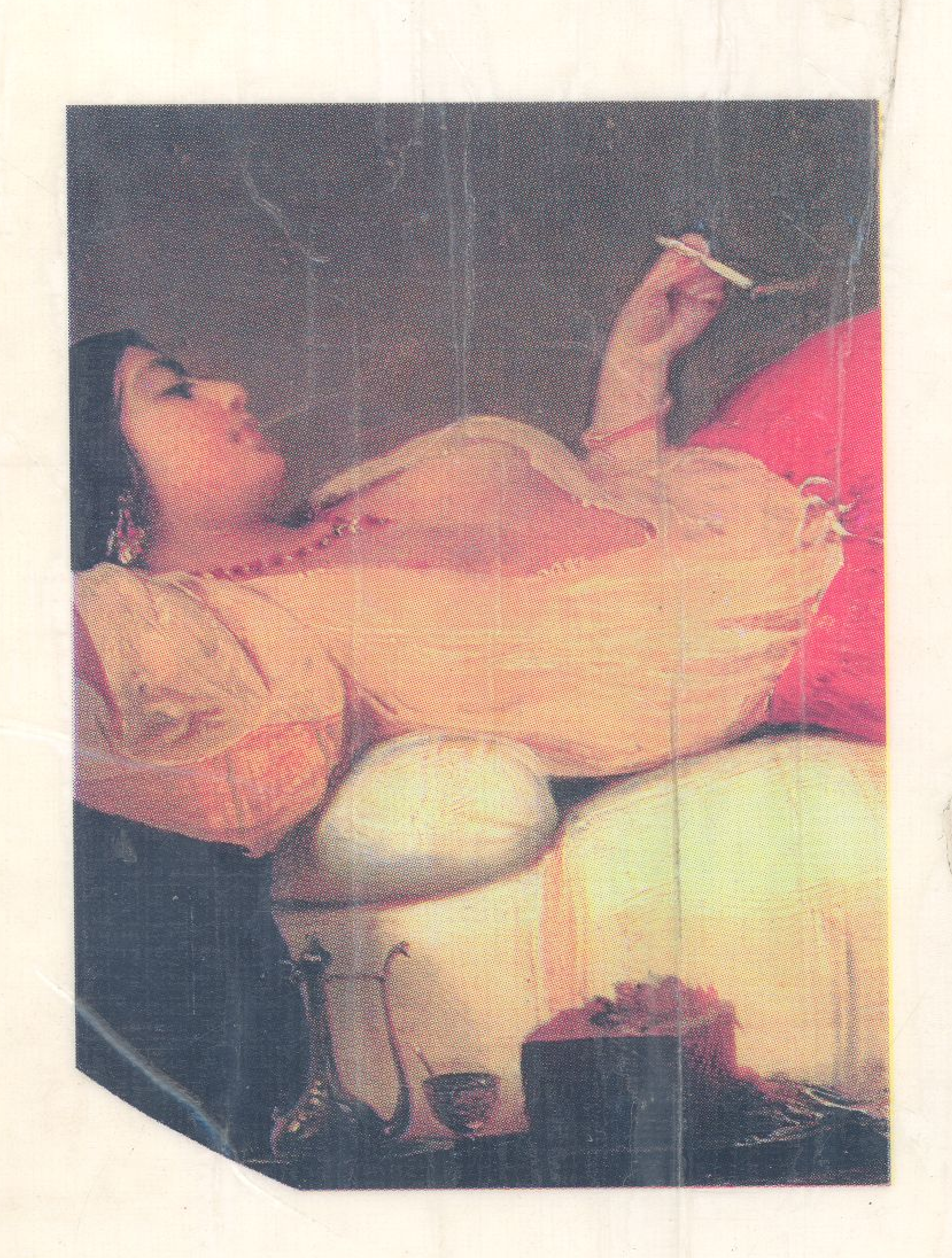
الدعارة الحلال

المؤسسة الحديثة للزواج فى مصر والسعودية وإيران







عبدالله كمال

الدعارة الحلال

ا

الدعارة الحلال

الطبعة الأولى: يناير١٩٩٧

رقم الإيداع:٩٥٧١/ ٩٦

الترقيم الدولى:9 -1581- 19-97

دار الخيَّال

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
لوحة الغلاف: تفصيل من «امرأة من الحريم»
للفنان الفرنسي «يوجيه ديلاكروا»
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد

عبد الله كمال

الدعارة الحلال

...سة الحديثة للزواج
...مصر والسعودية وإيران

مطبوعات دار الخيَّال

الإهــداء

ى عادل حمودة

هى أستاذى

ى الرجـل الذى لم يتـخل عنى، وسـاندنى بقـوة فى معركـة مصادرة
ابى: « التحليل النفسى للأنبياء».

ى أهم صانع صحف ومبادىء ومعارك فى مصر التسعينيات.

عبد الله كمال

تقول سلام خياط فى كـتابها «البغاءعم- تقاصور»- دار رياض الـريس : كانت المعابد منتـشرة في مدن الحضـارات القديمة،ب نفسهـا بور وأثينا ورومـا ومصر، وكانت المـعابد آنذاك تحـمل شتـى الأسماء وتـدين يأتون إليهالهـة ذاتها مـع تحوير فـى الأسماء.. فـهى أفروديت حـينا، وهى نانـا وهى عنهعربات فآخر، وكان لـلمعابد بـغايا يمارسـن الدعارة بنفس طقوسها المعروفة.. وكان الضعـن عو جمع المال من أجل هذه المعابد وبهدف خدمة الرب.. وكانت الفتاة تدخر لنفـ متقاالقليل لينفعها فيما بعد، بينمـا الباقى يذهب للكهنة، كى تعزز مـكانة المعبد والـعاملين فيـه.. وكثيرا ماكانـت النسوة يفضـلن البقاء فى المـعبد وخدمة الرب من خلال هذا الطريق لما يوفره لهن من أمان ومايشيعه حولهن من قدسية.. وقد كـان يطلـق على داعرة المـعبد فـى بلاد وادى الرافـدين- مثلا- لـقب: المقـدسة، أو المضحية، أو مانحة الخصوبة للأرض.

بهذا المنـطق- تقول سلام خياط-: لم يـكن عمل البغايـا فى المعابد معيبـا، أو مخجلا، وإنما على العكس أضفى عليهن من الاحـترام مايوازى أو يفوق احترام النساء المتزوجات وكان نخبهـن يشرب إثر كل انتصار حرب، أو فـى أعقاب كل وباء تتخلص مـنه المدينة. بل وكان الآبـاء الذين يقدمون بـناتهم للـمعابد يُعتـبرون آباء مثالـيين ويحظون أكـثر من غيرهـم بالاحترام والتـبجيل.. وكـان الاعتقاد السـائد أن فض بكارة الـبنت العـادية- من العوام- جالب للعنة والأمراض، بينما إذا تم فضـها فى المعابد عن طريق الكهنة أو الملك وخدام الإله فإنها بهذا تكون قادرة على صد اللعنات ومقاومة الأمراض.

فى هـذا السياق يـزعم المؤرخ هـيرودوتس أن الأهرامـات بنيـت فى مصر مـن أموال هؤلاء البغايا، ويَدَّعى أن خوفو نفسه بنى هرمـه من أرباح ابنته البغى المقدسة والتى كانت إحدى كاهنات الرب الجميلات.

فى المقابـل توجد روايات تاريخـية تؤكد أن الفراعنـة هم أول من حرَّموا البـغاء، كما يقول أنطون ذكرى فى كتابـه «تحريم البغاء عند قدماء المصريين»- مكتـبة مدبولى- وينقل بدوره عـن هيرودوتس كـيف أمر خوفـو بأن يأكل تمـساحا عاشـقا لاحدى زوجات كـبار مسئولى قصره بعد أن ضبطا فى حالة خيانة .

لكن هذه الـقصة الـتى جـرى نشـرها فـى نـهـاية الأربعيـنيات فى مصـر كـنـوع من

تأييد قرار إلغاء البغاء فى ذلك الوقت، لاتفق على الإطلاق أن «الدعارة المقدسة» كانت لها مؤسسة فى العصور القديمة خاصة عند الفراعنة، وفى ص٧ من كتاب «البغاء عبر العصور» لمحمد صادق صبور- المكتبة الثقافية بيروت- يرصد المؤلف طبيعة هذه المؤسسة الى درجة أنه كانت هناك مؤسسات للطبقة العليا وأخريات للطبقة الدنيا فى المعابد.

يقول: « لقد سُجِّل هذا التقسيم فى كتابات بابل القديمة التى سادت بين الكاهنات الراقيات للإله عشتار- وأرقى الكهنة. كانت الكاهنات الراقيات هن اللاتى يقمن بطقوس الزواج المقدس للملوك والكهنة.. وكان حفل الزواج المقدس يبدأ بأن تتزين الكاهنة بعقود من البلح الطازج تعبيرا عن استمرار الثروة والخير- ثم تنتظر زوجها الملك فى الحجرة الداخلية بالمعبد حيث تكون باقي الكاهنات قد أعددن الفراش.. وكان هذا الزواج المقدس يعبر عن طلب الملك للبركة من الإله بزواجه من إحد الكاهنات لكى يكتسب حكمة الشرعية اللازمة.. وهكذا اكتسبت مومسات المعابد الراقيات القوة والمركز».

وفيما بعد سوف نجد أن فرعا من مؤسسة «الدعارة الحلال» كان يؤمن بنفس المنطق.. ويرى أن ممارسة المتعة هو نوع من العبادة.. وأن كل نقطة ماء يتم الاغتسال بها بعد المضاجعة فى زواج الدعارة الحلال يكتب بها حسنة للزوجين يوم القيامة، كما زعم أحد أئمة الشيعة، وكما سترى فى الفصل الأول من هذا الكتاب.

وحسب مايقول محمد صادق صبور، الذى نعود معه إلى مؤسسة الدعارة المقدسة، فإن الكاهنة الراقية من طبقة «إنتو» تليها كاهنة مومس من طبقة «ناديتو».. وكانت كاهنات هذه الطبقة ممنوعات من الزواج ومن الحمل.. ثم تأتى بعدهن طبقة «قاديشتو» و «إيشتاريتو» اللاتى كن يعملن ويمضين كل وقتهن فى خدمة الإله عشتار.. ولكن كان بعضهن يعملن فى الرقص واللعب على الآلات الموسيقية.. بينما الطبقة التالية «حديمتو» كانت تضم مومسات حقيقيات، يعملن بعض الوقت فى المعابد وبعض الوقت فى الطرقات.

وكن يعتبرن مقدسات فى حماية الإله عشتار، وكان الناس يتقربون لهن طلبا للبركة.

ويقول هيرودوتس فى نفس السياق- نقلا عن سلام خياط- كان يتحتم على كل فتاة تبلغ سن الحلم فى بلاد بابل أن تهب نفسها ولو مرة واحدة للمعبد، حيث تجلس الفتاة فى فناء معبد عشتار وتنتظر الغرباء يأتون إليها ليصحبوها. وكان الكثيرون من ذوى النفوذ والاثرياء يأتون المعبد وهم على عربات فخمة يتبعهم العبيد والخدم، وتتخذ الفتيات أماكنهن قرب الهيكل وكن يضعن عقودا من اللؤلؤ حول رؤوسهن لتمييزهن عمن عداهن ويجلسن فى صفوف متقاربة ومن تختار الجلوس فى الموقع لايحق لها مغادرته قبل أن يختارها شخص ما، يلقى بالقطعة الفضية فى حضنها ثم يصطحبها إلى المكان المخصص للاضطجاع الذى عادة مايكون ملحقا بالمعبد.

وتقول سلام خياط: بعد المرة الأولى كان يحق لأهل الفتاة أن يبقوها فى المعبد حينا من الدهر أو تعود إلى البيت.. وكان كلما زاد عدد الذين ضاجعوا الفتاة كان ذلك أدعى إلى احترامها وإشارة إلى جمالها وجاذبيتها ودافعا قويا لطلبها للزواج.

هكذا كان حال «بغايا الرب» فى عصور ماقبل الأديان السماوية، حين كانت «الدعارة المقدسة» لها مؤسسة، تتمتع بقدر كبير من الاحترام، يشرف عليها الكهنة، وتعتبر المومس فيها مبروكة، وتوجه أرباحهن إلى بناء المعابد وخدمة الرب.. وهى حالة كان بها اقتران كبير بين الدين والدعارة.

ثم ألغيت الدعارة، وحرمت وصارت الداعرة التى كانت تتمتع بقدر من المكانة الاجتماعية فى أسفل درجات السلم الاجتماعى.. ولكن بقيت فى التاريخ فترات من حين لآخر تقترن فيها التصرفات الجنسية ببعض الأفكار الدينية، ويخلق لها اطار عقيدى داعم، يوفر الشرعية.

وفى الحالة الإسلامية يمكن رصد مثل هذا من خلال حالتين، الأولى: خاصة بالتفسير الذى يسوقه البعض لفكرة الرقيق « وما ملكت أيمانكم ».. الثانية: تتعلق بقيام بعض محترفى الدين بتوظيف الجهل والخرافه فى سبيل ممارستهم للدعارة.. حتى جاءت مؤسسة «الدعارة الحلال» فى العصر الحديث.

ولنتوقف قليلاً أمام الحالة الأولى.

فقد كانت واحدة من أشكال الدعارة والممارسة الجنسية التى تحاول أن تغطى نفسها بالدين- بينما هى بعيدة عنه وفى هذا السياق نستعين ببحث كتبه الدكتور أحمد صبحى

منصور عن « الرق والاسلام» تحت عنوان: ماذا يعنى تعبير «ماملكت أيمانكم» ونشرته مجلة روز اليوسف فى ٦ مارس ١٩٩٥.

يقول: ليس صحيحا أن تشريعات التراث عن الرقيق وملك اليمين لا تدخل ضمن دين الاسلام، لانها فى الحقيقة اجتهادات بشرية وفتاوى فقهية تعبر عن واقع العصور الوسطى التى كانت تتنفس الظلم والاستغلال، ثم تكسبه مشروعية زائفة بأن تصله بالدين عن طريق نسبته للنبى ﷺ فى أحاديث كاذبة تخالف القرآن.

ووفق وجهة نظر أحمد صبحى منصور فإن «الرقيق» كان هو الآخر - حسب فهمنا- مؤسسة للدعارة فى العصور الوسطى.. وهو يبنى رؤيته هذه على عدة نقاط:

- ليس صحيحاً أن القرآن اكتفى بالدعوة إلى عتق الرقيق دون أن يحل الموضوع من جذوره، صحيح أن القرآن جعل تحرير الرقيق ضمن بنود الكفارات عن الذنوب، وأنه جعل تحرير الرقيق ضمن الصدقات التى يتقرب بها المؤمن إلى ربه.. ولكن القرآن عالج الموضوع من جذوره.

- إن الاسترقاق أثر للاستغلال والظلم، وإقامة العدل هدف تشريعى عام فى الرسالات السماوية، وإذا تم تطبيق هذا لامجال للاسترقاق.

- تشريعات القرآن تحارب الاستغلال عموما، وتمنع تكوين طبقة مترفة تحتكر الثروة والسلطة وتؤدى لانفجار المجتمع، وآيات القرآن تحذر من المترفين.

حتى إذا تم استيراد رقيق من الخارج ولم يسعفه الحظ بأن يكون حرا فإن تشريعات الإحسان ترعاه وتحفظ كرامته. والمؤمن مأمور بالإحسان إلى ماملكت يمينه .

- تشريعات القرآن قامت بتخفيف منابع الاسترقاق.. فالقرآن يرفض استرقاق الأسير أو قتله، ولم يتحدث القرآن عن سبايا الحروب أو العبيد.

- عقلية العصور الوسطى هى التى أفرزت فكرة السبايا، والنبى لم يتخذ سبيا، وإنما حين هزم قوم جويريه بنت الحارث فى غزوة بنى المصطلق، تزوجها النبى ﷺ ، وتزوج صفية بعد هزيمة قومها فى خيبر ولم يتخذ سبيا.

- المنبع الوحيد الذى أبقاه القرآن للاسترقاق هو الشراء والهبة من الخارج، وإذا كان

هدف تشريعات القرآن هو العدل فليس منه بالطبع فتح الباب أمام عصابات خطف الرقيق وتجارتهم الآثمة.

- إن العصر العباسى هو الذى جعل العلاقات مع المملوكة هى المعاشرة الجنسية والزواج.. والقرآن يرى أنه إذا أراد أحد أن يتزوج مملوكة له فعليه أن يعلن عن هذا النكاح.

- والقرآن يسمى مالك الجارية بالأهل، ويشترط لزواجها من غير صاحبها مهرا.

- الجارية ليست مباحة لأى أحد، وإذا أرادها صاحبها فليتزوجها، وإذا لم يرد وتزوجها آخر فعليه مهرها.

هذا هو الفهم الدينى لموضوع الرقيق.. لكننا نلاحظ بالطبع أن عكس هذا هو الذى كان يحدث فى الواقع، حين تصور البعض أن «ملك اليمين» يعنى جواز المعاشرة الجنسية إلى مالا نهاية مع العبيد.. وحين قصر دائما الحديث عن الرقيق علي أنهن إناث وليسوا ذكورا.

وبشكل عام فإن هذا التحريف الدينى لم يكن مقصوراً فقط على حالة العبيد، ولكنه أيضاً امتد إلى حالات أخرى كثيرة يشرحها هذا الكتاب، لكننا قبل هذا نرصد الحالة الثانية التي اقترنت فيها التصرفات الجنسية بأفكار دينية فى الإسلام.

فالواقع يقول: إن التاريخ الإسلامى شهد محاولات عديدة من بعض رجال الدين والسلطة لتوظيف جسد المرأة فى خدمة أغراض جنسية بحتة تحت غطاء من الحلال، بعضها كان فى إطار العلاقة الموصوفة بالشرعية، وبعضها الآخر عبارة عن علاقات بنيت على الخديعة، وإيهام الفقراء بأن مايفعلونه هو الحلال بعينه.

وفى هذا السياق ولد شيوخ هتك الأعراض.. محترفو التجارة بالدين الذين لم يتوقفوا عن أن يجدوا فى كل يوم وسيلة يمكن أن يضاجعوا بها النساء، ويقتربوا بها من أجسادهن حتى لو كان هذا باستخدام الدين والفتاوى والحيل الفقهية.. وقد رصد الباحث الدكتور أحمد صبحى منصور فى رسالته لنيل درجة الدكتوراه عن التصوف والمتصوفين حالات من هذا النوع.

يقول: لقد تخصص بعض الدجالين فى نوع من الدجل السام، أولئك كانوا ولازالوا

يعيشون، ينتهكون الأعراض والحرمات، ويتخصصون فى خداع النساء لاسيما من الطبقات الثرية والمترفة.. حيث يخفى النعيم عقولا هشة وأجسادا بضة. ويتحدث الشيخ الجويرى الدمشقى فى كتابه «المختار فى كشف الأسرار» عن هؤلاء: «اعلم ان هذه الدرجه لم يتعلق بها إلاكل من يأكل الدنيا بالدين، ويدخل الشبه على قلوب المسلمين، وكل واحد من أهل هذه الطائفة ظاهرة صديق وباطنه زنديق، يستحلون المحارم ويجهلون المعالم، منهم الاباحية الذين يبيحون مؤاخاه النساء واللعب مع المردان و يختلون بالنسوان.. ومنهم من يظهر فى جسد المرأة شيئا من الكتابة من تحت ثيابها فيقول قد ظهر لى فيك علامة على العضو الفلانى، وهذه علامة على كذا وكذا، فاكشفى عن هذا العضو تجديه مكتوبا بما ذكرت، فإذا كشفت بانت له الكتابة.

ومع أحد هؤلاء الدجالين حدثت حكاية غريبة نرويها نقلا عن أحمد صبحى منصور..

يقول: كانت ليلة شاتية باردة عندما طرق شيخ غريب أحد بيوت قرية، رحب به صاحب البيت، لكنه وجده يتجه ناحية البيت يكبر ويهلل، وقال لصاحب البيت: إن هنا كنزاً مرصوداً. وان الهاتف أخبره بذلك، وطلب منه أن يأتى بقطعة من حلى الزوجة ليفتح بها شهية خادم الكنز المكلف بحفظه.. ففعل صاحب البيت.. وامسك الشيخ فأساوحفر، وكلما مضى فى ذلك القى الاسورة وهو يتمتم بتعاويذ غريبة.. إلى أن خرج بيديه مملوءتين ذهبا. وبينما كان أهل القرية يكبرون فرحا قال الشيخ ان هذا الذهب قشرة بصلة، اما الكنز الحقيقى فلم يزل مرصودا.. وانه لابد من مضاعفة كمية الذهب ليرضى الجنى خادم الكنز فيترك لهم الكنز كله. وأن عليهم أن يجمعوا وهبة الجنى، وسوف يتبرع هو بنصيبه لبناء مسجد فى القرية. وسيكون نصيب كل منهم بحسب مايتبرع به.

وحين اجتمع له كل ذهب القرية.. هرب.

هذا الشيخ لايختلف عن ذلك الذى أقنع أحدهم بأن فى بيته كنزا، لايمكن فتحه إلا بعد أن يختلى بزوجته سبعة أيام، وأكثر .. وقد قبل صاحب البيت.. وتنازل عن امرأته للرجل الغريب، وظل صاحب البيت ينام ويصبح خادما للشيخ الذى ينام م زوجته كل يوم مقابل فتح الكنز الذى لايُفتح أبداً.

وهذا الشيخ الدجال لايختلف كثيرا عن أمراء التطرف الذين أقنعوا السذج بفتاوى من نوع خاص فى الثمانينيات والتسعينيات.. فتاوى هدفها الحصول على جسد امرأة أو أكثر.. مقابل كنز غير موجود فى الدنيا.. ويزعمون أنه موجود فى الآخرة.. وتحت غطاء من الحلال ومحاولات نيل الثواب ولدت دعارتهم التى قالوا عنها لأعضاء جماعاتهم : إنها حلال.. ولد «زواج الهبة» .. وظهرت علاقات شفهية بدون عقود.. وكانت الضحية فى كل مرة هى القيم التى تنتهك، والأجساد والأعراض التى تنتهك أيضاً.

وهذه الظاهرة يعالجها الكتاب فى الفصل الخاص بمجتمعات التطرف حين نتحدث عن «حريم الخليفة» كواحدة من بنود «مؤسسة الدعارة الحلال» فى مصر.. الذى يمتد ليشمل أبعادا اكثر انتشاراً فى جوانب كثيرة أخرى من الحياة.. وبعد أن نضع يدك على إباحية بدون قيود، وعلى زواج شفهى، وعلى طلاق بدون عدة، وعلى فتاوى تبرر العلاقات الجنسية المحرمة، خلقوا لها إطارا وهمياً من الحلال، وعلى جنس يصل إلى حد القتل، وعلى زواج غريب الأطوار يستخدم أحياناً ليكون وسيلة تجنيد لعضو جديد فى تنظيم أولإرضاء رغبات الأمير.. سوف ندلف بك إلى أهم وأقوى كيان فى مصر فى مؤسسة «الدعارة الحلال».

هذا الكيان هو «الزواج العرفى» والذى يرصده الكتاب كمؤسسة بديلة طرحها الناس فى مواجهة المؤسسة التقليدية للزواج، وفى محاولة للهروب من الضغوط الاجتماعية وإشباع الاحتياجات الجنسية، أو اللجوء إلى هذه الصفة بحثا عن الكسب، وارتزاقاً من الدعارة، ولكن بإدعاء أنها حلال.

حين نرصد صورة هذا الجانب من المؤسسة فإننا سوف نقف طويلا امام تناقضين حادين يجعلان من الزواج العرفى فى مصر.. زواجا.. ويجعلانه أيضاً دعارة.. هذا التناقض الذى نلمسه بين رفض المجتمع لهذه الصيغة وممارستها، وبين موافقة علماء الدين عليه باعتباره زواجاً، وفى نفس الوقت رفضهم له.. فضلا عن أن القانون لايحرمه ولايعترف به.

والواقع أن عقد الزواج العرفى يعتبر فى الإسلام مثل أى «عقد رضاء»، وكما يقول عبد الوهاب عمر البطراوى فى رسالة دكتوراه عنوانها: «النظرية العامة لجريمة الزنا»-

كلية الحقوق جامعة عين شمس- فإن الاسلام يعتبر أن على الزوجين الالتزام بأحكام العقد فور انعقاده، مكتمل الشروط الموضوعية، سواء كان رسميا أو عرفيا.. بينما فى المقابل تعتبر الشريعه اليهودية والمسيحية الزواج بلا وثيقة، أو مايسمى بالزواج العرفى ليس باطلا فحسب.. وانما تراه خطيئة، وذنبا جسيما، وخطأ مميتا.

هذا الاعتراف الدينى بالعقد العرفى فى مصر، لايقارن بوضعه القانونى.. لأن الفقره الرابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لاتنظر دعوى الزوجية إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية.. وبالتالى فهو عقد حلال دينيا.. ولكنه غير موجود من الناحية القانونية.. أى أنها تعتبر علاقة أخرى غير الزواج.

والواقع كذلك- كما يقول عبد الوهاب البطراوى-: «إن هذا الإنكار القانونى له حدود.. اذ يشترط وجود الوثيقة فى حالة وجود إنكار لوجود الزواج، اما إذا اعترف به الزوجان فإن دعوى الزوجية تسمع، وبالتالى فإن هدف وجود الوثيقة هو حماية المرأة التى دائما ماتكون الضحية.. وفى نفس الوقت فإنه لاتوجد أية جريمة جنائية أو مدنية لو ثبت وجود علاقة بين رجل وامرأة بعقد زواج عرفى».

وقد تنبأت المذكرة الايضاحية لهذه المادة فى القانون المصرى بالأوضاع المتناقضة بين الحلال والحرام للزواج العرفى، حين قالت: «هذه المادة لم ترد إلاسداً للذرائع، بعد أن انتشرت ظاهرة تنبيء بذاتها عن خراب الذمم وفساد الضمائر وتحجر القلوب بأن يتزوج رجل امرأه طمعا فى مالها أو قاصدا التشهير بها أوهادفا لأى قصد دنيء آخر غير دوام العشرة وانجاب الأطفال.. فإذا بلغ قصده ترك زوجته وبحث لنفسه عن مورد آخر، فإذا مارفعت الزوجه البائسة ودعواها للقضاء لتثبت زواجها قام بالإنكار، ولهذا تشدد مشرع القانون فى الإثبات عند الإنكار».

وبالتالى فإن القانون كان يدرك أن هناك مؤسسة موازية للزواج، يمكن ان تتم تحت غطاء دينى.. دون سند قانونى.. وهو مانسميه نحن بالدعارة الحلال..

الكتاب يرصد هذا فى مصر بشكل كبير.. ويحدد المنتمين لمؤسسة الزواج العرفى من كافة عناصر المجتمع، من اغنيائه ومشاهيره إلى شبابه وتلاميذه، ومن مثقفيه إلى داعراته اللواتى وجدن فى ورقة الزواج العرفى وسيلة لتغطية الحرام.. وفى هذا السياق سوف

ندخل بيوت الفقراء والاغنياء وكواليس السياسة وأروقة الجامعة وسوف نعرج على المحاكم ونندلف إلى المساجد ونقترب من القرى التى وظفتها مؤسسة الدعارة الحلال وسماسرة المؤسسة ومروجيها وزبائنها، وسوف نرصد الانفلات الجنسى والضغط الغريزى والحاح الفقر وقيود التقاليد.

ولكننا فى نفس الوقت لن نقف عند أبعاد الصورة الإسلامية لهذه المؤسسة فى مصر، وإنما أيضا سوف نرصد كذلك الحاله القبطية، حيث توجد مؤسسة دعارة حلال موازية، أفرزها الوضع الاجتماعى، ودعمها الوضع الدينى الذى يرفض منح الطلاق لزوجين مسيحيين يرفضان الحياة سويا، ولايسمح به، ويتناسى ان رفضه هذا خلق من جانب آخر مؤسسة دعارة حلال.. تقوم على الزنا وغالبا ما تلجأ إلى التزوير وتشترى الحل الدينى بأى ثمن.

وكما سيتضح من فصول الكتاب فإننا نهتم كذلك بأن نرصد حالات أخرى لمؤسسات موازية فى دول أخرى.. هى السعودية وإيران.. حيث توجد نفس المشكلة: بلوغ جنسى بدون بلوغ اجتماعى وتناقض دينى.. وحيث يوجد فى الأولى زواج المسيار وفى الثانية زواج المتعة.

لكن هذا الكتاب لن يكتمل قبل أن نسجل فى نهايته ملحقين:

الأول: خاص بصراع الفتاوى والنصوص القانونية حول مؤسسة الدعارة الحلال، فى مصر وفى غيرها، حيث تتضح الفوارق بين الاطار الشرعى الدينى والتشريعى القانونى، من جانب، وبين الوضع الاجتماعى من جانب آخر.

الثانى: عبارة عن ملف كامل لنماذج وحكايات من مؤسسة الدعارة الحلال فى مصر وفي غيرها، وحينما تقرأ هذا الفصل سوف تكتشف الهدف منه بوضوح.. ألا وهو أن الخاسر الوحيد فى هذه المؤسسة هى المرأة.. وأن تلك المؤسسة التى أفرزتها أوضاع المجتمع القاسية قد تكون من صناعة الرجل قبل أى أحد آخر.

ولكن ماهو الهدف من كل هذا؟

الهدف.. هو رصد حالة الجرح الذى تعانى منه المجتمعات الإسلامية.. لاسيما مصر.. وأن نضع أيدينا على مرض الفصام فى المجتمع.. وعلى التحايل على الدين،

وعلى نسيان الحكومة لأهم المشاكل التى يعانى منها الشباب، والتى إما دفعت بالذكور إلى جماعات التطرف أو دفعت بالإناث فى أحضان تجار الرقيق والباحثين العرب عن المتعة.

من هنا فإن هذا ليس كتابا عن الدين فقط.

وليس أيضا كتابا عن الجنس وحده..

وليس كذلك كتابا عن السياسة دون غيرها..

انما هو صفحات عن كل هذا، بطلها الأول والأخير رجل ضاجع امرأة تحت منبر جامع لأن ليس لديه منزل.. ثم قالوا : إن هذه « نكتة ».

عبد الله كمال

١

المتعة تحت المنبر

بين غضب الإمام الخومينى والحرب على عمر بن الخطاب

هذا هو حل المشكلة على الطريقةالإيرانية.

ولكن ما هى علاقة هذا الكتاب بإيران؟

إن الاجابة تقتضى منا أن نعود للتذكير بالمشكلة.. وهى اتساع الفارق الزمنى بين مرحلة النضوج الجنسى والنضوج الاجتماعى، وهى المشكلة التى وجد الإيرانيون أن حلها غير ممكن إلا عن طريق المتعة.

هذا الحل يصفه شيوخ الشيعة أنفسهم بأنه دعارة.. إذ يقول حجة الإسلام أنوارى: «المتعة تشبه الدعارة».. «مع فارق بسيط أن الله أباح الأولى ـ أى المتعة ـ وحرم الثانية ـ أى الدعارة ـ بالطبع»!!

مرة أخرى: وما علاقة هذا بمصر؟

هناك علاقة وطيدة واضحة.

فالمصريون سنة، يختلفون تماما مع مذهب الشيعة، على الرغم من أن هذا المذهب الأخير كان يعيش حالة رخاء طويلة فى مصر خلال العصر الفاطمى، وكان الجامع الأزهر منارة مهمة وقوية للفكر الشيعى فى العالم الإسلامى.

وقد كان هذا الاختلاف المذهبى مثار جدل طويل.. لم يحسم حين أفتى الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الراحل ـ بأن من حق أى مسلم أن يتعبد بأى مذهب من مذاهب الإسلام الخمسة ـ الأربعة السنية والخامس الجعفرى الشيعى ـ ولم ينته الجدل حين قال الشيخ شلتوت: «إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين، ومذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعا كسائر مذاهب أهل السنة، وينبغى على المسلمين أن يعرفوا ذلك، ويتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى».

هذه الفتوى لم تنه الجدل.. وبقى الخلاف ذو الجذور العميقة متأصلا وكان دوما موضوع زواج المتعة أحد عناصر هذا الخلاف، الذى يرى أهل السنة أنه حرام.. على الرغم من أن الشيعة يقرونه كواحد من أشكال الزواج المقبولة دينيا.

وحين كان أى مصرى يتحدث فى هذا الموضوع، كان دائما كمن يضع نفسه هدفا للعنات الفقهية من الشيوخ، على اعتبار أنه يطالب بما حرم الله.

وحين خاض الكاتب الراحل الدكتور فرج فودة فى هذا الأمر منذ عدة سنوات سبقت عملية اغتياله، واجه البعض مقولاته بأسلحة من الآيات والأحاديث، وأُتُّهِم بأنه يدعو إلى السقوط فى هوة الحرام، ويقول شيئا يخالف أوامر الله.. وهى قصة سوف نشرحها بالتفصيل فى أوراق هذا الفصل..

ذلك الجدل بين أفكار المصريين السُنة، ومذهب الشيعة، لم يمنع آخرين فى مصر من أن يعقدوا مقارنات مطولة بين صيغة زواج المتعة عند الشيعة، وصيغة الزواج العرفى فى مصر.. وهل هناك تشابه فيما بينهما.. ولماذا يمكن أن يرفض الشيوخ السُنة «المتعة» ويوافقون فى نفس الوقت على «الزواج العرفى» رغم أن القانون فى مصر يرفض الإثنين معا.

هناك جانب أخير يدفعنا أيضا إلى الخوض فى تفاصيل هذا النموذج من «الدعارة الحلال» أو «الدعارة المقدسة».. ألا وهو أن الثورة الإسلامية فى إيران كانت نموذجا مهما أمام كثيرين من دعاة التأسلم السياسى فى مصر، لاسيما بعد أن نجحت فى أن تصبح دولة فى إيران عام ١٩٧٩.

وحين طبق آيات الله نموذجهم السياسى الدينى هناك، كانت أحد عناصر الثورة الأساسية فى علاج مشاكل المجتمع الاجتماعية إقرار نظام زواج المتعة كحل مقبول للقضاء على الهوة الزمنية الشاسعة بين مرحلة النضوج الجنسى ومرحلة النضوج الاجتماعي.. وفى حين رفضت الثورة السماح بالدعارة المقننة كما كان فى نظام الشاه رضا بهلوى، أقرت هى ما رأت أنه «حل دينى» متمثل فى زواج المتعة. وعلى الرغم من أن إيران كانت قبلة لأتباع الإسلام السياسى الثورى فى مصر، إلا أنهم تجاهلوا هذا النظام فى الزواج تماما، وحاولوا دائما التغطية عليه، واتهموا الغرب بأنه يروج الأساطير حوله.. رغم أن الدعارة الحلال حقيقة واقعة فى إيران.

لقد بدا الفرق واضحا بين دولة الشاه المدنية السابقة، ودولة آيات الله الدينية.. وهذا الفرق لم يكن سياسيا فقط، وإنما أيضا لأن المبررات التى دفعت الثورة للقيام هى التى جعلتها تغير من شكل الدولة تماما وعلى كافة المستويات. بداية من إعلان العداء الدائم

لأمريكا التى كـانت سندا قويا لنظام الشـاه، ونهاية بإقرار «مؤسسة المتـعة» كحل إسلامى لامع ـ كما يوصف فى إيران ـ للمشكلة الاجتماعية.

نظام الشـاه كان يرى أنه يتمتع بـالانفتاح، يسمح للـمجتمع بأن يمارس الدعـارة، لكنه كان فى نفس الوقت يرفض نظام المتعة، الذى كان يمارس فى عدد من المدن المقدسة لدى الشيعة، والذى كان مرفوضا من المثقفين والأغنياء، وغالبية الطبقة المتوسطة.

في المقابل جاءت الـثورة، وحاربت الدعارة، وهدمت بيوت الـعاهرات، لأن هذا نوع من الانحطاط الغربي، يخالف تعاليم الإسلام.

وهكذا اقتحم حـراس الثورة حى الدعارة والعاهرات فى جـنوب طهران، الذى كان يطلق علـيه اسم «شرنو» وأحرقوا البيوت، وأعـدموا بعض السيدات المتهـمات بممارسة هذه المهنة فى إطار قانون دولة الشاه.

فى هذا السياق تم تنفيذ عقوبة الإعدام أمـام أعين سكان الحي فى عدد كبير من النساء العاهرات، وكان أبرز اللاتى تم إعدامهن «برى قزوينى» و«برى جنده» و«مهين تشيكه».

لكن الثورة التى رفضت الدعارة الحرام، ووجهت كثـيرا من جهدها وأنشطتها لحماية الأخلاق والدفـاع عن القيم والتـقاليد الإسلاميـة، لم تستطـع أن تدفع بدماء الحيـوية فى شرايين الاقـتصاد، خاصـة أنها سرعـان ما خاضت حـربا طويلـة وشرسة ضد الـعراق ـ عرفت بحرب الخليج الأولى ـ وبمضى الوقت تزايـد الفارق الزمنى بين مرحلتى النضوج الجنسى والنضوج الاجتماعي.. ولاسيما أن الحـرب أكلت نيرانها عددا هائلا من الرجال، وبقيت هناك نساء كثيرات بلا عائل جنسى أو مـادي، يلبى الاحتياجات الجسمية كما يلبى الاحتياجات الاقتصادية.

هنـا لجأت الثورة إلـى حل الدعارة الحـلال.. حل الدعارة المـقدسة.. وكان الحـل هو زواج المتعة.

باعتباره وسيلة دينـية شرعية فى رأى علماء الشيعة لعلاج أمراض ومـشاكل اجتماعية عديدة. وربما يكون من التسطيح، والتعامل مع القشور، أن يزعم أحد أن ذلك هو السبب الوحيـد الذى دفع الثـورة الإسلامية فـى إيران لإقرار نظـام المتعة. فـهناك أسبـاب أخرى عديدة.. أسباب أبعد وأعمق .. تتجاوز حتى الثورة وتاريخ نشوبها.

هذه الأسباب لها علاقة بقيم المجتمع نفسه، وإفرازاته الفكرية والاجتماعية وتقاليده، قبل قيام الثورة بسنوات طويلة.

وهنا نحن سوف نعرض صورتين وتحليلين حول أسباب ومبررات وشكل نظام الدعارة الحلال في إيران، قبل أن نخوض في نهاية الفصل في تأثيرات ذلك على الحالة المصرية.

الصورة الأولى: مصدرها معارضِ إيرانى للنظام الإسلامى، يعيش فى لندن، اسمه الدكتور على نور زاده، يكتب فى عديد من الصحف البريطانية التى تصدر بالعربية، وقد تناول هذا الموضوع فى عدد من مجلة المجلة ـ التابعة للسعودية ـ رقم ٨٣١، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٦ تحت عنوان «زواج المتعة ـ جائز لبنات الفقراء.. حرام لبنات رجال الدين».

ونحن هنا نرصد أبعاد الصورة كما التقطها هو قبل أن نرى صورة أخرى.

يقول:

أتوستراد أفريقيا، شارع كان اسمه «جُرون» قبل الثورة، واحد من أرقى شوارع طهران، يمتد من «ساحة أرجنتين» إلى «بوليفار فرشتة» على بوابة ضاحية شمران، حى الأغنياء والمليونيرات الجدد، الذين يمرون فى سياراتهم المصفحة عدة مرات فى اليوم، جنوبا وشمالا على أتوستراد أفريقيا. ومن بين المبانى الفخمة والفيلات التى تقع على طرفى الأتوستراد هناك مبنى يعتبر قديما بالمقارنة مع المبانى الواقعة بجواره، مضى على بنائه أكثر من عشرين سنة، وحين شيده رجل الأعمال الإيرانى المعروف «حبيب ثابت» فى منتصف السبعينيات، لم يكن يخطر بباله أنه سيضطر إلى مغادرة البلاد بعد عامين، وسيتحول هذا البيت المثالى الذى بناه إلى «بيت المتعة».

لكن الثورة جاءت..

ولم تقض على النظام الملكى ورجاله فحسب، بل أدخلت إلى حياة الإيرانيين عادات وتقاليد ومفاهيم جديدة. وبعثت الروح فى تقاليد كادت تختفى نهائيا من قاموس حياة الإيرانيين قبل الثورة.. ومنها ما يسمى فى إيران بكلمة «صيغة» ـ أو سيغيه ـ وهو ما يطلق عليه فى العالم الإسلامى «زواج المتعة» وكلمة «صيغة» تعنى أن يتزوج رجل امرأة لفترة

قد تكون عشر دقائق أو ٩٩ سنة، مقابل صداق معلوم، بعد أن يردد الزوج عبارة تقول: «متعت نفسى لنفسك لمدة (....) على صداق قدره (.....) فهل قبلت التزويج؟ وبمجرد أن تقول المرأة: نعم. فإن زواج المتعة يصبح جاريا.

هذا التقليد ـ المتعة ـ أصبح رائجا فى إيران منذ عهد الصفويين، لكنه ظل مكروها بين العائلات الإيرانية الأصلية، بحيث لايذكر التاريخ قبول امرأة من الطبقة الأرستقراطية أو المثقفة الزواج من رجل بشكل مؤقت، فى نفس الوقت الذى كان لدى رجال الحكم والعلماء حتى نهاية حكم القاجار ـ الذى حكم إيران فى بداية القرن الحالى ـ عدة زيجات مؤقتة. بل إن ناصر الدين شاه القاجار ـ الذى حكم إيران خمسين سنة فى القرن الماضى ـ كان فى حريمه مالا يقل عن مائة من زوجات المتعة بشكل دائم.

وعادة ما كان الشاه يختار زوجات المتعة من بنات الطبقة الفقيرة، والمستضعفة، ويقال إن أحد رجال الدين البارزين فى عهده اسمه «أقانجفى» كان يفتخر بأن عدد زوجاته المؤقتات يفوق عدد زوجات الشاه وابنه.

وأطاح عهد البهلوى الأول «رضا شاه» بحكم القاجار.

وكانت أهم التحولات فى زمنه أن وزير العدل «داور» أمر بإغلاق المحاكم الشرعية، التى كان يديرهارجال الدين، وباختفاء هذه المحاكم اختفت ظاهرة زواج المتعة من المدن الكبيرة، وظلت موجودة فى داخل المدن الدينية، خاصة مدينة «قم» ومدينة «مشهد»، حيث يدرس عشرات الآلاف من الطلبة ورجال الدين.

وفى عهد البهلوى الثانى «الشاه الراحل» ونتيجة لنضال النساء الإيرانيات من أجل الحصول على الحقوق الاجتماعية والسياسية المتساوية مع الرجال، أبرم مجلس الشورى الوطنى عدة قوانين منها قانون منح النساء حق التصويت والانتخاب، وقانون حماية الأسرة الذى كان بمثابة إطلاق رصاص الرحمة على نظام زواج المتعة.

وحين قامت الثورة لم يكن هناك أى أثر لهذا النظام إلا فى مدينة قم، وربما قليلا فى مدينة مشهد، لكن الثورة ألغت قانون حماية الأسرة، ولم تسمح بتعدد الزيجات الشرعية فقط، ولكن أيضا منحت الرجال حق الزواج بشكل مؤقت.

وحينما دمر الثوريون حي العاهرات، وأحرقوا بيوت الدعارة، وأعدموا بعض السيدات المعروفات فى هذه المهنة، قررت الحكومة الإسلامية نقل مكان الحى إلى البيت النموذجى فى أتوستراد أفريقيا، الذى سبق أن صدر حكم بمصادرته من قبل اللجان الثورية. وأطلق القاضى الشرعي المعروف «صادق خلخالى» على هذا البيت اسم «بيت التوابات» . حيث تم إخضاع العاهرات اللاتى نقلن إلى هذا البيت لعملية «ريجيم» فكري وثقافى، وتدريب دينى «لتطهير أجسادهن وأرواحهن».

وبعد فترة قصيرة أعلن أحد حجج الإسلام قبول توبة هؤلاء، وصرن طاهرات مستعدات لزواج المتعة. وهكذا أنشىء أول بيت متعة فى طهران، حيث أصبح فى مقدور أى رجل أن يراجع هذا البيت لاختيار زوجة مؤقتة لمدة ساعة أو أسبوع أو شهر أو حتى سنة

«زواج متعة».. «دعارة حلال».. «دعارة مقدسة».

عرف الإمام الراحل، مفجر الثورة، آية الله خومينى بهذا فغضب، وكشف هذا الغضب عن أنه كان واحدا وحيدا من بين رجال الدين الشيعة الذى يكره زواج المتعة، وأنه كان يتمسك بمبدأ زوجة واحدة دائمة. وهو شخصيا لم يتزوج طيلة حياته إلا من واحدة فقط هى «بتول ثقفى» التى ظلت شريكة عمره طوال حياته.

وأمر الخومينى بإغلاق البيت.

لكن هذا الأمر الذى يتميز بأبعاد قدسية من رجل فى أهمية ذلك الإمام، لم يمنع من انتشار ظاهرة الزواج المؤقت فى جميع أنحاء إيران.

ويقول الدكتور على نور زاده: فرضت الثورة قوانين صارمة تمنع الاختلاط بين الرجال والنساء فى الأماكن العامة. ورأت الحكومة فى الزواج بنظام المتعة حلا مؤقتا لمنع الممارسات الشاذة والعلاقات غير الشرعية بين الجنسين. وأصدرت حكومة الثورة تعليمات إلى المحاضر الرسمية والشرعية التى تسجل الزواج بأن تسجل الزواج المؤقت بشكل رسمى، كى تمنع بروز مشاكل خاصة بالوراثة وإنجاب الأبناء فى هذا النوع من الزواج المؤقت.

وبعد ١٥ سنة من صدور هـذا القرار، دعا الرئيس رافسنجاني فـى إحدى خطبه أثناء صلاة الجمعة العائلات الإيـرانية أن تساعد أولادها وبناتها على الزواج المـؤقت لحمايتهم من وسوسة الشيطان.

رئيس دولة مسلمة يدعو للدعارة كما يرى السُنة.

هذه الدعوة أثارت موجة من الـسخط بين الطبقات المثقفة وطلبـة وطالبات الجامعات والمدارس، وسَخِرت الصحف المسـتقلة من نداء الرئيس رافسنجانى واعـتبرته نداء قادما من كهوف القرون البعيدة.

وقالت الدكتـورة مهرانكيز دولتشـاهى.. وهى أستاذة فى الجامعـة الحرة بإيران: زواج المتعة ليس سوى غطـاء شرعى لفعل الدعارة الحرام، والفحشاء، هل مـن الممكن أن يقبل الإنسان زواجا لمدة عشر دقائق ويقول إن هذا فعل شرعى؟ إن رجال الدين يبررون عملا مكروها أخلاقيا وإنسانيا.

وقد نقـل نفس الكاتب عـن السيدة (دلارام) التى تـشرف على صفحـات الأسرة فى مجلة «الـنساء» فى طهران، أنها تـتلقى عددا هائلا مـن الرسائل من نساء تزوجـن بطريق المتعة، بـسبب الفقر أو لقـتل أزواجهن فى جبهـات الحرب، وكونهن بلا كفـيل أو عائل. وتقول «دلارام»: هـذه الحالات فى تزايـد مستمـر، والرسائل تـتضمن حـكايات مرعـبة ومثيرة حول المعاملـة السيئة التى تتعرض لها تلك النـساء، سواء من خلال فترة الزواج أو بعدها، وهناك من تتحدث عن زوج غادرها وهى حـامل فى الشهر الثامن، وأخرى تتكلم عن علاقة غـير شرعية بين زوجهـا المؤقت وابنة زوجهـا السابق.. وثالثة تـروى كيف كان يضربها الزوج المؤقت فى كل مرة يزورها ويرفض أن يدفع النفقة.

وتضيـف السيدة «دلارام» وهى موالـية لنظام الـثورة: هذا الزواج المؤقت وصـمة عار على جبين المجتمعات الشيعية، إنه تقليد مكروه، لابد أن نتخلص منه، أو أن نجرى تعديلا أساسيا فى أصوله، إننى أعارض الزواج المؤقـت لمدة ساعة أو أسبوع، يجب ألا تقل المدة ـ مثلا ـ عن سنة أو خمس سنوات، وهى مدة أتصور أنها كافية حتى يدرك الزوجان ما إذا كانا قادرين على مواصلة حياتهما فى ظل زواج دائم أم لا..

وهذه المعـارضة ليست مقـصورة فقط على بـعض الكاتبات، ولـكنها أيضا ممـتدة إلى

بعض النساء المرموقات، ومنهن ابنة الإمام الخوميني السيدة زهرة مصطفوى رئيسة جمعية النساء فى إيران التى أعلنت أكثر من مرة معارضتها لزواج المتعة بشكله الحالى. والسيدة فائزة هاشمى ابنة الرئيس رافسنجانى نائبة رئيس اللجنة الأوليمبية. والشاعرة الثورية «زهراء هتورد» زوجة رئيس وزراء إيران السابق حسين ميرموسوى التى أكدت فى لقاء مع إحدى الصحف أنها تتحفظ على «صيغة المتعة» وشددت على أهمية الحياة الزوجية، وضرورة الحفاظ على قيم الأسرة، وعدم تجاوز هذه القيم بإقامة علاقات غير شرعية أو بالزواج المؤقت.

إنها إذن تساوى بين المتعة والدعارة.

لكن على نور زادة يضع ملامح جديدة لصورة زواج المتعة كما رصدها هو فى إيران. هذه الملامح هى:

- لا ينتشر بأكثر من ٥٪ بين عائلات الطبقة المثقفة.

- يصل إلى ٢٠٪ بين المناطق التى بها مدارس دينية.

- النساء اليائسات (فوق الخمسين) أكثر طلبا للزواج المؤقت من رجال الدين وطلبة المدارس الدينية. لأنه ليست عليهن «عدة» ولن ينجبن، ويمكن لهن أن يتزوجن عشرة رجال فى يوم واحد.

- يرى حجة الإسلام محمدى مستشار وزارة العدل أن هذا النوع من الزواج مقبول، وهو أفضل وسيلة لمنع العمل الحرام، لكنه حين سئل عما إذا كان يوافق على زواج إحدى بناته بهذه الطريقة.. قال: بالتأكيد لا.. وهذا الزواج ليس مقبولا وليس جائزا لبناتنا. (!!)

هذه هى الصورة الأولى.

الصورة الثانية: ترسمها شهلا حائرى

إنها باحثة متخصصة فى الدراسات الأنثروبولوجية، وهى إيرانية، حفيدة آية الله حائرى، لكنها تعيش فى أمريكا وهى متزوجة من أمريكى، أصدرت كتابا عن مؤسسة المتعة فى إيران اسمه (Law of Desire) وترجم فى الطبعة العربية على أنه «المتعة.. الزواج المؤقت فى إيران - حاله ما بين ٧٨ - ١٩٨٢».

والكتاب مؤلفته محايدة تماما، تتمتع بأسلوب موضوعى، هادىء ، بعيد عن الإثارة، والترويج لما هو غير حقيقى، ويجوز أن يُعْتَمد عليه باطمئنان فى تحديد ملامح أوضاع الدعارة الحلال عند الشيعة، رغم أنه يلجأ لذكر أمثلة ونماذج عن حالات غريبة ومثيرة تم توظيف الدين فيها لحماية ما يمكن أن نطلق عليه البغاء.

من الأمثلة الواردة فى الكتاب والتى يمكن أن تصدم الكثيرين، تلك التى تتحدث عن ممارسة المتعة فى مواسم الحج عند الشيعة، هذه يطلقون عليها اسم متعة الحج. ويقول مستشرق عن مدينة مشهد الإيرانية: «أروع ما فى المدينة ذلك التخفيف عن الحجاج خلال إقامتهم بها، ففى مقابل عناء السفر الطويل، والمتاعب التى تحملوها وبعدهم عن عائلاتهم يحق للحجاج عقد زيجات مؤقتة خلال فترة إقامتهم فى المدينة».

ولم تزل لمدينة مشهد هذه السمات.

رغم أن ذلك المستشرق كتب هذا قبل مائة عام.

ويقول رجل دين اسمه أمين أقا: إن هناك داعية دين عجوزا كان لديه سجل كامل بأسماء وعناوين النساء المستعدات لزواج المتعة، وكان الحجاج يقصدونه لهذا الغرض.

والذين زاروا هذه الأماكن رصدوا الزحام الحاد بين الرجال والنساء، خاصة عندما يقتربون من الأحزمة المزينة بالفولاذ والفضة، حيث يمكن أن يوجهوا لبعضهم البعض رسائل شفهية وسط زحام يرفع درجة الحرارة، وتختلط فيه الروائح وتثار فيه الغرائز، رغم أن تلك الرحلة للعتبات المقدسة، هدفها غسيل النفوس من ذنوب الغرائز.

تقول شهلا حائرى: إن النظام الإسلامى ـ بعد الثورة ـ وعلاجا لهذا الوضع ـ أقام حواجز زجاجية، ومنع الاختلاط بين الجنسين من الحجاج، لكن هذه الحواجز فرضت تجسيدا لإحساس كل جنس بوجود الآخر.

وللطرافة فإن هذه الحواجز التى تمنع الاختلاط فى تلك الأضرحة، لم تمنع وجود أماكن خاصة ينتشر فيها الاتفاق على زواج المتعة. وهذه الأماكن قد تكون زاوية معينة أو عمود إنارة، أو نافذة ما. ولعل أشهرها النافذة الفولاذية على ضريح الإمام الرضا فى حديقة المزار. حيث يقال إن النساء الراغبات فى المتعة يتسكعن هناك ويبلغن الحجيج برغباتهن.

إنه تناقض بين قدسية المكان ـ المفترضة ـ وشهوانية الصفقات التى تتم حوله وفيه.

بين مكان يُفترض فيه سمو الروح وتحوله إلى ماخور خلف ستار من الحلال القداسة.

ولا تقتصر حالات وأسباب زواج المتعة على الحجاج.. إنها أيضا تستخدم لعلاج شاكل السفر، وفى هذا السياق يعقد الإيرانيون ـ بعضهم للدقة ـ زواج متعة غير جنسى لمحد من أعباء الحجاب، ومنع الاختلاط بين المسافرين. ولاقتسام تكاليف السفر، وبدلا ن أن يستأجر الرجل غرفة بمفرده والمرأة غرفة بمفردها، تعقد بينهما زيجة متعة، يستأجران معا غرفة واحدة

فى قصة امرأة اسمها «زاربين» نجد مبررا آخر لزواج الدعارة المقدسة هذا.

لقد توفى زوجها، وأوصى بأن يدفن فى كربلاء ـ بالعراق ـ واستعانت العائلة بأحد أصدقاء الزوج الذى اضطر لأن يعقد زواج متعة غير جنسية مع السيدة «زاربين» ومع ابنتها أيضا ـ فى نفس الوقت ـ لكى يصبح وجوده معهما حلالا.

هنا نلاحظ أن الزوجة تزوجت قبل أن تنتهى عدتها من زوجها الراحل.

تزوجت بدون جنس

وفى نفس الوقت عقد الرجل ـ الزوج ـ زواجا مع الابنة.

أى أنه جمع بين من لا يجوز الجمع بينهما فى زواج دائم.

وبنفس المنطق فإن الرجل فى إيران يتزوج من خادمته، لأنها ليست من محارمه..

وبالتالى ـ قبل زواجه منها ـ يجب أن ترتدى الحجاب أثناء العمل، وفى هذا السياق قالت سيدة إيرانية لشهلا حائرى: إن زوجها عاد ذات مرة إلى بيته فوجد فى سريره فتاة صغيرة شبه عارية. ترتجف من الخوف.. كانت أمه قد عقدت له عليها زواج متعة.

والأمهات لسن وحدهن اللاتى يفعلن هذا.

ذلك أن بعض الزوجات يقمن بأنفسهن بعقد زيجات متعة لأزواجهن أو أبنائهن.

وفى جميع الأحوال فإن الكل يكسب.. السيد يكسب وزوجته تكسب. والخادمة

أيضا، وأبناؤه كذلك.. كلهم أراحوا ضمائرهم من متاعب الاختلاط بين الأغراب، فبهذا العقد لم تعد الخادمة غريبة على أحد. وبالتالى ليس هناك داع للحجاب.

وقد يكون زواج المتعة حلالا حتى لا يذهب شباب الأسرة إلى فتيات سيئات السمعة.

ولكن من جانبها فإن الخادمة قد تحقق أكثر من هدف.. فهى بالزواج من رب البيت لم تعد خادمة، بل زوجة. ولن تتعرض لمضايقات جنسية من رجال العائلة، وفوق كل هذا صار لديها حصن دفاع ضد الطرد السريع من البيت.

ومتعة الحاج والخادمة والمسافر ليست كمتعة «النذر».

وفيه تهب المرأة نفسها عدة أيام لزواج المتعة إذا ما تحقق لها شىء ما. وقد قال أحد رجال الدين من مدينة مشهد المقدسة عند الشيعة: «ذات مرة عرضت علىّ امرأة أن أتزوجها وفاء لنذر نَذَرته.. لكننى قلت لها: إنك لست النموذج الذى أفضله».

لقد تجاوز الشيعة فى إيران بهذه الدعارة المقدسة مواقف وإشكاليات فقهية عديدة، وبدا زواج المتعة وكأنه تحايل شرعى على مصاعب الحياة اليومية التى تصطدم بتحريمات الدين، لاسيما في دولة تطبق الفصل الدائم بين الجنسين، بشكل واضح وصارم.

ذلك أن هناك متعة دينية، يتم بموجبها زواج شاب من شابة قبل أن يبلغا السن القانونية للزواج، كنوع من التحايل على قوانين دولة الشاه.. فى ظل مجتمع يرى ضرورة زواج البنات قبل أن يعرفن الطمث والبلوغ الجنسى.. وهى حالة لا يتمتسجيل المواليد فيها إلا بعد بلوغ الأبوين - الزوجين - السن القانونية للزواج.

هناك أيضا زواج متعة لإشباع الرغبة فى الإنجاب، مع الاحتفاظ بالزوجة الدائمة، وفى حالات أخرى يتزوج صناع السجاد فى مدينة كشان من العاملات في المصانع كى يحتكروا جهودهن. وفى حالات غيرها يتم الاتفاق على زواج متعة غير جنسية لإزالة الحواجز الشرعية بين فتى وفتاة مخطوبين ومقبلين على الزواج.. أو حتى إن لم تكن هناك نية للزواج لتسهيل عملية التفاعل الاجتماعى بين العائلات، وكوسيلة لنزع الحجاب.

هذه العقلية المتحايلة ليس غريبا أن تفرز أنواعا أخرى من زيجات الدعارة الحلال أكثر تعقيدا، وأكثر تحايلا على تعاليم الدين. وفى هذا السياق إليكم نماذج التحايل التالية:

ـ زواج متعة بين بطلى فيلم سينمائى ليتم التصوير بدون حرج دينى بين البطل والبطلة.

ـ زواج متعة جماعى تتصل فيه المرأة بأكثر من رجل، فى إطار يسمى «إسلامى».

والفكرة هى أن تعقد المرأة زواجا مع الرجل لساعات بدون اتصال جنسى ثم تتزوج من غيره بنفس الشكل، ويمكن لأربعة رجال أن يعقدوا هذا الزواج مع امرأة واحدة، والمحظوظ هو الذى يكون من نصيبه أن يصبح الأخير، فيتصل بالمرأة اتصالا جنسيا كاملا.

ـ زواج متعة للتكفير عن الذنوب بين الداعرات السابقات وحراس الثورة أو العائدين من جبهة الحرب مع العراق.

ولقد وصل الأمر إلى حد أن قام رئيس وزراء إيرانى سابق اسمه الدكتور باهونار بتأليف كتاب مع الدكتور غول زاده عضو مجلس الشورى لطلاب المدارس كى ينبها فيه إلى أهمية أن تحافظ الفتاة على عذريتها فى زواج المتعة العارض. لكنهما خففا من هذه التوصية بأن اقترحا على الطلبة من أطراف علاقات زواج المتعة أن يتمما لقاء جنسيا حميميا بدون جماع كامل.

ولقد قال المؤلفان: بإمكان الرجل والمرأة فى هذا النوع من زواج المتعة الاتفاق على أن تكون لذتهما الجنسية محدودة.

وهذا التناقض الذى قد لا يبدو سوى لنا نحن السنة، ليس من حقنا أن نلومه ونعترض عليه، لأننا نفعل فى مصر ما هو أسوأ منه، وسوف تتأكد من ذلك من خلال قراءة الفصول الثانى والثالث والرابع وحين تطالع النماذج الملحقة بنهاية الكتاب، ولأن الشيعة لديهم منطقهم الخاص من الناحية الدينية فى هذا الأمر.

إنهم لا يرون أن هذه دعارة، وإنما وسيلة لاكتساب الثواب الدينى.

وفى هذا الاطار ننقل عن شهلا حائرى ما ينسب للإمام جعفر الصادق ـ مؤسس المذهب الشيعى الذى قال: «كل نقطةمن مياه الاغتسال بعد الجماع فى زواج المتعة تتحول يوم القيامة إلى سبعين ملاكا يشهدون لصالح من مارسوا زواج المتعة يوم القيامة».

وربما يدفع هذا القول البعض إلى أن يعقد زواج متعة ثم يستحم فى نهر، ولكنى لا أعرف طريقة لكسب أكبر قدر من الحسنات إذا طبقت مقولة الإمام محمد الباقر حين سئل: هل لزواج المتعة ثواب؟ فقال: «ينال ثوابا عن كلمة تبادلها مع المرأة، وثوابا عندما يمد يده إليها، وعندما يدخل عليها، ويغفر له الله ما تقدم من ذنوبه، وعندما يغتسل تحل عليه رحمة الله، ومغفرته، بعدد الشعرات التى تبللت بمياه الاغتسال».

هذه الخرافة مردها أن من يتزوج بطريقة المتعة من الشيعة إنما يخالف أمر من حرمها، وهو الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ إلى الدرجة التى تدفع بعض رجال الدين لأن يحتفظوا بسجلات ضخمة بها أسماء الراغبين والراغبات فى زواج المتعة.

إن الشيعة يقولون: إن المتعة نوع من الزواج، ارتباط شرعى، وإن انعدام حق الزوجة فى الميراث من زواج المتعة لا يعنى أنه باطل، لأن المتعة عقد، وبإمكان الطرفين التفاوض على شروط هذا العقد وأن يضمناه بندا حول الميراث.

وتبلغ الإثارة ذروتها حين يقول الشيعة أن المتعة مورست فى عهد الخليفة أبى بكر ـ رضى الله عنه ـ وأن ابنته أسماء مارست المتعة، وهى أخت أم المؤمنين عائشة وأم عبدالله بن الزبير الذى يزعمون أنه تزوج بطريقة المتعة نحو ٧٠ مرة.

إنهم أيضا لايرون أن الزواج الدائم يكفى لإشباع الرغبات والحاجات الجنسية لبعض الرجال، على حد تعبير آية الله طبا طبائى، ويرون حسبما قال آية الله مطهرى الفقيه الشيعى المعروف: إن أمام الشباب خيارين: فإما اللجوء إلى النموذج الغربى المتمثل فى الشيوعية الجنسية، أو الإقرار لهم بشرعية الزواج محدد المدة. ومن جانبها فإن شهلا حائرى ترى أن الزواج الدائم هو فى الواقع عقد بيع، بينما ترى أن الزواج المؤقت عقد إيجار، وتقول أيضا إنه ذروة مفاوضات معقدة بين الأسرتين ـ الدائم ـ بينما الزواج المؤقت يتفاوض فيه الرجل والمرأة مباشرة بلا وسطاء.

«راجع الفصل الخامس حيث تقرأ عديدا من الفتاوى حول الدعارة الحلال فى زواجى المتعة والعرفي، وحيث تقرأ المقارنة المفصلة التى رسمتها شهلا حائرى بين الزواج الدائم والزواج المؤقت» لكننا هنا نرصد رأيين استمعت هى إليهما من اثنين من رجال الدين فى إيران حول زواج المتعة عند الشيعة.

يقول آية الله شريعت مدارى: «هدف المتعة هو إشباع الحاجات الجنسية، وهو مفيد لأن جوهره تفادى الزنا، وإننى اعترض على استغلال بعض الأغنياء للمتعة، إنه نوع من الزواج يجب ألا يتم اللجوء إليه إلا فى حالة الحاجة الملحة كدواء وليس طعاما يؤخذ دائما».

ويقول الدكتور حجة الإسلام أنوارى: لقد سئلت إذا كان زواج المتعة حلالا دينيا لماذا هو عار اجتماعى؟ فأجبت: «لأنه الفرق بين سيارة خاصة وباص عام، بين كوب ماء يشرب منه مرة واحدة وأكواب موضوعة على سبيل فى الشارع، وأنا أمارس المتعة سرا، لأنها خير، وفعل الخير لا يجب أن يكون علنيا».

إنه الزواج من المرأة السبيل.

ولكنه أيضا كما يرى الشيعة إعلان حرب دائمة على عمر بن الخطاب الذى يقولون: إنه حرم ما أحل الله.

هذه هى الصورة الثانية لزواج المتعة التى رسمتها الباحثة الإيرانية شهلا حائرى.. وهى وإن كانت موضوعية فى طريقة رصدها، إلا أنها لا تنفى أن الخلاف كان ولم يزل قائما. وبقدر ما كان الخلاف دائرا بين علماء الإسلام فى بداية عصره فإنه أيضا لم يزل موجودا حتى اليوم.. ويردد فيه المسلمون ـ السنة والشيعة ـ نفس المقولات التى كانت تتردد من قبل. فريق يدافع عن المتعة وفريق يهاجمها ويراها بغاء وفحشا مضادا للدين والقيم والأخلاق.

فى هذا السياق سوف نورد نموذجين للنقاش حول هذا الموضوع. الأول من السعودية، والثانى من مصر.. الأول جرى فى بداية عام ١٩٩٦، والثانى دار فى نهاية الثمانينيات..

ولنبدأ بالأحدث.. وهو خلاف بين باحثين سعوديين نشر فى شهر يناير ١٩٩٦ على صفحات مجلة «المجلة»، تعليقا على تحقيق صحفى بعنوان «زواج المتعة بين الرفض والقبول».

الباحث الذى اتخذ موقف الدفاع عنه اسمه عادل حسن الحسن ـ قد يبدو من الاسم أنه شيعى ـ وقد رأى فى عنوان التحقيق تجاوزا دينيا ليس مقبولا البتة «لأنه متى كان للأمة

أن تختار الأحكام الشرعية، ومتى كان لأحد من الناس أن يرفض أو يقبل حكما شرعيا».
والدليل كما يقول إن القرآن ذكر فى سورة [محمد - الآية ٩] : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾وفى سورة [القصص-الآية ٦٨]: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ....﴾. وبالتالى فالله وحده هو الذى ينزل الأحكام ويختارها لعباده وليس للإنسان أن يختار أو يقرر الأحكام الشرعية.

وقد نفى عادل الحسن أن يكون الإمام الخومينى قد كره زواج المتعة إذ أنه ذكر زواج المتعة وشروطه وأحكامه فى فتاواه فى كتاب (تحرير الوسيلة) وفى (زبدة الأحكام). وزواجه رحمه الله من زوجة واحدة لا يعنى أنه رافض أو كاره لزواج المتعة، ولهذا علينا أن نفرق بين ممارسة الحكم الشرعى، وبين رفض وقبول الحكم الشرعى.. وكما أن زواج الإمام الخومينى من واحدة لا يعنى أنه كره زواج المتعة، فإن زواج النبى ﷺ من تسع نساء لا يعنى حبا للجماع فى حد ذاته. وكذلك لا يعنى عدم زواج شيخ الإسلام ابن تيمية رفضا للزواج أو زهدا فيه، لأن لكل قضية ظروفها ودوافعها. والإمام الخومينى لم يمنع زواج المتعة ولكن دعا لتنظيمه وتسجيل عقده فى المحاكم الشرعية كما يحدث فى الزواج الدائم.

وقد تبنى نفس الباحث فكرة عدم تسجيل عقد الزواج ـ راجع الفصل الثانى من هذا الكتاب ـ وقال: «من قال إن تسجيل عقد الزواج سواء كان دائما أو مؤقتا يعطى شرعية للزواج، ومن قال إن تسجيل عقد الزواج شرط فى صحة الزواج أصلا؟ فمن المعروف أنه إلى عهد قريب فى البلاد الإسلامية لم يكن مشهورا تسجيل عقد الزواج الدائم رسميا، إنما تسجيله طرأ حديثا، وإلا جاز لنا أن نقول: إن عدم تسجيل جميع عقود الزواج التى لم تسجل رسميا يجعلها غير شرعية. وبالتالى هل نقول إن زواج الإكراه هو زواج شرعى لأنه سجل رسميا. طبعا لا.. فعقد الزواج إذا تحقق له لفظ الإيجاب من المرأة والقبول من الرجل يكون شرعيا».

هنا يجب أن نتدخل نحن فى التعقيب على سير النقاش، بعد أن انتهى كلام الباحث مؤقتا. ذلك أن هناك خلطا واضحا بين تسجيل عقود الزواج وشرعية العقود نفسها.. إذ لم يقل أحد أن هذا كان شرطا موجودا لإقرار شرعية الزواج، ولكن مع اتساع

المجتمعات وزيادة عدد السكان صار لزاما على الدول الإسلامية الحديثة أن تقر عملية التسجيل لأن بها تنظيما واضحا، وحماية ضرورية للأنساب، وأمرا يساعد على التعداد والإحصاء.. وفى نفس الوقت حفظا للحقوق. والقبول بالمنطق العكسى - أى الزواج بدون تسجيل - يعنى أننا يمكن أن نفاجأ بعشرات الألوف من الناكرين لعملية الزواج وما يترتب عليها إذا أرادوا هم ذلك.. ويتحول الزواج إلى نوع من أنواع الدعارة.. ومرة أخرى نقول أنه جرى تناول هذا الأمر في الفصل الثانى من هذا الكتاب.

غير أننا نعود للباحث عادل الحسن ورأيه فى زواج المتعة.

يقول: «الله هو الذى شرع الزواج المؤقت، فى قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء - الآية ٢٤] وليس لأى بشر أن يحرم شرع الله. ووفقا لهذه الاية الكريمة فإن المسلمين متفقون على شرعية زواج المتعة ولكن يختلفون فى استمرارية تشريع زواج المتعة، بينما السنة يذهبون إلى أن رسول الله ﷺ حرم زواج المتعة، فى حين أنه لا يوجد حديث واحد عن رسول الله ﷺ يدل على تحريم المتعة. ناهيك عن أن الحديث النبوى لاينسخ الآية القرآنية».

وقد أخرج الإمام أحمد فى مسنده قال: قال ابن عباس تمتع النبى ﷺ، فقال عروة بن الزبير نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس، ما يقول عروة؟!. قالوا: يقول نهى أبو بكر وعمر عن المتعة، قال ابن عباس: أراهم سيُهْلَكون، أقول: قال رسول الله ﷺ ويقول نهى أبو بكر وعمر.

وبناء عليه يرى عادل الحسن أن الرسول لم يحرم زواج المتعة: «وإنما الذى حرم ذلك هو الخليفة عمر بن الخطاب (رضى الله عنه)، ويدل على ذلك ما روى عن الإمام على أنه قال: لولا عمر وتحريم المتعة مازنا إلا شقى». فلماذا نرفض شرع الله سبحانه وتعالى ونبحث عن حلول أخرى مثل الزواج العرفى والزواج بنية الطلاق. فقد اشتهر الزواج العرفى فى بعض البلاد العربية لغرض قضاء الحاجة وهو زواج -كما لا يخفى - لم يذكر فى الكتاب والسنة، والزواج بنية الطلاق يقوم على الغش والخداع حيث يتزوج الرجل من المرأة وفى نيته أن يطلقها بعد فترة دون علمها بذلك.

انتهى كلام الباحث عادل الحسن.

وقبل أن نمضى فى عرض وجهة نظر الباحث الآخر نوضح أنه بسبب النقطة الأخيرة حول «الزواج العرفى» كان الهدف من هذا الكتاب.. الذى يقارن بين نموذجين من الدعارة خلف ستار من الحلال والقداسة.. وسوف نعرض للزواج العرفى بالتفصيل فى الفصل الرابع من هذا الكتاب.

نعود إذن إلى الرأى المقابل حول زواج المتعة، وصاحبه سعودى، من الخبر، اسمه سلمان بن يوسف العمود الدوسرى.. يقول:

«لقد حاولتم إيهام القارىء بأن الله أباح زواج المتعة، وهذا غير صحيح، لأن الزواج فى الإسلام عقد متين وميثاق غليظ يقوم فى الأصل على نية العشرة الدائمة، من الطرفين، لتحقيق ثمرته النفيسة التى ذكرها القرآن من السكن النفسى والمودة والرحمة وغايته النوعية والعمرانية من استمرار التناسل وامتداد بقاء النوع الإنسانى».. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل - الآية٧٢].

أما الزواج المؤقت، أو المتعة، وحسبما يحلله البعض فهو ليس أكثر من إباحة الجنس بشرط واحد فقط هو ألا تكون المرأة فى عصمة رجل آخر، وحينئذ يكون نكاحها بعد أداء صيغة الزواج التى يستطيع الرجل أن يؤديها فى كلمتين ولا تحتاج إلى شهود أو اتفاق عليها وللمدة التى يشاءها مع الاحتفاظ بسلطة مطلقة وهى الجمع بين ألف زوجة للمتعة تحت سقف واحد.

وعندما يقول رسول الله ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» فهل يقضى بقانون فيه إباحة للجنس والحط من كرامة المرأة مالا تجده حتى لدى المجتمعات الإباحية فى التاريخ القديم والحديث وحتى لويس الرابع عشر وسلاطين الأتراك وملوك الفرس فى قصورهم لم يقدموا عليها. فأين موقع المرأة وكرامتها والاحتفاظ بأخلاقها من قانون المتعة؟! إن موقعها هو الذل والهوان وشأنها كله كالسلعة التى يستطيع الرجل أن يكدسها واحدة فوق الأخرى بلا عدد ولا حد، وهل يليق بها أن تقضى أوقاتها فى أحضان الرجال واحدا بعد الآخر باسم شريعة محمد ﷺ - أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

هنا أضع أمام القارىء شروط زواج المتعة وعليكم الحكم بعد ذلك.

- يتم الزواج بتلفظ صيغة العقد بدون شاهد.
- الرجل فى حل من نفقة الزوجة.
- يجوز للرجل الجمع بين أعداد لا تحصى.
- الزوجة لا ترث الزوج.
- موافقة الأب ليست شرطا في كل الأحوال.
- مدة الزواج المؤقت قد تكون ربع ساعة وقد تكون لمدة يوم أو تسعين عاما. وحسبما يقترحه الرجل وتقبله المرأة.

وقد أجاز الرسول ﷺ زواج المتعة قبل أن يستقر التشريع فى الإسلام. أجازه فى السفر والغزوات ثم نهى عنه وحرمه على التأبيد وكان السر فى إباحته أولا أن القوم كانوا فى مرحلة يصح أن نسميها فترة انتقال من الجاهلية إلى الإسلام، وكان الزنا فى الجاهلية منتشرا، وميسراً. فلما كان الإسلام واتجاههم للسفر والغزوات والجهاد شق عليهم البعد عن نسائهم مشقة شديدة، وكانوا بين أقوياء الإيمان وضعفائه، أما الضعفاء **فكيف** عليهم أن يتورطوا فى الزنا؟ وأما الأقوياء فعزموا على أن يخصوا أنفسهم أو يجبوا مذاكيرهم كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس معنا نساء. فقلنا: ألا نستخصى؟ فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك، ورخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل». وبهذا كانت إباحة المتعة رخصا لحل مشكلة الفريقين من الضعفاء والأقوياء، وخطوة فى سير التشريع إلى الحياة الزوجية الكاملة.

وكما تدرج بهم القرآن فى تحريم الخمر وتحريم الربا تدرج النبى ﷺ فى تحريم الفروج، فأجاز عند الضرورة المتعة، ثم حرم النبى ﷺ هذا النوع من الزواج كما روى عنه ذلك «على» رضى الله عنه وما أخرجه مسلم فى صحيحه عن سيرة الجهنى «أنه غزا مع النبى ﷺ فى فتح مكة، فأذن لهم فى متعة النساء، قال: فلم يخرج حتى حرمها رسول الله ﷺ وفى لفظ من حديثه فإن الله حرم ذلك إلى يوم القيامة».

إذن هذا هو الرأى الثانى، وهو بالإجمال يرى أن المتعة بغاء ودعارة وإهانة للمرأة.. على عكس ما رأى الباحث الأول أنه هروب من الزنا والفحش فى شكل الزواج العرفى والزواج بنية الطلاق.

وهذه الأبعاد هى نفسها تقريبا التى دارت في مصر، حين نوقشت القضية.. والمثير في كل الأحوال هو أن الجميع يخرج من جعبته مئات من الآيات والأحاديث والتقاليد ليشرح وجهة نظره ويؤيدها، سواء كان ذلك التأييد مع المتعة وضد الدعارة، أو ضد المتعة وضد الدعارة.

نحن الآن فى مصر..

ومفجر القضية كان هو الكاتب الراحل فرج فودة، الذى نشر مجموعة من المقالات ول زواج المتعة فى جريدة الأحرار - أصدرها فيما بعد فى كتاب خاص - وقد كانت رراته فى طرح الموضوع مختلفة عن الأسباب التى دفعتنا لتناوله.. فهو قال: «لست داعيا لزواج المتعة - ولا نحن أيضا - ولست موافقا عليه، ولست قابلا به لبنات أسرتى وبنات المسلمين، ولكنى أكتب هذا لأن الحقيقة ضالة المؤمن، والطريق الصحيح إلى الحقيقة لابد أن يمر بالتعرف على الرأى والرأى الآخر».

وحين كتب فرج فودة مقالاته تلك كانت الردود عليه فى غاية القسوة، واحتدم الجدل معه حول ما نسميه نحن بالدعارة الحلال فى مصر وفى غيرها من بلاد المسلمين.

لقد لجأ الكاتب الراحل فى البداية لأن يعرض إلى المناقشة حول المتعة من خلال إيضاح الرأى والرأى الآخر فى محاورة مطولة بين السُنة والشيعة وأسانيد كل منهما، ثم تدخل هو فيما بعد - فى الفصل الثانى من كتابه - وأوضح جميع الحجج والآيات والأحاديث التى تستخدم فى هذا الموضوع.

وسوف نلخص هذا الحوار الذى أجراه بين الشيعة والسُنة فى الفصل الأول من كتابه.

يقول السنة: هل يتصور عاقل أن المتعة زواج، هل يقبل أحد أن يحدث هذا لابنته أو أخته أو أمه، إنها بغاء.. بغاء.. بغاء.

يرد الشيعة: حين تصفون زواج المتعة بأنه بغاء، فأنتم تسيئون إلى أنفسكم وليس لنا فقط، لأنه يسيء إلى الإسلام الذى نتبعه جميعا، وإن اختلفت بنا السبل لقد أبيحت المتعة في عهد الرسول ومارسها الصحابة، فهل يجوز أن تصفوها بالبغاء، وقد أحلها الرسول.

يقول السُنة: هذه الأحاديث التى تتحدثون فيها عن الحلال هى التى حرمت المتعة.

يرد الشيعة: لقد أحل زواج المتعة فى عـهد الرسول، ولا يعقل أن يكون قد حرمها إلا أن يكـون قد أحـلهـا، خاصـة عنـدما يـتكـرر التـحريم. فـالتـحريم مرتين مـعنـاه الحل بينهما.وحديث مـعبد بن سبرة الجهنى يقول فيه الرسول ﷺ: «يـاأيها الناس إنى قد أذنت لكم فـى الاستمتاع مـن النساء، وإن الله قد حرم..» وبـالتالي يجـب أن تعترفوا فـى بداية الحوار بأن المتعة أحلها الرسول ومارسها الصحابة بإذنه فى عهده.

يقول السُنة: نحن لا نقصد العرض التـاريخي، ولا يختلف الأمر إذا كانت قد أحلت في عهـد الرسول أم لا، لأنه حرمهـا تحريما قاطعا إلـى يوم القيامـة، وقد حرمها فى سـبعة مواضع آخرها حجة الوداع.. المهم هنا هو التحريم المتكرر والقاطع.

يرد الشيعة: هذا التكرار فى سبعة مـواضع كان حصرا لما ورد فى مصادركم ليس عن اقتناع به، بل لإثبات التضارب وعدم المعقولية فى الروايات التى نعتقد أنها مدسوسة على الرسول. ومعنى أن الرسول ﷺ أحـلها ثم حرمها ثم أحلها ثم حرمهـا.. هكذا، لا يستقيم منطقيا ولا سابقة له ولا مثيل.. وربما يعنى أيضا ذكر التحريم بدون ذكر الحل أن المسلمين الأوائل خـالفوا أمـر الرسول سـت مرات، ومن جـانب ثالـث فإن تواريـخ التحـريم فى المواضع السبعة تشير إلى عدة ملاحظات:

فإذا كان أول تحريم حدث فى مناسبة خيبر، شـهر محرم، عام سبعة هجرية.. فإن هذا يعنى أن الرسول سمح بممارسة ما تصفونه بالبـغاء عشرين سنة كاملة. ومن ناحية ثانية أن هذه التواريـخ تشير إلى أن الحل والتحـريم حدثا سبع مرات خلال ثلاث سـنوات فقط، ويزداد الشـك حين نرى أنها أبـيحت وحـرمت ثلاث مـرات فى شهر واحد «بـين حنين وفتح مكة نحو شهر، وبين أوطاس وحنين نحو خمسة أيام».

يقول السُنة: إن الـزواج الدائم نسخ هذا الزواج الذى لا ميراث فـيه للزوجة ولا عدة لها ولا ضرورة لطلاقها إذا انتهى أجله.

يرد الـشيعـة: إن من يقـول إنه لا يوجـد زواج بغيـر إمكانـية حدوث طـلاق كاذب.. والدليـل أن هناك ثمانى حـالات زواج تنتهي بـلا طلاق وهى: الأمة الزوجة إذا اشـتراها

زوجها فإنها تبين منه بغير طلاق، والزوجة الملاعنة، والزوجة المرتدة، والزوج المرتد، والزوجة التى أرضعتها أم الزوج، والزوجة التى أرضعتها زوجته الكبيرة، وزوجة المجنون، والزوجة التى ملكت زوجها المملوك بأحد أسباب الملك.

ولم يتوقف هذا الحوار.

لكننا نحن الذين نتوقف عن الخوض فى مزيد من تفاصيله المثيرة.

لاسيما وأننا سوف نخوض الآن فى غمار الفصل الثانى الذى تحدث فيه فرج فوده من الحجج الموثقة التى تدعم رأى كل فريق.

١ ـ فى صحيح البخارى أربعة أحاديث فى باب «نهي الرسول عن نكاح المتعة آخرا».

الحديث الأول: عن ابن عباس الذى قال له علـى رضي الله عنه: «إن النبى ﷺ نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر».

الحديث الثانى يقول: «حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندور حدثنا شعبة عن أبى حمزه قال سمعت ابن عباس عندما سئل عن متعة النساء فرفض فقال له مولي إنما ذلك فى الحال الشديد وفى النساء قلة أو نحوه فقال ابن عباس نعم».

والحديث الثالث: «عن جابر بن عبدالله وعن سلمة بن الأكوع قالا: كنا فى جيش فأتانا رسول الله ﷺ فقال: إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا».

الحديث الرابع: «قال ابن أبى ذئب حدثنى أياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله ﷺ أيما رجل توافق معشره ما بينهما ثلاث ليال، فإن أحبا أن يتزايدا أو يتاركا كما تتاركان. وقال أبو عبدالله وبينه على عن النبى ﷺ أنه منسوخ».

ثم يخوض بعد ذلك فرج فوده فى مزيد من المراجع التى أوردت أحاديث وتفاسير حول تحريم وحل زواج المتعة سيمكن قراءة بعضها فى الفصل الخامس من كتابنا هذا».

لكننا ننتقل إلى الجدل الذى دار حول هذا في ذلك الوقت.

فى رده على فرج فوده قال الدكتور محمد القيعى أستاذ التفسير بكلية أصول الدين: إنه لاحظ اشتغال الكاتب بالأمر المنسوخ لقوله ﷺ: «أنهاكم عن الحمر الوحشية وزواج

المتعة»، وإن من المعلوم أن الشيعة يعتمدون على روايات عليّ بن أبي طالب مع أن الراوي للتحريم هو علي بن أبي طالب، وإن كلام الشيعة دعاوى لا دليل عليها حين يقولون: إن زواج المتعة عُمل به في عهد أبي بكر وعمر، وإن قول الله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ﴾ قاطع بأنه خاص بالزواج الشرعى بدليل قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم...﴾ [النساء - الآية ٢٥] وأن هناك فرقا بين اعتراف الأزهر بمذهب الشيعة الإمامية والموافقة على كل تفاصيله.. وأن فرج فوده ادعى أن فقه السنة لم يعاقب بالحد على المتعة لوجود الشبهة وهذا إدعاء باطل لأن نكاح المتعة ليس عند السنة بشبهة تدرأ الحد.

أضاف: إن فرج فوده ادعى أنه زواج بلا طلاق ولا ميراث ونحن نسأله ما الحكم إن حملت، وكيف يكون هناك زواج بلا طلاق أو ميراث والله قال: «ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد».. وادعى أن المتعة كان معمولا بها إلى حجة الوداع وهذا إدعاء كاذب فى الأحاديث الصحيحة.

وقال الدكتور فرج فوده ردا على هذا: يا فرحة كل شيعى برد الدكتور القيعى». «إن السهام التى تصور أنها توجه إلى صدور الشيعة عادت إلى صدره.. وما يصيبه يصيبنا لأننا سنة».

وأضاف: إن الدكتور فى أول نقطة يتحدث عن أننى اشتغلت بأمر منسوخ لثبوت حديث الرسول ﷺ الناهى عن المتعة، وأناأقول إن هذا الحديث مختلف عليه ومطعون فى صحته والدليل ما قاله الشيخ سيد سابق تعليقا على هذا الحديث «الصحيح أن المتعة حرمت عام الفتح، ولهذا اختلف أهل العلم فى هذا الحديث». وقد تشكك البيهقى فى صحة الحديث لسبب موضوعي وهو أنه كان موجها من الإمام على بن أبى طالب ردا على ترخيصه بالمتعة وأن زمانه كان بعد وفاة الرسول.. ثم أنه لا يوجد فى الحديث شيء اسمه الحمر الوحشية ولكن الحمر الأهلية أو الإنسية كما وردت فى كل كتب الحديث.

وفوق كل هذا فإنه يروى عن الإمام على رضي الله عنه أنه «لولا أن عمرنهى عن المتعة مازنا إلا شقى».. والحديث واضح، فهو إشارة إلى أن عمر هو الذي حرم المتعة وليس الرسول ﷺ. وليس صحيحاً أيضاأن الشيعة يزعمون أن المتعة تمت فى عهد عمر وأبى

بكر، لأن هذا قد حدث فعلا.. ويقول حديث ورد فى مسند ابن حنبل «استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر حتى نهى عنه عمر فى شأن عمرو بن حريث».

وأيضا يقول الشيخ سيد سابق فى كتابه فقه السنة «لا يجب الحد في نكاح مختلف فى صحته مثل زواج المتعة لأن الاختلاف بين الفقهاء على صحة هذا الزواج يعتبر شبهة والحدود تدرأ بالشبهات».

واستمر الجدل، وتنوعت الآراء فيه، لكن الأمر المهم فى هذه المعركة التى دارت فى صحف مصر، هو ما حدث بعد اغتيال الدكتور فرج فوده، حين صدر كتابه حول زواج المتعة.. وكتب الدكتور أحمد صبحى منصور فى بداية رأيه فى موضوع زواج المتعة، وصور رأيا مهما نعرض له هنا.. لاسيما وأن صاحبه يصف نفسه بأنه تخلص من متاعب الانتماء المذهبى.

يقول الدكتور منصور:

ـ حين نزل القرآن الكريم كان الزواج الشرعى معروفاً، وقبل أن يكون النبى نبيا، وكانت هناك تجاوزات فى الزواج الشرعى فى نكاح المحرمات «زوجة الأب والجمع بين الأختين». ثم نزل القرآن ونقى الزواج الشرعى من رواسب الجاهلية.
ـ وفى الآية ٢٤ من سورة النساء ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ نجد القرآن يتحدث عن الزواج إجمالا، وليس عن المتعة، ويقول: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ أى بعد المحرمات من الزواج، وبسبب استمتاع الرجل بزوجته الشرعية فلابد أن يعطيها صداقها ومهرها ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾.

ـ الأصل فى الزواج الشرعى التراضى والاتفاق، والمهرحق للزوجة ولكن إذا رضيت التنازل عن جزء منه جاز لها ذلك. تقول الآية ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ أى أن يجوز بالتراضى والاتفاق أن يتنازل أحد الطرفين للآخر عن بعض حقوقه. ويجوز أيضا التراضى على زيادة بعد المهر.

ـ وإذا تراضى رجل وامرأة على الزواج وأراد ولى الأمر منع ذلك الزواج أو أراد «عضل المرأة» فإن القرآن يمنع ذلك العضل ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ﴾.

- القاعدة القرآنية تجعل العقد شريعة المتعاقدين. ويمكن القياس هنا بأنه إذا اتفق الطرفان على شرط فى عقد الزواج أصبح ملزما للطرفين، إذا لم يكن فى ذلك الشرط شيء من النواهي، ومع الأخذ فى الاعتبار أن الزواج «ميثاق غليظ». وعليه يجوز للزوجين الاتفاق على مدة الزواج ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِنْ بَعْدِ الفَرِيضَةِ﴾.

وقد يسأل سائل عما إذا كان يمكن أن يتزوج امرأة نصف ساعة ثم يطلقها؟ فأجيب عليه بأنه يجب أولا مراعاة الشرع فى كل شيء: أن تكون من خارج المحرمات، عفيفة، غير متهمة بالزنا والشرك، وأن توفى عدتها إذا كانت قد تزوجت، وأن يدفع لها مهرا لأنه فريضة وحق للزوجة.

بعد الطلاق فى زواج نصف الساعة يجب أن يراعى الزوج الحقوق والالتزامات التالية: «تظل فى بيته ينفق عليها طوال مدة العدة، وإن كانت حاملا امتدت عدتها إلى الوضع تحت رعايته، وإذا أنجبت طفلا عليه نفقته، وبعد الطلاق لها حق فى المتعة وهو قدر من المال يحدد بالمعروف، وهو حق لا ينفى مؤخر الصداق».

■ ■

هذا هو الرأى الذى يمكن أن نقرأه جيدا فى موضوع زواج المتعة.

لكنه يبقى رأي وحيد فى خضم الجدل المستمر حتى اليوم بين السُنة والشيعة.

وبعيدا عنه فإن الشيعة مازالوا يصرون على ما نصفه نحن بالدعارة الحلال.

بينما يهاجمهم السنة فى نفس الوقت الذي يمارسون فيه هذا النوع من الدعارة تحت اسماء ومسميات أخرى.

وأيا ما كان الموقف الفقهى فإن عرضنا لهذا الجدل الدائم والمستمر، مصحوبٌ بصورة زواج المتعة في مجتمع مسلم يؤمن به ويطبقه، يأتي في النهاية كنوع من رسمنا لصورة مفصلة عن حالة هذا الزواج عند قوم من المسلمين.

٢

حريم الخليفة

النوم على فراش

الفتاوى الداعرة

يصف النبى محمد ﷺ ـ الفقر الشديد بأنه «الفقر المدقع».

ويقول عنه المصريـون: إنه «الفقر الدكر». ليؤكدوا أن قسوته مبـالغ فيها. لا ترحم. .. فقر مفتول الـعضلات .. يطبق على الأنفاس .. ويركب فـوق الصدور .. ويمارس حالة استعباد يومية لكل من يقف فى طريقه.

وقد وقف ملايين المصريين فى طريق هذا «الفقر الدكر».

وحالة الـفقر المصريـة صارت مفضوحـة تتحدث عـنها تقاريـر البنك الدولـى بأرقام واضحة، تقول: إن دخل المواطن فى مصـر لا يزيد على ٦٢٥ دولارا فى السنة .. أى أقل من دولارين فى اليوم .. بالكاد ستة جنيهات .. لا تشترى نصف كيلو لحم .. وبالكاد يمكن أن تقتنص «فرخة» هزيلـة، بيضاء، ليس فيها لذة طعم الفراخ البلـدية .. ستة جنيهات إذا أطعمت البطون بفول الصباح، فإنها لا يمكن أن تسد الرمق حتى آخر الليل..

هذا «الفقر الـدكر» يعيش حالة رخاء فى مـناطق عديدة الآن فى مصر .. ينـمو ويكبر ويستقر ويتغلغل ويأكل لحوم البشر ويطحن عظامهم وكرامتهم .. ويمارس ذكورته معهم كل يوم .. ويطأ آدمـيتهم من الخلف ومن الأمام. فـينجب منهم الحزن والكـمد والضعف والجوع والإرهاب.

والذين يحـاولون الهرب من طريق «الـفقر الدكر» غالـبًا ما يدمرون فى طريـقهم كل قيمة وأية أخلاق، وقد كان «حسين طه عمر عفـيفى» يحاول أن يهرب من «الفقر الدكر» وأن يفلت من اغـتصابه له، فاغتصب هـو من الآخرين حق الأمن، واعتدى علـى مفاهيم الديـن الصحيـحة، ووطأ هو ذكـورة من اعترضـوا طريقـه خلال هروبه مـن حالة الفـقر الدكر.

ولكى يـضفى «حسين» عـلى كل ما يـقوم به شرعيـة دينية، مارس الـدعارة الفقـهية، وغرق فـيما اعتـنق أنه حـلال، وانتهـى به الأمر إلى جـريمة قتـل وانتظـار لقاء عشـماوى مندوب عزرائيل فى غرفة الإعدام.

هكذا اختار أن يقابل الموت بدلاً من أن يعيش مع الفقر.

وكانت قصته عبارة عن انتحار بطئ ورحلة هروب طويلة ومتعبة مع القدر.

إن «حسين» كان يعيش فى إمبابة، هذه المنطقة التى نسيت الحكومة أنها جزء من الوطن تابع للدولة، عليها أن ترعاه، حيث حكم الناس أنفسهم بأنفسهم إلى درجة أن بعضهم أعلن عن إنشاء دولة إسلامية داخلها .. هناك مارس حسين كل أنواع البطش والبلطجة، كى يفر من «الفقر الدكر» وكى يهرب من أن يطأه شبح الجوع فى كل لحظة.

لم يجد سوى عضلاته وجسمه الضخم كى يحصل على رزقه.

فرض الإتاوات على الناس، ولم يتوان لحظة عن أن يوظف تمرده على «الفقر الدكر» فى أن يجعل الآخرين ـ الذين هم ضحايا الفقر أيضًا ـ مطيعين له، يدفعون له مقابل صمته عنهم، ويجبى منهم ثمن أن يوقف قوته عن أن تمارس بطشها عليهم.

إنه جاهل، ولم يتعلم. لم يجد من يوظف هذه القوة لصالح المجتمع.

لكنه وجد من يوظف هذه البلطجة لصالح الإرهاب .. من يضع إطاراً شرعيًا لما يفعله.

إن الناس لا يميلون بالفطرة لأن يكونوا أشقياء .. أعداء للقيم والأخلاق .. لكن الأوضاع والظروف هى التى تفرض عليهم ذلك، تدفعهم للسقوط فى بئر الخروج عن إطار المجتمع.

ولهذا فإن حسين حين وجد من يوظف طاقته لصالح ما توهم أنه الدين والأخلاق لم يتراجع عن القبول .. ووافق فوراً .. ساعده فى ذلك جهله، وعاونته رغبته فى العثور على قيمة، وهدف لما يفعل.

هؤلاء أقنعوه بأنه يمكن أن يحارب الدولة التى تجاهلته وتركته ضحية للفقر الدكر.

هكذا أوهموه بأنه يمكن أن يدافع عما أسموه بصحيح الدين.

هكذا أدخلوا فى عقله أنه حين يكون معهم لن يكون بلطجيًا بل مدافعًا عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

هكذا أصبح حسين طه عفيفى عضواً فى تنظيم طلائع الفتح.

ولقد كان هذا التنظيم حلمًا كبيراً لدى فريق ضخم من الإرهابيين يسمى «تنظيم

الجهاد». حلم أراد أن ينفذ انقلابًا على الدولة .. أن يسرق أسلحة الجيش .. أن يقتل فى سبيل الوصول لهدفه، سواء كان القتيل هو بطرس غالى سكرتير عام الأمم المتحدة، أو سائق لورى سوف يسرقونه ويستخدمونه فى نقل السلاح .. أن يثيروا الفوضى فى الشوارع .. أن يفجروا مبنى أمن الدولة .. ثم بعد عدة عمليات أخرى: أن يعلنوا الدولة الإسلامية، هذا الحلم الذى بدأ باغتيال سائق اللورى فى ضاحية المقطم، وانتهى بمحاكمة عسكرية طويلة، اتهم فيها ما يزيد على ٤٠٠ إرهابى، كان بينهم حسين طه عفيفى .. الذى لم تطله الأحكام.

خرج حسين من السجن عائدًا إلى محاولات الهروب من «الفقر الدكر».

هروب من فشله فى أن يصبح شخصًا له كيان ودور كعضو فى تنظيم يحاول إقامة الدولة الإسلامية. فأراد أن يحقق ذاته فيمن حوله. وبعد أن فشل فى أن يجبر الدولة بعضلاته كى تحقق أهدافه، اختار أن يجعل جهله الدينى وبلطجته وسيلة ضغط على الناس .. الفقراء أمثاله.

لقد اختار الطرف الأضعف.

هرب من الطرف الأقوى، الدولة التى كادت تسجنه حين حاول الاصطدام بها .. واختار ضحايا «الفقر المدقع».

قبل أن يصل حسين إلى هذه المرحلة، مرحلة البلطجة، وقبل أن يتحول إلى التطرف ثم الإرهاب، كان حسين مثل أى شاب .. له قلب يحب.

وكانت الحبيبة واحدة من بنات الفقر الدكَر من إمبابة.

اسمها عفاف ..

جمالها عادى، بل ربما لا يمكن أن نقول إنها جميلة، لكنها ليست منفرة، وقد أطارت عقل حسين، الذى حاول أن يجعل منها زوجة له فى الحلال .. فرفض المجتمع رفضًا قاطعًا. ولم توافق أسرتها .. وظهر له الفقر الدكر فى طريقه عدوًا يوقف أى محاولة للوصول إلى كينونة ذات قيمة.

بمقاييس الأسرة كان «حسن دبوس» أحسن وأهم من حسين طه .. إنه بالمقاييس

العادية فقير .. ولكنه ومن منطق الأسرة التى لا تجد قوت يومها كان ثريًا. لديه قطعة أرض صغيرة .. ويربح بين الحين والآخر بضعة جنيهات من بيع «بهيمة» وشراء أخرى.

ولهذا اختارت أسرة عفاف أن تزوجها من حسن دبوس بدلاً من حسين طه.

وأثمر الزواج طفلين .. نهى وأحمد .. بينهما سنتان.

لكن هاتين الثمرتين لم تصبا ماء باردا على مشاعر حسين طه المشتعلة. وبقى الحب القديم نارًا متقدة .. وبقيت العلاقة قائمة بين حسين وعفاف فى وجود شخص ثالث هو الزوج.

إن «حسن» كان هو الآخر عضواً فى تنظيم طلائع الفتح .. وربما كان هذا هو الستار الذى اختفى وراءه حسين كى يجد لنفسه مبرراً يوطد به علاقته مع الزوج. فيبدو أمامه زميلاً فى تنظيم وصديقًا يسمح له بدخول البيت، بينما هو خائن ، يطعن صاحب البيت كل يوم فى ظهره، داخل غرفة نومه.

وكان حسن يعرف ما يحدث.

لكنه أيضًا كان واهنًا ضعيفًا مستسلمًا للأمر الواقع ..

ليس فقط لأنه ضعيف ودنىء وبلا أخلاق، ولكن أيضًا لأنه وجد فى عفاف منجم مال، يمكن أن يربح منه بضعة جنيهات أخرى، يحارب بها الفقر إذ كان يقبض من حسين ثمن الخيانة من حين لآخر .. وكان يأخذ ٥٠٠ جنيه من حسين حين يوافق على أن تسافر عفاف معه إلى الإسكندرية بحجة شراء شرائط كاسيت دينية لبيعها لفقراء غيرهم.

كان إذن يعرف وكان يتقاضى ثمن قضاء شهر عسل من وقت لآخر.

هذه العلاقة المريبة لم يكن يمكن أن تستمر هكذا فى المطلق .. بين حسين وعفاف وبرضاء حسن.

ولقد كانت المشكلة فى الزوجة نفسها .. عفاف.

كان حسن يقبض الثمن، ولكن عفاف كانت تحتاج إلى مبرر كى تقنع نفسها بمزيد من الاستمرار .. كانت تريد أن ترى الحرام حلالاً. كانت فى حاجة لنظرية دينية تؤكد لها أن ما تفعله ليس بعيداً عن الأخلاق. وليس انتهاكًا للشريعة.

ولأن حسين هو الذى سعى دائمًا لاستمرار العلاقة كان عليه أن يجد هذه النظرية، حتى لا يبدو أمام الحبيبة خارجًا عن الدين، في حين أن كل رصيده في الحياة بنى على أنه يحارب من أجل الدين.

الزوج أيضًا، رغم تواطئه، دفع الاثنين للبحث عن فتوى داعرة .. فقد كان متواطئًا يقبض الثمن، لكنه من حين لآخر كان يشهر سيف الزنا فى وجه زوجته، وكان يقول حين تتطور الأوضاع إن نهى وأحمد ليسا من صلبه .. « إنهما ابنا زنا».

هكذا فى تلك البيئة، ولدت واحدة من فتاوى الفقه الداعر.

وطبقت واحدة من أبرز وأهم حالات الدعارة الحلال.

كان حسين يقول لحبيبته: إن ما يفعلانه حلال .. مطابق للشريعة.

ولأنه يعرف، أنها تعرف، أنه لم يدرس شيئًا فى الدين، كان يقول لها إن هذا ليس رأيه، وإنما هو رأى «أهل الحل والعقد» الذين يستشيرهم ولم يكن يقصد «بأهل الحل والعقد» أى أحد آخر سوى أمراء الإرهاب، الذين تعرف عفاف أنهم يقودون زوجها العلنى، وأيضًا يقودون زوجها السرى.

كانت تحلم بالطلاق، لكن أسرتها كانت دائمًا تقف فى طريق هذا الحلم، وبالتالى كانت الأسرة تعطل الحلم الآخر .. الاهم .. حلم الزواج من حسين .. ولم يكن أمامها إلا أن تقبل المضى فى الإثم، ولو مؤقتًا، لاسيما وأن الزوج يوافق على هذا .. وخاصة أن حسين كان يسوق لها المبررات الفقهية.

قال لها حسين: إنه ليس زوجك.

وقال لها: ليس لديه عندك أى حق شرعى.

وقال لها: أنت زوجتى أنا.

وكانت ترد: كيف؟ إن بيننا عقدا كتبه مأذون؟

وكان يعقب: إنه كافر .. وأنت طالق منه!!

ولم تكن مقتنعة بما يقول العاشق، لكنها كانت تمضى فى العلاقة حتى الثمالة.

وكان حسين يدرك ما يدور في عقلها، وكان يعرف أن عليه في كل مرة يدخل فيها البيت أن يقنع عفاف بشرعية اللقاء .. كانت طريقته في الغزل هي أن يستبدل كلمات الحب التي تسبق الجنس بمزيد من التلقين الفقهي، كان يوحي لها دائمًا أن وجوده في غرفة النوم بينما الزوج الحقيقي يجلس خارجها أمر حلال ..

ولقد قالت في تحقيقات النيابة واصفة تلك الحالة: «كنت زوجة للإثنين».

وكان حسين يقول لها: إن من حقك الطلاق بدون ضجيج، بدون مأذون، وبدون أن تعرف أسرتك.

سألته: كيف؟

قال: لأن زوجك كافر .. ومن حقنا أن نفرقك عنه.

قالت: لماذا هو كافر ياحسين؟

أجاب: إنه مرتد عن الدين، لأنه لا يصلي ، وبالتالي ردته ثابتة، وأنت طالق بحكم الشرع منه.

هذا الحوارالذي كان دائمًا يتكرر، كان خاليًا من أي منطق، عقلي وديني، لأن الامتناع عن الصلاة لا يعني أبدًا الردة ولأن عفاف نفسها لا تصلي .. ولأن العشيق الذي أصدر الفتوى لا يصلي هو الآخر .. ولم يكن لديه أي رصيد ديني سوى أنه بلطجي في «تنظيم طلائع الفتح»، يبيع الشرائط المعبأة بخطب نارية، ويمضي بين سكان إمبابة متقمصًا دور الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر . وكان كل رصيدها من الدين هو أنها محجبة.

لكنها تجاوزت كل هذا.

وقالت له: إذن أنا طالق؟

قالت: إذن لن أكون زوجة لك إلا بعد أن تنتهي فترة العدة.

كانت تريد أن تضفي إطاراً شرعيًا على كل شئ. .. حتى على الطلاق الوهمي.

وهلع «حسين»

كيف يمكن أن يكون قد ورط نفسه في حالة ابتعاد عن جسد عفاف، لمدة ثلاثة أشهر، أي مطب شرعي هذا الذي سقط فيه؟!!

لكنه سرعان ما وجد الحل فى فتوى أخرى داعرة.

قال لها: لقد انتهت فترة العدة منذزمن طويل.

قالت: لماذا؟

قال: لأنك بالفعل تضعين لولبًا فى رحمك، وبالتالى أنت من حقى الآن.

قالت: لنتزوج الآن إذن؟

قال: نحن زوجان بالفعل. الزواج قبول وإيجاب. ولتختارى لك وليًا من الأخوة ـ يقصد الزملاء فى التنظيم ـ واختارت..

ووافق أعضاء التنظيم على أن حسن كافر.

ووافقوا على أن زوجته حل لحسين.. أمام الله .. بلا مأذون يتم الطلاق الأول.. أو حتى يعقد الزواج الثانى.

وقال الإخوة: إنهما لا يرتكبان أى إثم بالعلاقة بينهما، إذ لا يوجد ـ حسب رأيهم ـ ما يوجب الطلاق بالمأذون أو الزواج عن طريق مأذون.

إنها مجموعة معقدة من الفتاوى الداعرة والفقه المصنوع على مقاس الحالة.

لكن هذه «المسخرة» الفقهية لم تقف عند هذا الحد.

فالزوج على قيد الحياة، ويمكن أن يعطل كل شئ. وكان الرأى هو أن يتم التخلص منه.

وبالطبع لم يجد حسين صعوبة فى أن يعثر على مبرر فقهى يمكن أن يتخلص به من الزوج.

قال لها: حسن كافر. يجب أن نطبق الحد عليه. يجب أن يُقتل.

ولم ترفض عفاف.

ودبرت مع حسين عدة محاولات لقتل حسن.. وبدأت المحاولات بدس حبوب «الأتيفان» المنومة فى طعام الزوج .:. ولم تنته بخلط دم حيضها فى مشروب الشاى.

وقد خدم الحظ حسن ثلاث مرات، فنجا من الموت بأعجوبة.

وكأن القدر كان يمنح عفاف وحسين فرصة كى يفكرا مجدداً .. فى هذه المهزلة .. وقد كانت أيضًا فرصة للزوج كى يرى ما يفعله وهو بالصمت عما يحدث.

ولكن هذه الفرصة المتكررة ضاعت. ونجحت المحاولة الرابعة .. وقُتل الزوج فى حقول قرية الكوم الأحمر فى إمبابة.

هذه الدعارة الدينية حدثت فى مصر عام ١٩٩٦.

والابتسامة العريضة التى كللت وجه العشيق القاتل فى الصورة التى نشرت له فى الأهرام يوم ٢٠ مارس ١٩٩٦ لم تخف عناصر المأساة فى هذه الملهاة الجنسية الدينية .. لم تخف أيضًا أن تلك لم تكن المرة الأولى التى يغرق فيها أعضاء تنظيمات التطرف فى الدعارة التى يظنون أنها من أعمال الحلال.

المرات الأخرى كانت قصصًا طويلة.

والستار كان دائمًا فتاوى الاستحلال .. استحلال النفس والمال..

والاستحلال هو اقتناص شئ من المجتمع بدون وجه حق، والمبرر دائمًا فتوى دينية.

وقد كان الاستحلال دومًا هو وسيلة التنظيمات للإبقاء على أعضائها تحت سيطرتها.. كى يكونوا وقوداً لتحقيق أهدافها.

إن الهدف هو الحكم.

والوسيلة إليه هى البندقية والقنبلة.

والمنفذون دائمًا بلا عقول، تائهون، هاربون من الفقر الذكر، باحثون عن المال والشقة والأنثى.

وشيخ أى جماعة إرهابية لا يجد أى صعوبة فى أن يقدم للتائهين فتوى تريح عقولهم، وترضى غرائزهم، وتداعب أحاسيسهم بفتوى داعرة، توفر للكادر المبرر الذى سيحمل من أجله القنبلة، والأنثى التى يحتاجها، ومواجهة الفقر الذكر.

والشيوخ الذين لجأوا إلى هذه الطريقة من كل نوع وفى كل تنظيم.

وحين فوجئ مشاهدو التليفزيون المصرى بمثل هذه الدعارة الحلال تعرض فى

مسلسل العائلة، لم يكن من حقهم أن يفاجأوا .. لأن ما حدث فى الدراما يحدث بالفعل كل يوم .. وكما رأى الناس مشيرة (ليلى علوى) تتزوج من مصباح ـ عضو الجماعة المتطرفة ـ بدون مأذون ـ وتحت رعاية الأمير ـ كان عليهم أن يدركوا أن هذه ليست مبالغة، وإنما هو الواقع بين أصحاب اللحى الذين يدعون أنهم يملكون الحق.

ولقد ابتدع الإخوان المسلمون هذه الطريقة فى الزواج .. وكانوا يوفرون لكل عضو فى الجماعة زوجة، بعد أن يمنحوه فرصة عمل وشقة. وغالبًا ما تكون هذه المرأة واحدة من بنات التنظيم ... وكثيراً ما تكون ابنة قائد أعلى للعضو الجديد.. فتتحول الأنثى إلى ورقة تنظيمية، الهدف من استخدامها أن تضمن القيادة ولاء العضو، وتفرض عليه قيود التجنيد التى لا يستطيع الفكاك منها.

والأمثلة كثيرة .. وكثير منها غرق فى الدعارة التى تلبس ثوب الحلال.

فلقد روى لى على عشماوى الذى انشق عن جماعة الإخوان فى أعقاب قضية ١٩٦٥ كيف أنه تزوج أخت زميل له فى التنظيم، ثم حين أدلى باعترافات مفصلة للدولة عن الجماعة وهو سجين: أجبروه على أن يطلقها، وتزوجت من شخص آخر كان سجينًا معه.

هل كان هذا الطلاق باطلاً أم صحيحًا؟!

الإجابة عند فقهاء التنظيم الذين بنوا الجماعة منذ نشأت على هذا الأساس العائلى، ففى الأربعينيات – أى بعد تأسيس التنظيم بفترة وجيزة – منح حسن البنا مؤسس التنظيم الملقب بالإمام الشهيد أخته لعبد الحكيم عابدين، وأعطى ابنته لسعيد رمضان، الذي مات عام ١٩٩٥ بعد أن أصبح واحداً من أهم قيادات التنظيم الدولي للإخوان.

أما عابدين ـ صهر الإمام الشهيد ـ فقد اتهم فى جريمة اغتصاب .. رغم أنه كان الأقرب إلى قلب حسن البنا، والأكثر ثقة عنده، وكان يرى فيه أنه «طيب القلب، عفيف الروح، طاهر اللسان» ولذلك منحه لقب «يوسف هذه الدعوة» وزعم أنه «شديد الإيمان، والورع والتقوى».. «ظلمه الإخوان وافتروا عليه».

كان عبد الحكيم عابدين رغم هذا يوصف داخل الجماعة بأنه «شيخ خليع» «مستهتر، وماجن» ينتهز فرصة خروج الإخوان من بيوتهم للسفر أو العمل، فيذهب إلى منازلهم

بزعم الصداقة، وينتهز الفرصة، ويعتدى على نسائهم، ووصل الأمر إلى حد الاغتصاب وهتك العرض والفسق والفجور وارتكاب كل الفواحش.

وفاحت رائحة عابدين القذرة، وانتشرت سمعته بين الأسر الإخوانية، فصارت توصد فى وجهه الأبواب، ولقى فى حله وترحاله النكات والسخرية وأصبحت اللعنات تطارده أينما ذهب، ولم يكن أمام المرشد حسن البنا إلا أن يأمر بإجراء تحقيق عاجل لتهدئة هذا الغضب وطمأنة النفوس الخائفة .. «المصدر: كرم جبر ـ فؤاد علام يروي: أنا والمباحث والسادات والإخوان ـ دار الخيَّال ـ طبعة ١٩٩٦».

وحين تم التحقيق، رفعت مذكرة للمرشد طالب فيها المحققون بألا يتم إجراء تحقيق آخر فى هذا الوضوع، لما يجره من فضائح للعائلات وتشهير بالأعراض وإساءة للدعوة، وطالبوا أيضًا بفصل عبد الحكيم عابدين من الجماعة.

لكن الذى حدث هو أن حسن البنا فصل كل الذين كشفوا انحرافات عابدين.

واعتبره «يوسف هذه الدعوة» .. وعينه وكيلاً للجماعة، ضاربًا عرض الحائط بكل الانتقادات، حاميًا للدعارة.

وبشكل عام، وعودة إلى القصة الأصلية لهذا الفصل، فإن طريقة تزويج الكادر فى إطار التنظيم بقيت موجودة حتى بعد أن مضت السنون بالتنظيم إلى نهاية التسعينيات. كانت تلك هى الوسيلة التى يحافظ بها الإخوان على عضويتهم فى جماعتهم، أو الطريقة التى يجذبون بها كوادر شاردة من تنظيمات أخرى.

حدث هذا مع «.....» الذى كان عضواً فى تنظيم الجهاد، واتهم فى قضية ١٩٨١ الموازية لقضية اغتيال الرئيس السادات فسجن ثلاث سنوات، ثم خرج ضائعًا بلا عمل أو حتى سجل جنائى يسمح له بأن يعمل ، وسرعان ما التقطه الإخوان، فوظفوه فى دار نشر بالسيدة زينب وزوجوه من إحدى بنات التنظيم، وأعطوه شقة فى حى العجوزة.

حدث هذا أيضًا مع «.......».

لقد كان طالبًا نابهًا فى كلية الحقوق، نشيطًا دءوبًا، عضواً مهمًا فى الجماعة، دخلها عن طريق قيادة صارت فيما بعد هى «المرشد».. وسرعان ما سطع نجمه، وأصبح رئيسًا لاتحاد

الطلبة فـى جامعة القاهرة ، وشمـلته الرعاية التنـظيمية إلى درجة أنه تـزوج من ابنة أخت أحد قيادات الجماعة.

وقد اقـتبـست الجـماعـات الأخرى هذا الأسـلوب مـن جمـاعة الإخـوان ، وولدت الخرافات وكثرت الشائعات حول هذا الأسلوب .. وأصـبحت حالة الغموض التى تحيط بهذا مغرية لمن لا يعرفون الحقيقةعما يحدث، ووسيلة جذب لكوادر جديدة تائهة تبحث عن ملاذ، وربما لـهذا سمعنا عـن شائعة تقول إن هـناك جماعة فى مـحافظة الإسمـاعـيلية توفر للـعضو شقة يتـزوج فيها من عضـوات متعلمات .. الـواحدة منهن ليـست أقل من طبيبة.

«!!»

والواقع أن هذا فيه شىء من الصحة .. إن لم يكن كثيراً..

ليس فقـط فى أن هذه الأفكار تسـتغل الحاجة الماسـة لدى الشباب الذكـور فى مصر، مالاً وجـنسًا، وإنمـا أيضًا فـى أن هذا ما فـعلتـه جماعـة التكـفير والـهجرة فـى منتـصف السبعينيات .. حين ولدت فكرة «الوهبـة» أى الزواج بدون مأذون. بأن تمنح الأنثى نفسها لرجل فى وجود شهود.. يقرون هذا الزواج.

والمثير أن هـذه الجماعة التى أقرت فـيما بعد نظـام الدعارة الحلال لـم تكن بـعيدة عن جماعـة الإخوان المسلمين. فـقد كان مؤسسـها شكرى مصـطفى .. المولود فى قـرية أبو قرص مركز أبو تيج فى أسـيوط..كان تلميذًا فى مدرسة الجمعية الخـيرية الإسلامية حين تعرف علـى أستاذ لغة عربـية ينتمى للإخـوان، وعلى يديه تعـلم فكر الجماعـة الأم، لكنه حين التحـق بكلية الزراعـة انضم إلى جماعـة المسلمين التـى أسسها إخوانى آخـر اسمه «على عبده إسماعيل».

جماعة «عبده» هذه كانت تكفر المجتمع، وبلـغ بها الأمر حد تكفير من كانوا معها فى السجن.

لكن على عبده اسـماعيل سرعان ما عاد مرة أخرى إلى تنظـيم الإخوان، وبقى شكرى مصطفى فى جماعة «المسلمين» غارقًا فى فقه التـكفير، أميراً للجماعة، التى أصبح اسمها

فيما بعد «التكفير والهجرة» والتى نجح شكرى مصطفى خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات أن يضم إليها نحو خمسة آلاف عضو .. كثيرون منهم وجدوا طريقهم إلى التنظيم عن طريق الدعارة الحلال.

وتقوم أفكار التنظيم على شقين معروفين.. الأول: هو التكفير .. والثانى: هو الهجرة .. أى الهجرة من هذا المجتمع الذى يزعمون كفره.

فى كتابه «الخلافة» الذى ألفه شكرى مصطفى ولم يطبع، وإن كانت قد ضبطت مخطوطاته فى قضايا عديدة يشرح الأمير الراحل فكرة الهجرة فيقول: إن التوتر الذى يسود العالم الآن سوف يشعل حربًا نووية، يكون فيها الفناء للجميع.. عدا جماعته .. التى ستكون مختبئة فى الكهوف والمغارات فلن يصيبها مكروه، وترث الأرض ومن عليها بالسيف.

وفى هذا الإطار وحرصًا على نقاء الجماعة الفكرى والتناسلى كان أعضاء الجماعة يؤمنون بأن الصلاة وراء الإمام من غير أعضاء الجماعة حرام، والصلاة فى مساجد الدولة حرام، وتناول الطعام من غير الجماعة حرام، والخدمة فى الجيش حرام، وإلقاء السلام على غير أعضاء الجماعةحرام .. والسيارات والطائرات والكهرباء حرام، والزواج من غير أعضاء الجماعة حرام.

ولقد كان ـ ولم يزل ـ أهم عنصر فى أيديولوجية الجماعة هى أنها تنسلخ بهم عن كل هذا الحرام، وتذهب بهم بعيدًا إلى الصحراء بحثًا عن حالة النقاء المتوهمة، وقد كان هذا ولم يزل تعبيراً عن كراهية شديدة للمجتمع وانطواء وغياب.

ولأن الشباب الذى يمكن أن يقبل كل هذا يجب أن يكون أمامه البديل المناسب .. فقد حلت جماعة التكفير هذه المشكلة بطريقتين:

الأولى: وهى الأساس وتعتمد على غسيل المخ بأفكار كراهية المجتمع وتكفيره، وقصر صفة المسلمين عليها هى .. ومن ثم فإن «الكادر» يترك مدرسته وجامعته ووظيفته والأرض التى يعيش فيها لأنها «جاهلية» ويذهب إلى مكان آخر متصوراً أن ذلك هو سيناريو الهجرة الذى قام به النبى محمد ﷺ.

وأما الطريقة الأخرى فـهى تقديم الإغراء المادى وتلبية احتيـاجات جسم هذا الشاب، واستغلال طاقته المعطلة، من خلال زواج بلا قيود، بدون عقد، وبأقل مهر.

ومن هنا كانت فكرة «الهبة».

أن تهب فتاة من الجماعة نفسها لشاب من التنظيم نفسه مجانًا.

«هبة» بعيدًا عن الدولة والأسرة وكل عناصر المجتمع الأخرى.

إنه هروب قبل أن يكون هجرة.

ورغم أنه محاولة يزعـم أصحابها أنـهم بذلك يـقومون بتطـبيق الإسلام فـى صورته الصحيحة كما يتصورونها ، إلا أنهم فى الواقع يعودون بهذه «الدعارة الحلال» إلى تقاليد الجاهلية التى يدعون أنهم هربوا منها.

فى هذه الجاهلية عرف العرب أفكاراً وأطراً عديدة للزواج.

بعضها يمكن اعتباره شرعياً..

وأكثرها لا يمكن وصفه إلا بأنه دعارة حقيقيـة .. تتم بأشكال تسمح دائمًا وأبدًا بتوافر عدد غير قـليل من النسـاء لرجل واحد، فلا تكـون له امرأة واحدة .. وإنما دائمًـا أكثر من امرأة..

إن الجاهلـية بهذاالمنطـق وعَرفت الرجل الـذي يمكن أن يتخـلى عن زوجته أو يعـيرها لسواه.

وعَرفت الرجل الذي يقدم امرأته لضيفه أو حتى يبيعها.

وعَرفتزواج المتعة محدد المدة الذى تنسب ذريته من الأولاد للأم.

وعَرفت زواج البدل الذي يتبادل فيه الرجلان زوجتيهما.

وعَرفت زواج الشـغار الذي فيه يتزوج الرجـل ابنته أو أخته، مقابـل أن يزوجه رجل آخر ابنته أو أخته.

وعَرفت زواج المخـادنة كما فـى اتخاذ رجل ما لامـرأة صديقة له يـعاشرها فـى السر معاشرة الأزواج.

وعَرفت زواج المضامرة كما فى معاشرة امرأة لرجل أو أكثر حتى لا تهلك من جوع.

وعَرفت نكاح الرهط، أى أن ينكح عدة رجال امرأة واحدة، وإذا حملت بطفل ينسب لواحد منهم.

وعَرفت نكاح الرايات الحمر.

وعَرفت نكاح «الفيزن» كأن يتزوج الابن أو رجل آخر امرأة مات زوجها أو يمنعها من الزواج طيلة حياتها.

وعَرفت تعدد الأزواج، كما فى اشتراك الأخوة فى زوجة واحدة يتصلون بها بالتناوب.

لقد عَرفت الجاهلية إذاً أحد عشر نوعًا مختلفًا من العلاقات الجنسية، كانت تسمى زواجًا «المصدر: آداب الزواج فى الإسلام - هشام قبلان».

ومما هو مثير أن الشكل الأخير لم يزل موجوداً حتى اليوم، سواء فى حفلات الجنس الجماعية فى أرقى أحياء القاهرة، أو فى قلب الصعيد حيث يقوم الأخ بواجبات أخيه الزوجية حين يسافر، فى بعض القرى البعيدة عن المدينة.

لكننا ندرس مجتمع «الدعارة الحلال» فى حالة النقاء الوهمية لجماعة التكفير والهجرة.

حيث كانت هناك ملامح من كل ما عرفته الجاهلية .. وحيث سمح للأمير وفق نظام الجماعة بأن يتزوج من أكثر من امرأة بنظام الهبة، ربما لأنه الزعيم، الذى يجب أن يحصل على أكثر من امرأة، وربما لأنه الشاب الذى قضى سنوات طويلة من عمره فى غياهب السجن فأراد أن يشبع احتياجاته التى كُبِتَت فى هذا الزمن الطويل داخل الزنزانة.

هكذا صار المجتمع الهارب من الجاهلية مجتمعًا للجاهلية نفسها.

مجتمعًا مدعومًا بفتاوى بلا أساس .. توفر للشيخ أكثر من امرأة.

وقد انتقلت هذه النماذج الخاصة بالدعارة الحلال إلى جماعات دينية متطرفة أخرى فيما بعد.

وكمثال: روى عادل عبد الباقى، وهو إرهابى كان عضواً فى جماعات أبرزها الشوقيين، تاب وأناب واعترف فى حديث تليفزيونى بما يشيب له الولدان، روى مزيدا من الأمثلة حول «الدعارة الحلال» بين المتطرفين .. فقال: لقد رأيت كيف يتم الطلاق والزواج فى هذه الجماعات بلا ضابط أو رابط .. فى حين أنهم يدعون الدفاع عن تقاليد وتعاليم الدين .. ورأيت وسمعت أشخاصًا وفتاوى بها يطلقون النساء بدون علم أزواجهن لأنهم تركوا الجماعة، ورأيت من تزوج من عضوة في التنظيم وهى لم تزل فى فترة العدة.

إنه أيضًا الذى ذكر كيف كان الشيخ عمر عبد الرحمن يضاجع زوجته داخل مستشفى السجن.

وما رواه ـ قبل قصة عمر عبد الرحمن ـ إباحية جنسية تلتحف بفتاوى داعرة، أما ما رواه عن الشيخ عمر نفسه فهو يتكرر كل يوم فى السجون بين المتطرفين. حتى إنه قيل: إن بعض هؤلاء من أصحاب اللحى أنجب وهو لم يزل سجينًا خلف الأسوار.

والواقع أن ممارسة الجنس داخل السجن من خلال أعضاء الجماعات المتطرفة صار موضة فى السجون المصرية فى ضوء أنه لا يوجد نص فى القانون يمنع بشكل صريح السجين من أن يمارس الجنس مع زوجته داخل السجن.

وفى تعليقه على هذا وصف اللواء نبيل صيام مدير مصلحة السجون المصرية ذات مرة اللقاءات الجنسية التى تحدث فى فناء السجن بين المسجونين وزوجاتهم بأنها مهزلة جنسية .. وقال: لقد منعت هذه المهازل لاسيما بعد أن علمت أن عدداً من زوجات المساجين قد حملن بينما لم يزل أزواجهن داخل السجون «المصدر: روز اليوسف ١٨/ ٢/ ١٩٩٥».

والحقيقة أن هذا الميل الجنسى الواضح صار معروفًا عن هؤلاء الذين لا يتوانوا عن إصدار الفتاوى خارج السجن تلبية لاحتياجاتهم الجنسية الغريزية .. ولم يتوقفوا أيضًا عن هذا خلف الأسوار، حتى لو اضطر المتطرف أن يتزوج عن طريق توكيل محام ، وحتى لو اضطر أن يمارس الجنس مع زوجته خلف ستارة يحملها بعض أعوانه خلال زيارة زوجته..

إننى لا أعـرف كيف يمكن أن يـتم هذا الجمـاع بينما هـناك شهوذ علـيه يسمـعون كل حرف من كلمات الـزوج، وكل آهة من آهات استمتاع الزوجة ـ إذا كانـت تستمتع ـ ولا أعرف كـيف يمكن أن تـتم المضاجـعة بكل مـا فيهـا من تفاصـيل وهناك جـنود مسلـحون يحرسون المساجين ويعرفون ما يجرى لحظة بلحظة.

ومن الـواضح أن لدى أعـضاء هـذه الجماعـات ميلاً جـنسيـاً واضحًـا، يدفعـهم لأن يحرصوا على تطبيق النص القرآنى الخاص بـتعدد الزوجات بأسرع وسيلة وكلما أمكن، بينما هناك الآلاف من الشباب لا يملكـون فرصة واحدة للحصول ولو على امرأة واحدة ..فقط.

وتعدد الزوجات فى الإسلام له معايير محددة.

هذه المعاييـر رغبت أساسًا فى تحجيـم ظاهرة حصول الرجل علـى عشرات الزوجات قبل الإسلام.

والإسلام يشترط العـدل بين الزوجات، ويشترط أيضًا أن يكـون الزوج فى حاجة إلى زوجة جديدة.

ولهذا فإنه حين حاولت قوى المجتمع المدنى فى مصر وفى غيرها، أن تضع قيوداً ذات طابـع دينى عـلى تعـدد الزوجات قـوبلت بـهجـوم كثيـف، ومقاومـة مختـلفة الأشـكال والأنواع، وهذا ما حدث بـالفعل فى مصر خلال عام ١٩٩٥ حين طـرحت فكرة إصدار عقد زواج جديد، يتفـق فيه الزوج مع الزوجة على أن من حقها أن تـطلب الطلاق لو أنه تزوج بامرأة أخرى.

وخمدت حمية الفكرة تحت ضغوط الإرهاب والتطرف الدينى.

على الرغـم من أن الشيخ الدكتور سيد طنـطاوى أيدها وقال: إنها غير مخالفة للإسلام حين كان مفتيًا للديار المصرية وقبل أن يصبح شيخًا للأزهر.

والواقع يؤكد أن هناك تناقضًا واضحًا فى أفكـار هؤلاء الشيوخ الذين يرفضون تنظيم تعدد الزوجات .. وفى نفس الوقت يرفضون أن يقـبلوا زواج المتعة. المختلف على تحريمه بين فقهـاء الشيعة والسـنة .. وإن كنت أرى أن هذا التـناقض ليس سوى مـحاولة إطلاق

قنبلة دخان يتم من خلالها إطلاق فتاوى تسمح للشيوخ بأن يحافظوا على أكثر من امرأة فى قبضة أيديهم .. وإلى الأبد إن أمكن .. عبر أسانيد وهمية تبيح زواج «الهبة» وتبيح امتلاك الجوارى.

هذا التناقض هو أيضًا سبب إصرار بعض المشايخ على أن هناك نظام رق حلالاً فى الإسلام.

إن الحقيقة التاريخية تؤكد أن الرق نظام عبودى نشأ عَربياً، فى ظل غياب قوة الدولة. حين أصبح المسيطر الحقيقى على شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام هو قاطع الطريق ـ البلطجى الذى لا يختلف كثيراً عن بلطجى امبابة ـ وانتشرت عمليات السطو على المسافرين فى البرارى والقوافل فى الطرق ونشأت تجارة الرقيق التى شجعها بالطبع الأغنياء .. المستفيد الأول من النظام الذى أتاح لهم أن يحصلوا على أكثر من امرأة.

ثم جاء الإسلام الذي نظم هذه الحالة الفوضوية.

وقرر الدين الخاتم فى ضوء قواعد المساواة عملية الاسترقاق .. واشترط أن تكون فى حالة الحرب فقط، على أن يعقبها الإفراج عن الأسير لو أعلن إسلامه.

ورغم أن النبى ﷺ كان هو الذى دائمًا يحض على عتق الرقيق وفك الرقاب، إلا أن الذين جاءوا من بعده كانوا دومًا هم الذين يتجاهلون هذه التعليمات ويحرصون على تقليد النبى فى تعدد الزوجات .. وهى حالة استثنائية كانت متاحة للنبى وحده.

ويقول إبراهيم محمود فى كتابه «الجنس فى القرآن» الصادر عن دار رياض الريس فى لندن: إن الشريعة كانت تؤول النظام السائد، وأغلب من جاءوا بعد الرسول ﷺ كانوا يحاولون تقليده، بل وتجاوزوه فى عدد الزوجات وامتلاك الإماء والجوارى. فكانت دولة الحاكم أشبه بسوق واسعة علامتها المميزة تجاريًا هى تجارة الحريم والنساء.. وكان الأمراء والأعيان يتهادون الغلمان والجوارى، وكان من المألوف أن تقوم نساء الأشراف بإهداء أزواجهن الجوارى. وصارت المتاجرة بالجوارى من أهم أنشطة العصر العباسى .. حتى قيل: «لقد ارتفعت شمس الجوارى واحتجب قمر الحرائر».

ولعل أسعارهن المتداولة كانت تعبر عن هذه الحالة فالزلفاء ثمنها ٧ آلاف دينار، وسلامة ثمنها ٦ آلاف دينار وصبابة ثمنها ٤٠٩٠ ديناراً.

لقد كانت تلك أيضًا أنواعًا من «الدعارة الحلال».

ولقد استمرت هذه الحالة فيما بعد طويلاً حتى فيما سمى بدولة الخلافة العثمانية التى يطالب المتطرفون بإعادتها للوجود باعتبارها دولة إسلامية من وجهة نظرهم.. هذه الدولة التى كان للوالى محمد على فيها نحو ٣٠ زوجة وجارية وللسلطان عبد الحميد قرابة ٤٠٠ جارية.

ومن اللافت للنظر أن الذين تجاهلوا قواعد الإسلام فى تنظيم الرق إلى حد منعه هم أيضًا الذين تعاملوا مع الرق على أنه للنساء فقط وليس للرجال.. للجارية وليس للعبد .. هؤلاء هم كذلك الذين روجو الصورة دينية عن المرأة تطلب دائمًا من الأنثى أن تبقى فى البيت، وأن تبعد عن الحياة العامة، وأن تبقى صامتة، منقبة، خلف أسوار البيت.

هذه هى الصورة التى يريدونها.

ليس فقط كى يروجوا لأفكار هلامية عن الحفاظ عن الأخلاق، وحماية الأنثى، ولكن ـ ربما ـ أيضا لكى تبقى هذه الأنثى خائفة ضعيفة بعيدة تماما عن أى محاولة للاعتراض على أية محاولة من الرجل للحصول على امرأة أخرى خلف ستائر «الدعارة الحلال».

هنا نرصد حالتين يحرص هؤلاء عليهما فى توصيف المرأة وتحديد وضعها.

الحالة الأولى: هى الصمت، وكما يقول إبراهيم محمود عن هذا فإن «المرأة هى الصامتة، والصمت هو الجسد الذى يغلى من الداخل، ولهذا كانت المرأة التى تلتزم الصمت هى الأكثر اشتهاء».

الحالة الثانية: هى حالة ينظر بها المتطرفون إلى المرأة على أنها ساحرة لعوب تحتاج دائمًا إلى حزم وانضباط لأنها قرينة للشيطان.

ومن هنا يمكن أن نفهم لماذا لم يؤيد أبدًا أعضاء هذه الجماعات الدينية فكرة أن تتولى أية امرأة أى منصب كبير يمكن أن يؤثر فى المجتمع .. يمكن أيضًا أن نفهم الحرص على النقاب .. ويمكن أن نفهم لماذا لم تظهر قيادة نسائية مؤثرة بين جماعات التطرف «باستثناء حالة زينب الغزالى». فالمطلوب من الأنثى فى هذه الجماعات أن تكون زوجة وربما جارية أو جزءًا من حريم الأمير ونسائه.

إنها إذن حالة البحث عن أكثر من أنثى.

حالة رغبة المتطرف فى أن يشبع .. حتى الامتلاء .. بعد الجوع.

حالة الرغبة فى الإحساس بأنه مهم .. حاكم .. أمير .. خليفة .. لديه جوارٍ.

حالة تمنٍ أن يكون المتطرف هو هارون الرشيد.

أن تُعْلَن الدولة الإسلامية فوق أجساد النساء قبل أن تُعْلَن فى الدول التى يحاربونها.

حالة البحث عن الجنس، وتبريره بزواج الهبة، وبتجاوز تعاليم الدين فى الزواج، وباللجوء إلى استحلال الجوارى.

حالة الاستمتاع بالدعارة التى يظنون أنها حلال ويؤمنون بأنها مقدسة!.

الخليلة الشرعية

زواج السعوديات بالقطعة

علـى الرغم من أن الـسعوديـين لا يتوقفـون عن الهـجوم الحاد عـلى أشكال الـدعارة الحلال، من حـين لآخر، ويجدون فى هـذا مادة لتسخين لـهجة الحوار فى الـصحف، إلا أنهم سقطـوا فى نفس الفخ، وابتكروا لأنـفسهم شكلاً خاصا من أشـكال الدعارة الحلال تحت اسم «زواج المسيار» الذى لا يختلف كثيراً عن زواج المتعة، وعن الزواج العرفى.

والسعوديون الذين يعود إليهم الفضل الأكـبر فى انتشار ظاهرة «عقود الزنا» فى مصر التسعينـيات والثمانينيات - كمـا سنعرض لذلك فى فصل خاص - هـم الذين يزعمون دومًا دفاعهم عـن صحيح الدين، وهم الذيـن تحت هذا الشعار يرفضـون الزواج المؤقت عند الـشيعة، وهم الـذين اعتبـروا الزواج العرفى عـند السُنة فـى مصر نوعًـا من إرضاء الشهوات قبـل أن يكون زواجًا سليمًا، هم أيـضًا الذين يرحبون بأفـكار امتلاك الجوارى، وهم الذين يأتون إلى مصر بحثًا عن فتاة صغيرة يتزوجونها لبعض الوقت ثم يهربون غير عابئين بمصير الزوجة أو ما يكون قد بدأ يتكون فى بطنها.

وإذا كان سبب انتشار ظاهرة الأشكال المختلـفة للدعارة الحلال هو الفارق الزمنى بين مرحلتى النضوج الاجتماعي والبلوغ الجـنسى فى دول عربية وإسلامية عديدة، فإن سبب ظهور «المسيار» فى السعودية يعود أيضًا لنفس المبررات مع فارق بسيط بين إيران ومصر من جانب، والـسعودية من جانب آخـر، ففى السعودية، السـبب هو المبالغة الـشديدة فى تكاليـف الزواج، والتى يعانى منـها عديد من الشبـاب، على الرغم من أن هناك حـالة تميز اقتصادى يتمتع بها هذا المجتمع إذا ما قورن بمجتمعات دول عربية وإسلامية أخرى.

وإذا كان الشباب السعودى قد وجد أن الحل الملائم هو أن يلبى حاجات جسده خلال شهور الصيف بالذهـاب إلى بائعات المتعة فى مصر والمغرب ولبـنان وتايلاند وغيرها، أو فى استئجار خادمات من كل جنس ولون لا يتوقف دورهن على القيام بأعمال البيت وإنما يمتد إلى تحقـيق ارتواء جنسى لصاحب البـيت جالب الخادمة .. فإن الفتيـات السعوديات وجدن أنفسهن يعانين من أزمة اجتماعية حادة أسفرت عن عدة مظاهر..

نذكر منها الآتى:

١ ـ أحاديث وقصص مـتكررة عن تورط بعض السـعوديات فى علاقات غير شـرعية مع أجانب يعـملون فى المملكـة، وانتشار ظاهرة المعاكـسات التليفونـية، وظاهرة الأوراق

التى تلقى فى أرضيات المراكز التجارية حاملة أسماء وعناوين البيوت طمعًا فى البحث عن رجل لبعض الوقت.

٢ ـ ارتفاع عدد العوانس، واللاتى لا يجدن زوجًا ملائمًا، إلى درجة أن بعض الجهات الدينية أنشأت صناديق خاصة لتمويل عمليات الزواج فى محاولة فاشلة لإنقاذ المجتمع من أمراض اجتماعية خطيرة وعديدة.

٣ ـ زواج «المسيار»!

ولكن ماذا يعنى زواج «المسيار»؟

كلمة المسيار عربية، ذات اشتقاق سعودي، وهى كلمة تعود إلى لهجة أهل نجد، مصدرها هو «التسيير عليها». وهى كلمة ربما كانت تعنى إدخال السرور على امرأة، وربما أيضًا كانت تعنى «السير» والمرور على المرأة من حين لآخر.

وبناء عليه فإن هذا الشكل من أشكال «الدعارة الحلال» أو يعنى ـ حسب تعريف الكاتب السعودى عبدالله أبو السمح فى عموده «رأى آخر» ـ : حل عملى، تتزوج فيه المرأة بمن ترضاه وترغبه ويتماثل معها عقلاً وثقافة بشئ من التنازل عن بعض حقوقها وبالذات فى المبيت وتكتفى فيه بالزيارة المشروعة، أو «التسيير عليها»، وربما يقترن ذلك بالسفر إلى الخارج والسمر فى الليالى وكسر حدة الخريف والشعور بوجود الرفيق الصديق العشير، والزوج الشرعى الذى تقضى به النفس متطلباتها العاطفية والبيولوچية دون القيود الزوجية المتعارف عليها».

إنه بالتالى زواج من نوع خاص.

زواج سرى .. غالبًا ما يكون الزوج فيه متزوجا من قبل .. زواج لبعض الوقت .. زواج بالقطعة .. هدفه ليس بناء بيت كما ينص على ذك هدف الزواج فى الإسلام .. وإنما هو زواج لإشباع الحاجة الجنسية قبل أى شئ آخر.

والواقع يقول إن صورة وملامح هذا الزواج، وحجم المتعاطين له فى السعودية غير متوافر. فى ظل مجتمع يعانى من الانغلاق .. ولا يحاول أن يعلن مشاكله على السطح. وفى ضوء عدم وجود دراسات وافية، ومع تسجيل ملاحظة أساسية وهى أن الصحف

السعودية حين تناولت هذا الموضوع سرعان ما أغلقته، وحولته إلى جدل بين كتاب رجال وكتاب نساء، وحول ماهية الأدب وما طالب به كلا الجنسين.

لقد بدأ الحديث عن هـذا الزواج فى مجلة «اليمامة»، وفى تحقـيق نشر حول الموضوع قال محرر التحقيـق إنه ظاهرة آخذة فى الانتشار .. ثم وصفته الدكـتورة عزيزة المانع، فى مقال نشرته بجريدة عكاظ بأنه «زواج خفى، تبقى فيه المرأة فى بيتها، ويأتى الزوج لزيارتها أو «التسيير عليها» خلال فترة النهار خفية، حتى لا تعلم الزوجة الأولى بزواج الزوج».

ولم تجد «عزيـزة» وهى واحدة ممن يطالبن فى خـجل بحقوق المرأة فى السـعودية، لم تجد بدًا مـن أن تصف هذا الذى يـحدث بأنه «بئس الظاهرة»: «ظاهـرها يثير الـضحك، وباطنها يـحرك الأسى، أن تضل عقول الرجال التـى يفخرون بكمالها، وتنـحدر بهم إلى هذا الحد الأدنى من اتباع الشهوات، والسقوط فى حبائل هوى النفس الذى لا ينتهى».

لماذا؟

«لأن هذا الزواج يقوم على عكس ما هـو مطلوب فى الزواج وهو الإشهار والإعلان، وهو بهـذا الشكل يـساعد على انـتشار الفـساد ، بأن يتخـذ بعض النـاس من ادعاء زواج المسيار غطاء لفـسادهم، وهو أيضًا كفيل بأن يوقع هـؤلاء الأزواج والزوجات فى مواقف ذليلة لا يرغب فيها أحد».

ولأن:

«رجالاً كـهؤلاء «المسـيرين» لا يـبالون أن يمـارسوا مع زوجـاتهم صـنوفًا مـن الخداع والكذب والغش فى سبيل إشباع نزوات لا ترتـوى، وهم يريدون أن يحصلوا على المتعة ولا يريدون أن يحملوا تبعـاتها، لذا تتفتق أدمغتهم النشطة عن ابـتكارات بديعة فى عالم الخداع والتضليل».

«إن الزواج المتـعدد يجب ألا يعـدو أن يكون أحد اثنـين: إما صوابًا وعلـى الرجل أن يجاهر بـه، ولا يخفيه ويتحمـل تبعاته، أو خطأ وعلـى الرجل ألا يقدم عليه، ولـيس هناك شئ وسط بينهما».

هنا انتهى مقال «عزيزة المانع» تعليقًا على هذه الظاهرة.

وهنا نلاحظ عدة أمور:

أولاً: إنها اعتبرت أن المسئولين عن المشكلة هم الرجال وحدهم، دون أن ترصد أن هناك نساء يوافقن على هذه الصيغة ويقبلن بها تحت ضغط الحاجة.

ومما هو واضح أن ذلك واحد من عيوب الكاتبات المطالبات بحقوق النساء، في محاولة منهن لتحميل الرجل بكل مشاكل المجتمع، وأن السبب الأساسي في كل ما يحدث هو الذكر، ومن جانبنا فإننا يمكن أن نتفهم هذا الإطار في المعالجة إذا ما تذكرنا طبيعة الضغوط التي تواجهها المرأة في السعودية، وبالتالي فإن لها رد فعل قد يتجاوز الواقع في كثير من الأحيان.

ثانيًا: إنها تجاهلت أن تلك قبل أن تكون مشكلة رجال ونساء، هي أيضًا مشكلة من إفراز المجتمع المغلق، الذي يلجأ مواطنوه لحيل عديدة في سبيل تجاوز أسواره، وفي إطار الشرعية الدينية المفترضة.

ثالثا: إنها وضعت يدها من بعيد على مشاكل تعدد الزوجات في المجتمع السعودي بدون أن تضغط أكثر .. بسبب مشاكل الرقابة.

رابعًا: إنها جعلت هذا النوع من الزواج في إطار «الدعارة الحلال»، حين وصفت هذه العلاقات بأنها فاسدة، وأن الزواج بهذا الشكل «غطاء لفساد الرجال، وكفيل بإيقاع الزوجات في مواقف ذليلة لا يرغب فيها أحد».

بعد ذلك ننتقل إلى رأى كاتبة سعودية أخرى من نفس الطراز، هي انتصار العقيل، التي كتبت في جريدة عكاظ تحت عنوان «قد نختلف» .. «قضايا فقهية بأسلوب مرفوض» .. «الزواج سنة من سنن الله في الخلق والتكوين» قال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات - الآية ٤٩]. والله لم يشأ أن يجعل غرائز الإنسان تنطلق بعكس غيره من المخلوقات .. فلم يترك اتصال الذكر بالأنثى فوضى بلا ضابط له.. لذلك وضع النظام الملائم وجعل اتصال الرجل بالمرأة اتصالاً كريمًا مبنيًا على رضاها، على إيجاب وقبول وعلى إشهار، وبهذا وضع الغريزة في سبيلها المأمون وحمى النسل من الضياع .. وصان المرأة من أن تكون مباحة إلا بالحلال .. وقد رغب في الزواج ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾. [الروم - الآية٢١]

أضافت: «من المتفق عليه أن الزواج المثالى النموذجى الذى به يتجنب الزوج الظلم واللاعدل هو الزواج من امرأة واحدة .. ومن ثم يأتى التعدد وكثيراً ما يكون مخافة الفتنة كما قال ابن مسعود فى كتاب فقه السنة: «لو لم يبق من أجلى إلا عشرة أيام وأعلم أنى أموت فى آخرها ولى طول النكاح فيهن لتزوجت مخافة الفتنة».

ثم تنتقل إلى موضوع هذا الفصل «زواج المسيار» وتقول عنه أنه حلال .. طالما أنه لم يحدد بفترة زمنية .. وتذكر: «لقد ذكر جمهور العلماء أن الزواج لا ينعقد إلا ببينة ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضوراً حالة العقد، ولو حصل إعلان عنه بوسيلة أخرى وإذا شهد الشهود وأوصاهم المتعاقدان بكتم العقد وعدم إذاعته كان العقد صحيحاً»..

إذن هو زواج سرى.

لكنها ترى: «نحن كمجتمع لا ندعو ولا نشجع زواج المسيار .. ففيه إجحاف عظيم بحقوق المرأة .. لكن لظروف محددة جداً، وأسباب قاهرة حيث لا وسيلة للحلال سواه .. نقبله.. حتى لو كان «أَمَرَّ الحلال» فنحن جميعًا مع الحلال وضد الحرام».

إلى هنا، ونحن نجد أن «انتصار العقيل» مع هذا النوع من الزواج، فى حدود خاصة جداً .. لكننا لن نعرض لبقية رأيها قبل أن نعرض لرأى آخر من الرجال حول هذا النوع، كانت بقية رأى انتصار العقيل نوعًا من الرد عليه.

صاحب هذا الرأى هو الكاتب السعودى «عبد الله أبو السمح» الذى اعتبر «أن زواج المسيار» تصنيفة جديدة للتغلب على عقبات العنوسة أو تعدد الزوجات .. وهو «موجود ومقبول عند بعض النساء المثقفات العاملات وبالذات اللاتى لديهن إمكانيات مالية جيدة نتيجة العمل أو الإرث فالمرأة العاملة وقد فاتها قطار الزواج نتيجة الدراسة أو التركيز على العمل أو لأسباب الطلاق وجدت نفسها وحيدة بعد أن أنجزت أهدافها العملية وترغب فى الأنيس والرفيق وتمنعها عفتها وإحصانها إلا أن يكون ذلك عن طريق الشرع، فكأن هذا الحل العملى أن تتزوج بمن ترضاه وترغبه ويتماثل معها عقلاً وثقافة، وبشئ من التنازل عن بعض حقوقها وبالذات فى المبيت».

أضاف: عجبت لقول د. «عزيزة المانع» أن هذه ظاهرة سيئة. وتعتبرها إشباعا للشهوات وسقوطا فى حبائل هوى النفس وتزعم أن ذلك عكس ما هو مطلوب فى

الزواج من إشهار وإعلان .. وقد أخطأت فى ذلك، فالإشهار والإعلان أقله وجود شاهدين وعقد بالإيجاب والقبول.

وقد جاء فى شرح كتاب العمدة: «للمرأة أن تهب حقها لبعض ضراتها بإذن زوجها فإذا رضيا (الزوجان) جاز لأن الحق لا يخرج عنهما. وليس عليه المساواة بينهن فى الوطء ولا سبيل إلى التسوية فى ذلك فإن القلب يميل» «ولها عليه المبيت عندها ليلة من كل أربع، إذا لم يكن له عذر وإصابتها مرة فى كل أربعة أشهر إذا لم يكن له عذر».

وقال: « الأساس فى كل ذلك موافقة الطرفين، فأين الغش والخداع فى سبيل إشباع نزوات لا ترتوى كما تقول، وهذا تعميم خطأ، وقول يخالفه الواقع .. لأن الرغبة هنا فى العاطفة والدفء والأشواق والتباريح، و«زواج المسيار» هو الحل الشرعى لنفوس أضر بها خليط من الارتواء والحرمان والملل، وتريد إشباع العاطفة والجسد مع الاستقلالية والشعور بالذات».

من جانبها اعتبرت «انتصار العقيل» هذا المقال نوعًا من التعامل «الشفتشى» «المايص» مع قضية مهمة، وقالت: ما هذا الاستخفاف والاستهانة بالنساء المثقفات المتعلمات الغنيات اللاتى فاتتهن فرصة الزواج، «المرأة الغنية ستنفق على عريس الهنا » كيف يحول الكاتب المرأة إلى كتلة من الاحتياج البيولوچى والعاطفى دون قيود الزوجية، ويجعلها تكتفى من «سبع البرمبة» بزيارته والتسيير عليها .. قانعة بأن تكون «الخليلة الشرعية» له .. تؤنسه فى رحلاته وتكسر له وحدة الخريف فى السمر فى ليالى «الأنس»؟

ومن الواضح أن المعركة تفاعلت حول هذا النوع من الزواج فى السعودية، بين موافق ورافض، وبين من قال: إنه لا يقبله ولا يرفضه، ومن قالت: إنه يستوى مع أبغض الحلال عند الله.

ولقد عبر عبد الله عمر خياط ـ كاتب سعودى آخر ـ فى مقال نشر فى عكاظ فى يوم ١ مارس ١٩٩٦ تحت عنوان «زوبعة فى فنجان» عن تفاعل المعركة.. وقال إن الموضوع صار حديث المجالس وأثار تعليقات ساخنة .. وتحدث عن أن الموضوع أصبح مثاراً للجدل بين الكُتاب والكاتبات...

غير أننا نكتفى هنا بهذه التفاصيل التى أوردناها من هذا النقاش السعودى الحاد حول

واحد من أشكال «الدعارة الحلال» .. وننتقل إلى تسجيل بعض الملاحظات على هذه المعركة السعودية، وبحيث لا تخرج عن موضوع هذا الكتاب.

١ ـ تبدو مشكلة «العنوسة» ـ وهو تعبير سعودى لم يعرف كمشكلة فى مجتمعات أخرى بنفس الحجم ـ موضوعا مؤثرا للغاية فى ذلك المجتمع. ويرى البعض أن السبب هو عمل السيدات وتركيز بعضهن على الدراسة والعلم .. وهو بالتالى ما يُفهم منه أن هناك من يرى أن مشكلة العنوسة لن تكون بنفس الحجم إذا ما كانت النساء أقل إقبالاً على العمل والتعلم.

٢ ـ إن المجتمع السعودى لم يزل حتى الآن يعانى من مشكلة النقاش حول تعدد الزوجات .. بين مؤيد ومعارض .. وأن هناك ضغطًا دينيًا يسمح للأزواج بالتعدد .. وضغطًا مجتمعيًا من النساء الرافضات له .. مما دفع البعض لاستغلال أوضاع العنوسة وتوظيفها فى اتجاه التعدد من خلال «زواج المسيار» وبحيث لا تعرف الزوجة الأولى.

٣ ـ «إن زواج المسيار» هو نوع آخر من «الدعارة الحلال» الذى يحاول الكثيرون أن يبحثوا له عن مبررات شرعية تجعل من سرية الزواج أمراً مقبولاً دينيًا.

٤ ـ إن هذا «الزواج المسيار» الذى وصف بأنه علاقة مع خليلة شرعية، لا يرجى من ورائه الحفاظ على كيان بيت هادئ، أو حماية حقوق المرأة، أو حماية حقوق أطفال .. والغرض منه فقط .. إشباع الحاجات وإرواء الاحتياجات.

٥ ـ إن الأكثر إقبالا عليه هن النساء المتعلمات، الغنيات العاملات، اللاتى يبحثن عن زوج لبعض الوقت «يكسر وحدة الخريف، ويقضى متطلبات النفس العاطفية والبيولوچية».

٦ ـ فيما يبدو فإن هذا النوع من الزواج هو اختراع ذكرى سعودى، وبهذا يحسب للسعوديين أنهم ابتكروا شكلين من أشكال الدعارة الحلال .. أولهما هو: «عقود الزنا» التى يتم فى إطارها زواج السعوديين عرفيًا فى مصر وغيرها، وثانيهما: هو زواج المسيار فى السعودية.

٧ ـ إن المجتمع السعودى يسجل مجدداً نقطة جديدة فى صفات التناقض التى يتمتع بها، ففى الوقت الذى يحاربون فيه زواج المتعة عند الشيعة يبحثون هم أنفسهم عن مبررات شرعية لإضفاء الحِلّ على زواج المسيار الذى لا يختلف كثيراً عن زواج المتعة.

وبشكل عام فإن هذه المشكلة الموجودة فى دول عربية وإسلامية عديدة لا تنفى أن هناك عقلية تحاول فى كل يوم أن توظف النصوص الدينية لصالح أوضاع جنسية واجتماعية فى سبيل تجاوز أزمة تتفاعل فى كل لحظة.

■ ■

وأما الملحوظة الأخيرة فى هذا الفصل حول ذلك النوع من الزواج فهى أننا وإن كنا قد رصدنا صورته من خلال كتابات فى صحف سعودية إلا أن الدولة السعودية نفسها هى التى فضلت إغلاق هذا الملف ومنع الحديث عنه علنا، لاسيما وأن قناة الـ (A.R.T) أعدت حلقة من برنامج «هلا» حول هذا الموضوع.. رفضت الرقابة إذاعتها ثم كان أن تم بثها بعد وقت طويل وهو ما يعنى فى رأينا أن الدولة أرادت وضع ستار أسود على موضوع ساخن من موضوعات «الدعارة الحلال».

ولكننى لا أظن أن هذا المنع قضى على ظاهرة «زواج المسيار».

٤

الإفراج الجنسى

بين خيانة الأزواج وقيود الكنيسة

حدث هذا فى مصر خلال عام ١٩٩٦ .

سيدة تعمل ناظرة مدرسة، مسيحية الديانة، تعيش فى الزيتون فى شرق القاهرة، خاضت صراعًا قضائيًا ضد زوجها، حصلت على حكم بالطلاق، وبعد الحكم وافقت الكنيسة على زواجها .. فاشتعل الرأى العام القبطى.

إذ كيف تسمح الكنيسة بهذا الزواج وهى لم توافق من قبل على الطلاق؟

إن هذا فى رأى الذين اعترضوا ليس زواجًا، وإنما دعارة!

هانحن إذن ندخل إلى الشكل الرابع من أشكال الدعارة التى تلتحف بالحلال. فبعد أن عرضنا النموذج الإيرانى على أنه جزء من حلول مشكلة الزواج فى الإسلام، وبعد أن عرضنا لنموذج الهبة بدون عقد عند المتطرفين، ومن بعده زواج المسيار فى السعودية، وقبل أن ندلف إلى واحد من أهم أشكال الدعارة الحلال عند السُنة فى مصر .. نقترب من المشكلة فى شكلها القبطي.

وإذا كانت المشكلة بالنسبة للمسلمين هى أن هناك من يصل إلى مرحلة النضج الجنسى دون أن يتمكن من بلوغ مرحلة النضج الاجتماعى، وبالتالى يلجأ إلى الدعارة (الحلال) فإن المشكلة فى جانبها القبطى ليست هذا فقط، وإنما هى أيضًا مشكلة من يصلون إلى البلوغ الجنسى والبلوغ الاجتماعى فلا يتزوجون، خوفًا من التورط فى مشاكل زواج، الطلاق منه شبه مستحيل، وإذا ما تزوجوا فإن بعضهم يسقط حتمًا فى علاقات غير رسمية لكنها تحظى بالمباركة الكنسية التى تجعل منها علاقات حلال.

وأصل المشكلة هو النص الدينى .. إذ يقول النص الإنجيلى: إنه لا طلاق بدون زنا، وبناء عليه فإن الطلاق لا يقع أبدًا بين الزوجين بدون تدخل من الكنيسة، التى يجب أن تتأكد من توافر سبب الطلاق، والذى إما أن يكون زنا، أو يكون لوجود «عنة» عند الزوج .. أى أنه لا يستطيع أن يمارس حياته الزوجية بشكل طبيعى.

وبالتالى فإن على كل زوج أن يثبت أيًا من المصيبتين .. الزنا أو العنة .. لكى يتم الطلاق ولهذا فإنه أحيانًا ما يحدث التزوير .. وأحيانًا ما تظهر شهادات باطلة .. ومعلومات كاذبة فى سبيل أن يتم الطلاق، وحين يتم .. يُعقد زواج جديد .. لا يمكن إلا أن يوصف بأنه «دعارة حلال».

إن هذا أمر يثير الجدل بوضوح بين الأقباط فى مصر، ليس لأنه ذو أبعاد دينية ،واجتماعية، ولكن أيضًا لأنه يتعلق بما يؤثر فى مسيرة حياة بيوت، والعلاقات بين أشخاص .. بعضهم يسعى للحصول على الإفراج الدينى الجنسى عن نفسه، فيتحقق له الانعتاق من أسر شخص آخر، يفرض سطوته عليه بواسطة تعاليم الدين والكنيسة.

والأمثلة عديدة

ومنها القصة التالية التى تحولت إلى قضية أحوال شخصية..

بطلا هذه القضية قبطيان أرثوذكس .. الكنيسة صرحت لهما بالزواج .. كلاهما كان هذا بالنسبة له هو الزواج الثانى. وقد عقد الزواج تحت رعاية المؤسسة الدينية، وتولى صلاة الإكليل مطران هام. ومضت الحياة بالزوجين فى طريق معتاد ومتوقع من حياة زوجية عادية .. لولا أن هذا لم يستمر طويلاً.

الزوجة تغيرت.. خرجت عن طاعة زوجها .. وتطور الوضع إلى حد أنها هجرت بيت الزوجية .. واضطر الزوج أن ينذرها بالعودة إلى البيت، لكنها ردت عليه بطريقة غير متوقعة. إذ جاءه إنذار من المجلس الإكليريكى بدعوة للحضور للنظر فى طعن عُرض على المجلس بإبطال الزواج الكنسى.

أى أن الزوج الذى كان يحاول الدفاع عن بيته بإعادة الزوجة إليه .. وجد نفسه فى موقف الدفاع عن شرعية الزواج من الأصل.

إن الزوج الذى اكتشف أن زوجته تخونه فوجئ بضربة تأتيه من جانب آخر بعيد تمامًا عن توقعه.. وقيل له فى المجلس الإكليريكى: إن الادعاء ببطلان زواجه الثانى يقوم على أساس أن طلاقه الأول لتغيير الملة باطل .. رغم أن الكنيسة القبطية ذاتها هى التى صرحت بزواجه الثانى بعد أن تحققت من عدم وجود مانع من عقده.

وكان مبرر الزواج الثانى هو أن «بطلاناً شاب زواجه الأول بما لا يحول دون عقد زواجه الثاني، أياً كانت إجراءات انحلال زواجه الأول».

ومضت سنوات .. بقى فيها الأمر معلقًا.

ولم يجد الزوج أمامه أى حل آخر، سوى أن يطلب من المحكمة أن تقضى بطلاقه من زوجته، التى يقول المجلس الاكليريكى: إن زواجه منها باطل .. وكانت مبررات الزوج أن الزوجة تتحايل على زواجه منها بادعاء البطلان.

فى المحكمة فاجأت الزوجة الجميع بأنها لم تقل ببطلان الزواج.

قالت: إن الذى فعل هذا هو كاهن الكنيسة .. ووصفته بأنه «أب اعترافاتها» .. وأثبتت كلامها بأن قدمت للمحكمة ما يؤكد أن الكاهن الذى طالب ببطلان الزواج بعد أن قدم الزوج إنذاراً بعودة الزوجة إلى منزل الزوجية. هذا الكاهن قال: إن تلك هى ابنتى فى الاعتراف.. وأنا اعترض على زواجها، لأنه غير شرعى، لأن الزوج طلق زوجته الأولى لتغيير الملة، ومن هنا فإننى أطالب ببطلان الزواج الثانى.

المفاجأة أن هذا الزواج الثانى كان قد انقضى عليه حينذاك ١٢ عامًا.

والمعنى الدينى أن الزوجين عاشا ١٢ سنة كاملة فى الحرام.

ولكن المحكمة قضت بالطلاق، واستجابت بذلك لطلب الزوج.

وقال الحكم: «هناك ثبوت خطأ من الزوجة، تسببت به فى هدم أسس العلاقة الزوجية، وإهدار قدسيتها، وقد أخلت الزوجة إخلالاً جسيمًا بالالتزامات الزوجية، ومنها الالتزام بالأمانة على زوجها فى عرضه وماله».

هذا الحكم أثار جدلاً كبيراً.

وقد علق عليه المستشار صبرى غالى خليل الرئيس السابق لمحكمة الاستئناف بالاسكندرية، وهو قبطى كما يتضح من اسمه، قائلاً فى مقال منشور بمجلة «روز اليوسف»: «هناك شئ مؤكد يجب ألا يمر دون إلقاء الضوء عليه .. فالزوجة التى أدانها الحكم بأنها لم تحفظ عرض ومال الزوج استطاعت أن تجند أحد الكهنة لتتخذ منه أداة لمحاولة إبطال زواجها الكنسى الذى أقبلت عليه فى حينه بإرادتها. وهى عالمة بكل الظروف التى أحاطت بانحلال الزواج الأول للزوج».

المعنى واضح .. وهو أن الزوجة كانت تدرك كل شئ .. وأقدمت على علاقة زوجية هى تدرك أنها باطلة.

ويقول المستشار صبرى غالى خليل: إن سوء القصد مؤكد، والهدف إيجاد غطاء للواجب المفروض على الزوجة من الإخلاص الزوجى. والكاهن انصاع لتدبير الزوجة، وتورط فى تحريك ادعائها سراً، بعد أيام قليلة من وصول إنذار الزوج بالعودة إلى مسكن الزوجية .. هل يجوز لكاهن بإحدى الكنائس أن يباشر ادعاء يمس صميم أحوالهما الشخصيةعلى وجه الحسبة، وهل له كأب اعتراف اختصاص أو صفة تحريك الادعاء أمام المجلس الإكليريكى بهدف إبطال زواج قائم، توفرت له كل الأسباب اللازمة لصحته، بعد أن صرحت بعقده الكنيسة القبطية ولاتزال تقره؟.

هل يجوز لكاهن تحقيق مصلحة مشبوهة على حساب القيم الدينية والأخلاقية التى لا تحتمل المساس بها؟

هذه قصة ..

وإليكم قصة أخرى.

ذهب قبطى إلى المجلس الإكليريكى فى كاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية، وقدم طلبًا لتطليق زوجته، وقال مبرراً طلبه: «إن العشرة صارت مستحيلة». ولكن المجلس رفض طلبه .. ولم يجد الزوج مفراً من أن يذهب إلى المحكمة وأقام دعوى طلاق.. فحصل عليه وأصبح حراً.

لكن القصة لم تنته عند هذا الحد..

لأن الرجل أراد أن يتزوج مرة أخرى. وحين حاول ذلك، رفض القس التابع له أن يتم زواجه إلا إذا حصل على تصريح من المجلس الإكليريكى .. فذهب إلى المجلس وطلب التصريح، وقدم الحكم القضائى بالطلاق.. لكن المجلس رفض أن يعطيه التصريح وقيل له: لقد درست حالتك ولم نعترف بالطلاق.

ذهب الرجل مرة أخرى إلى المحكمة. وأقام دعوى ضد القس الذى رفض أن يقيم له مراسم الزواج .. باعتباره موثقًا تابعًا للحكومة، وموظفًا عامًا بها وامتنع عن تنفيذ حكم المحكمة.. واضطر القس لأن يتمم الزواج الذى رفضته الكنيسة واعترضت عليه دينيًا.

هذا الزواج فى رأى الزوج المحكمة .. زواج شرعى.

لكنه فى رأى الكنيسة.. ليس كذلك وغارق فى الحرام.

والواقع أن هذا الموقف الكنسى الذى يعتبر مثل تلك الحالات علاقات غير سليمة دينيًا .. أى دعارة .. يعود سببه إلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذى نزع اختصاصات قضايا الطلاق من المجلس الإكليريكى بعد أن فرض سطوته على الأقباط وظل ينظر منازعات الطلاق لسببين:

الأول: هو السلطة الروحية .. لأن الأقباط الراغبين فى الطلاق يريدون أن تعترف الكنيسة بطلاقهم.

الآخر: هو التحكم فى تصاريح الزواج والتى يرفض المجلس إعطاءها إلا بعد دراسة قضية الطلاق من جديد. حتى لو كانت المحكمة قد أصدرت حكمًا بالطلاق، وفى حالات كثيرة يرى المجلس أنه لامبرر للطلاق، وبالتالى لا يعطى تصريحًا بالزواج مرة أخرى.

هنا يجب أن نتوقف لنستعين بأسامة سلامة.

إنه محرر متميز فى مجلة روز اليوسف، وقد كانت أنشطته الصحفية فى هذا المجال هى الوحيدة ـ تقريبا ـ التى تابعت الموضوع الذى نحن بصدده، ونعتبره يوفر أشكالاً من العلاقات يعتبرها البعض زواجًا، ويعتبرها الآخرون دعارة.

يقول فى مقال له بعنوان: «الطلاق مشكلة الأقباط فى مصر»: ليس هناك من الناحية القانونية تضارب وتعارض بين أحكام القضاء والمجلس الإكليريكى، لأن الأخير يمارس هيمنته من قبيل السيطرة الروحية، ويستطيع أى مسيحى أن يتزوج دون الحصول على هذا التصريح، ويستطيع أى قس أن يتمم إجراءات الزواج بدون هذا التصريح، مثلما حدث مع أحد القساوسة .. الذى أجرى عديدًا من الزيجات دون اشتراط الحصول على التراخيص مما دعا الكاتدرائية إلى تقديم بلاغ إلى النيابة تتهمه فيه بالتزوير.. وإجراء زواج بدون ترخيص للمتزوجين. لكن محكمة الجنايات «دائرة بدران» أصدرت حكما ببراءة القس؛ على أساس أن القانون لم يشترط استخراج ترخيص من البطريركية، وأن مهمة

القس هنا هـى أن يكون موثقًا عن طريق مأذون ـ قـبطى ـ تابع للدولة والتحـقق من خلو الزوج.

أو الزوجة من موانع الزواج

رغم هـذا فإن كل الأقـباط، باستـثناء عـدد قليـل للغـاية، يرفـضون اللجـوء للقـضاء لتزويجهم ويفضلون الحصول على تصريح الزواج من الكنيسة ومباركتها للزواج باعتباره واحدا من الأسرار السبعة المقدسة للكنيسة، حتى لو أدى ذلك لانتظارهم عشر سنوات.. إذ أن كون الزواج سرا مقـدسا فإنه لايتم إلا عن طريـق الطقوس الكنسيـة وبواسطة أحد الكهنة حيث يعتبر ذلك عملا دينيا يجلب النعمة.

ويقول أسامة سلامة: إن الأزمة لم تشتد إلا فى العشرين سنة الأخيرة، وبعد تولى البابا شنودة منصب البطريرك عام١٩٧١، حيث أعطى تعـليمات للمجلس الاكليريكى برفض منح تصاريح الزواج للمـطلقين إلا لعلة الزنا، حتى لو كانا قد حصـلا على حكم قضائى بالطلاق، منذ ذلك الوقت تزايدت أعداد ملفات الراغبين فى الطلاق والزواج مرة أخرى أمام المجلس الاكليريكى، حتى إن هناك من يقدرها بنحو ٢٢ ألف حالة.

فى المقابل ، وقبـل تولى البابا شنودة، لم تكـن هناك مشكلة، إذ كان البطـاركة يوافقون على منح تصاريح زواج للمطلقين بأحكام قضـائية نهائية استنادا إلى سلطان الحل والربط الذى يعطيه الانجيل لـرجال الدين المسيحى ويعطى لهم الحق فـى دراسة كل حالة وإعطاء حكم حسب الضرورة التى يواجهها صاحب المشكلة، وبذلك تكون سلطتهم تقديرية فى منع ومنح تصاريح الزواج للمطلقين.

إن لب المشكلة هو أن النص الإنجيلى يقول: إن الزنا هو السبب الوحيد للطلاق.

لكن المجلس الإكليريكى يقول أيضا: إنـه يمكن الطلاق وبطلان الزواج إذا ثبتت العنة والعجز الجنسي.. وإذا ثـبت أن الزوج أخفى الأمر عن زوجته، كما يمكـن إعطاء أحدهما تصريحا بالزواج إذا حصل الآخر على حكم قضائى بالطلاق، ثم تزوج بناء على هذا دون الرجوع للمجلس الإكليريكي.

إن المحاكم ترى أن الطلاق يمكن أن يقع لتسعة أسباب ..هي:-

- الزنا.

- الخروج على الدين المسيحي.

- غياب الزوج عن بيت الزوجية - أو الزوجة - خمس سنوات متتالية دون أن يعرف أحد أين هو، وهل لم يزل على قيد الحياة.. أم لا؟

- الحكم على أحد الزوجين بالأشغال الشاقة، أو السجن لمدة سبع سنوات فأكثر.

- إذا أصيب أحدهما بجنون مطبق، أو مرض معد ثبت أنه غير قابل للشفاء.

- إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقة وانغمس فى حياة الرذيلة.

- إذا اعتدى أحد الزوجين على الآخر بشكل جسيم وتعمد إيذاءه.

- إذا أساء أحد الزوجين معاملة الآخر ومعاشرته مما أدى إلى استحكام النفور بينهما.. وانتهى الأمر بافتراقهما ثلاث سنوات.

- إذا اختلفت ملة أو طائفة كلا الزوجين، إذ يجب أن تكون متحدة ، حتى تطبق عليهما تشريعات ملة واحدة.

وبسبب هذا الامر الأخير وجد عديد من الأقباط أنه يمكن أن يعثروا على ثغرة يمرون منها، ويغيرون ملتهم من أجل تغيير أزواجهم .. وبالتالى فإننا أمام حالة تزوير فكرى وديني، وعقيدي.. وإذا أقمنا هنا الأمر على حسابات النوايا فإن الزواج الجديد حسب الشريعة القبطية بعد تغيير الملة.. لا يكون زواجا، وانما علاقة من نوع آخر، وإن حاول أصحابها أن يضفوا عليها أسباب الشرعية والحل.

إنها محاولة بكل الطرق للحصول على الإفراج الجنسي.

لكن هذه المحاولات حوصرت أيضا بعد أن تزايد لهذا السبب عدد الذين يتحولون من طائفة الأقباط الأرثوذكس إلى طائفة البروتستانت من أجل الحصول على الطلاق.

ويقول أسامة سلامة: فى نهاية الثمانينيات أضطر البابا شنودة لأن يعقد اتفاقا مع باقى طوائف المسيحية فى مصر، خاصة البروتستانتية بالتشدد فى قبول راغبى التحول بين الطوائف ورفض الذين يتحولون بسبب الرغبة فى الطلاق والتريث فى إعطائهم شهادات

الانتماء للطوائف الجديدة لتقديمها للمحاكم إلا بعد مرور ثلاث سنوات من انضمامه.. وقد أدى هذا إلى انخفاض الأعداد إلى عشرة أشخاص كل سنة، وبحيث أصبحت الطائفة البروتستانتية تتشدد فى منح الشهادات الخاصة بالطلاق فلم تعد تزيد على واحدة أو اثنتين فى العام الواحد. وكان من بين الاتفاق أيضا ألا تعترف وزارة العدل إلا بالختم المركزى للطوائف والملل وليس بالأختام المحلية للكنائس.

(إنه إذن حصار حول الراغبين فى الطلاق).

لكن هذا الحصار كُسر بالتزوير .. واخترق بتلاعب المحامين الذين لجأوا إلى تزييف أختام الطوائف، لاسيما تلك التى اندثرت من مصر، لتقديمها إلى المحاكم، وبالتالى تطبق على الزوجين مختلفى الملة أحكام الشريعة الإسلامية كما يقول القانون.

وحين نعلم أن المحامين يحصلون على خمسة آلاف جنيه مقابل شهادة تحمل خاتم الكنيسة الوطنية الإنجيلية للسيدة العذراء التى تلاشت فى مصر منذ نحو مائتى عام، سوف نعرف الدور الذى يمارسه المحامون فى مصر فى إضفاء صفة الشرعية القانونية على الدعارة الحلال.. وهو ما يمكن أن يتضح أكثر فى الفصل الثانى حين نعرف كيف ساهم عديد من المحامين فى إتمام اتفاقات هذا النوع من الدعارة بين المسلمين السُنة خلف ستائر الزواج العرفي. بل إن الأمر تجاوز هذا إلى حد تغيير الدين.

وتنقل روزاليوسف فى العدد الصادر فى شهر مايو ١٩٩٤ عن هابيل توفيق سعيد رئيس مجلس إدارة جمعية الشهيد مارمينا والبابا كيرلس السادس قوله: إن أمور الأحوال الشخصية تحتاج إلى حلول سريعة وفورية ولابد عن طرحها للاستفتاء الشعبى خاصة أن القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ جعل الاختصاص للمحاكم الوطنية، وأن هناك قرارا من المجلس الملى صدر عام ١٩٣٨ أباح الطلاق لأسباب أخرى غير علة الزنا مثل النفور المستحكم، والفرقة الدائمة، والمرض المعدي، والعنة، والجنون، وهى اللائحة التى تم العمل بها حتى عام ١٩٧١.

وأضاف: ما هو وضع الزوجين فى مقتبل العمر، وقد أصيب أحدهما بمانع الاستمرار فى الزواج.. هل الرهينة هى الحل.. أم الوقوع فى بئر الرذيلة؟ ولست أدرى إن كانت البطريركية تعلم أن الكهنة يزوجون الأثرياء دون إبلاغ البطريركية ويكتفون

بالتسجيل الحكومى أم لا؟.. وكم من أمور تتم فـى السر لتزويج متزوجين وتطليق آخرين ليس لديهم ما يوجب الطلاق؟

إن هابيل هنا يضع يده بوضوح بالغ على حالة دعارة تتم تحت رعاية الكهنة.

ونحن أيضا نضع أيدينا على حالات أخرى من خلال قصص عديدة.

هناك مثلا قصة المسيحى الذى هرب من زوجته إلى لندن، وتزوج هـناك من مسلمة، بعقد مـدني، وشهد على العـقد شخص مسيحى وآخـر مسلم.. ولم يوثق الـعقد فى أى جهة مصـرية، بينما كان هـذا مقبولا فى إطار القـانون الإنجليزي. وبقى الـسؤال المطروح بين القاهرة ولندن.. هل هذا زواج شرعى أم لا؟

بالطبع لا..

على الأقل من ناحية المسلمة ، التى ليـس من حقها حسب شريعة القرآن أن تتزوج من ابن دين آخر.

لكـن القصـة توضح أن هنـاك تحايلات تـتم فى كـل يوم من أجل الـهروب من قـيود المجلس الإكليريكي.. ومشاكل الحصول على تصريح منه

هناك قصة أخرى عن رجل مسيحى أسلـم، وهرب من دينه ، وهرب بالتالى من أهله، وتحمل لعنتهـم، كى يهرب من زوجته، ويتزوج من أخرى .. وكى يـحصل على الإفراج الجنسى الذى يبحث عنه.

وبالمثل هناك قصة أخرى لمسيحية أسلمت لكى تتزوج.

والمشكلة تتعـقد يوما تلو الآخر، ذلك أن البحث عن حل يـقود إلى أن يصل صاحب المشكلة إلـى أن يهجر كل قيود عقـيدته، وكل كهنتها، وكـل المراسيم التى تضعـها كقيود على زواجه الجديد.. ولكـن الحل الذى يلجأ إليه هؤلاء ليس حلا، وإنما هـو تعقيد جديد للأمر، فى مجتمع لا يقبل هذا التحول الدينى ببساطة.. سواء من المسيحية إلى الإسلام أو العكس.

ومن هنا فإن الكنيسة فى مأزق.

وقد حاول البعـض من قساوسة الكنيسة ومـفكريها أن يجدوا حلا لتـلك الأزمة التى تفرض إجـواء الدعارة الحلال، فطـالب البعض بتـوحيد لائحة لـلأحوال الشخصـية بين الطوائف المسيحية فى مصر، وطـالب آخرون بالعثور عـلى أوضاع دينية تسمـح بالطلاق وإتمام زواج جديـد.. وطالب غيـرهم بالتنسيق بين مـا تقوله المحاكـم وما يقولـه المجلس الإكليريكى.

لكن مشكلة الدعارة الحلال فى هذا الاتجاه.. لم تزل مستمرة.

٥

عقود الزنا

المؤسسة المصرية

للدعارة الحلال

لايمكن الخوض فى تفاصيل هذا الجزء من الكتاب بدون أن نقرأ القصص الأربعة التالية.

إنها حكايات وردت فى صفحات الحوادث بجرائد مصر بين عامى ٩٥و١٩٩٦.

قصاصات من ورق تحكى أحداثا من كل لون، لكنها فى النهاية تعبر عن المزاج الأخلاقى العام فى المجتمع، وتوضح ماهى البيئة الاجتماعية التى ازدهرت فيها الدعارة الحلال، وصارت قانونا معترفاً به عند كثيرين ، يُلجأ إليه كلما فرضت الحاجة إلى متعة خلف ستائر من المشروعية الوهمية.

القصة الأولى دارت فى حى الزاوية الحمراء.

ذلك المكان الذى لفت إليه الانظار فى نهاية السبعينبات حين اشتعلت فيه نيران الفتنة الطائفية.. وحين انتبه الكثيرون إلى الزحام السكانى الفادح الذى لايخفى عديدا من الأمراض الاجتماعية ولايستر الفقر، ويكشف المتاعب الاقتصادية وآلام الشباب الذى ينمو كل يوم ولايعرف له مستقبلا من أى نوع.

هنا فى هذا الحى يعيش جيل كامل من شباب مصر، حصل على شهادات ومؤهلات عليا، لكنه بلا عمل، ورغم أن كلاً منهم لديه طموح وأمل وأحلام، إلا أن الانطباع السائد عن هذا الحى فى وسائل الإعلام انه حى السنج والسواطير والعنف والتطرف والفتوات وقتلة فرج فوده.

وبخلاف هذا الانطباع الذى يمثل جزءاً يسيراً من الواقع الحقيقى للحى، فإن هناك مئات من القصص اليومية تدور كل ساعه بشكل عادى فى الزاوية الحمراء دون أن ينتبه لها أحد.

وحين عقد رجل مجهول قران فتى من شباب الحى على فتاة اسمها «دعاء» من نفس المنطقة لم يكن يدور فى ذهن أحد ان يتنبه إلى هذا الحدث العادى الذى يتكرر كل لحظة.. لكن الذى حدث كان شيئا آخر جعل الجميع يتعامل مع القصة على أنها فضيحة.

إن أحداً لايعرف ماهى مبررات الزوج فى تلك القصة.. كى يرتكب ذلك الفعل الذى صار فضيحة. فقد أحب، وتقدم لخطبة الفتاة، ودفع مهرا، وأعد شقة، وأقام حفلاً

لإعلان الزفـاف، وجاء رجل قيـل إنه مأذون، وجلـس الجميع أمـام الشهود، وتم الـعقد، ودخل الزوج بزوجته.. ثم بعد ستة أشهر اكـتشفت أنها تزوجت بدون عقد، وأن المأذون الذى عقد القران لـيس مأذونا، وأن الزوج كان يعرف هذا، بل ودبـر الخطة، وأن أباه كان يعرف، وعـمه كذلك. إلا هـى.. لم تكن تـعرف أنها عاشـت ستة أشهـر كامله فـى شقة الدعاره الحلال.

لم تكن هناك عداءات بين الأسرتين كى نقول: إن الزوج يريد أن ينتقم.

ولم تكن نيـة الزوج أن يهرب حتى أنه حيـن كُشفت الواقعه قال: إنـه نسى، وانه كان مضطـرا للاستعـانة بالمأذون الوهـمى كى لايتـأجل الزواج.. وأنه مسـتعد لأن يوثـق عقد الزواج الذى لم يعقد.

ولايمكن تصـور أى سبب آخر لهذا التزوير الذى حـدث إلا لأن الزوج كان يريد أن يحجب عن زوجته أية حقوق شرعية وقانونية مفترضة.

هكذا وجدت الفضيحـة نفسها تتجمع فى ملف داخل نيـابة الزاوية الحمراء، والزوج يواجه تهمة التزوير والاحتيال، وكذلك المأذون الرسمى الذى يعمل عنده المأذون الوهمى موظفا، ووالد الزوج وعمها اللذان كتما الشهادة، وأخفيا الحقيقة.

« المصدر: «أخبار اليوم - العدد ٣١٢٣، في ٢٠/ ٣/ ١٩٩٦»».

القصة الثانية عُرضت أمام محكمة شمال القاهرة- دائرة الاحوال الشخصية.

حكاية شبه عادية فـى البداية.. فتاة غاية فى الجمال.. جسمهـا فوق المتصور.. توصف بأنها صاروخ جنـسى على قدمين.. أدركت قيمه فتـنتها.. هجرت المهنة التى تعـلمتها فى كليـة راقية.. عملـت مضيفة فـى شركة طيران أجنـبية.. تزوجت شـخصا عاديا.. مـرتبه لايساوي واحدا على عشرة من مرتبها.. فتحت البيت.. أنفقت عليه.. قبل فى البداية.. ثم ضغطت عليه كرامتـه وطلب منها أن تترك وظيفتها.. رفضت.. ضغـط عليها فى البيت.. عاملها بقسوة.. طلبت الطلاق.

فى المحكـمة دافعت عن مهـنتها، ودافعت عـن كرامتها، ورفـضت المعاملة الـشرسَة، ورفضت الـضرب، فرد عليهـا بأن قدم لها صورا فـى أوضاع مفضوحة مـع رجل آخر.. التقطها لها فى السر.

هنـا لايهم بماذا حـكمت المحكـمة.. وإنما المـهم أن نلاحظ أنـه صمت وسكـت، كان يعرف ولـم يتحرك، وكان يلتقط الصور للعلاقة المحرمة ثم يكفى على الخبر ماجورا.

« المصدر: «جريدة الدستور ٢٠/ ٥/ ١٩٩٦»

القصة الثالثة دارت فى مصر الجديدة.

الزوج مضيـف جوى، لم يجد فيما يـفعله أى نوع من الخروج عـلى الأخلاق.. وكان يقول فى التحقيقات :« هذه حرية شخصية لاعلاقة أبداً لشرطة الآداب بها».

الزوجة مغرية جدا، فى سن النضـج الجنسى، ٣٥ سنة، يمكن أن تحرك أى زوج بدون أن تخلـع ملابسها، ورغـم هذا فإنها أبـلغت الشرطـة بأن زوجها يحـرضها على الـفسق والفجور، يصطاد الرجـال، يدعوهم لحفلات جنسية فى البيت، ويـجبرها على أن تمارس الجنس مـعهم أمام عينـيه، وأمام عدسة كـاميرا الفـيديو يصور بهـا مايحدث بيـن زوجته والرجال الأغراب.

كانت تـرفض، ولكنه يـهددها بالقـتل، وكان يقـول لها: إنه لايشـعر بالنشـوة إلا بهذه الطريـقة، وأن هذا يدخل إلـى قلبه البـهجة والسـرور، وفى هذا الاطار مارسـت الزوجة الجنس أمـام أعين زوجها مـع عشرات الرجـال، مرات من أجل مزاجـه الخاص، ومرات أخرى لكى يقبض بعض المال..

وهكذا خلق الزوج نادى جنس فوق جسد زوجته.

المصدر: «روز اليوسف- وائل الابراشى -١٨/ ١٢/ ١٩٩٥»

القصة الرابعة دارت فى أماكن كثيرة.

اسم بطـلتها لـيلى، امرأة من نـوع خاص جدا، مثـال حى على جنـس الفقراء، عـرفها خمسة رجال فى فـراش الدعارة الحلال فقالوا: إنها نظـيفة وأمينة وحنونة، ولكـنها كانت فى عرف القانون مزوره، وفى شريعة الدين زانية.

قابلت الزوج الأول فى حى مـصر القديمة، كانت تعمل فى مـدابغ الجلود، وكان هو متزوجـا، كهلا، لكنـه تزوجها.. وكان رأيـه فيها انـها بركان جنـسى، إذا أحست بالـرغبة بحثت عنه فى كل مكان حتى لو كان فى المسجد يصلى.

وكان أهل الحى يصفونها بأنها «مش فلتانة» .. ولكنها كانت إذا أحبت رجلا تزوجته.. وهكذا تزوجت عدة أزواج فـى وقت واحد تحت إلحاح الغريزة.. وكانت تـسقط فى فخ الدعارة، رغم أنها كانت فى كل مرة ترغب فى رجل تتزوجه متوهمة أن هذا حلال.

هكذا تزوجت شخصا خمسة أيام، بدا فى نيابة مصر القديمة أنه متخلف عقليا..

وتزوجت شخصا ثالثـا فى الأسكندرية هربت منه لأنه ضعيف جنـسيا ولـم يستطع أن يروى عطشـها الدائم وعاشت مع مـوظف بسيط فى المنوفـية تركته لأنه كان بـخيلا.. ثم تزوجت من رأت أن «صحته حلوة» ويمكن ان يكون آخر الازواج.

وكانت تقول : «إننى لا أستطيع أن أمسك نفسى أمام الرجال».

المصدر: «روز اليوسف- سوسن الجيار- ١٦/ ١/ ١٩٩٥».

هذه هى القصص الاربعـة التى اعتبرناها مدخلا ضروريا للفـصل الذى نحن بصدده الآن.

لم نوردهـا هنا كى نـروى بعض حكايـات الجنس ونزواته.. وإنمـا لكى نشـير إلى أن البيئة المصرية فى التسعينيات عـرفت أشكالا شاذة من العلاقات المحرمة.. وعرفت انفلاتا فى الأخلاق.. وعـرفت تطوراً رهـيباً فى الـعلاقات الأسريـة.. ذلك أننا هـنا لسـنا بصدد الحديث عن شـبكات دعارة أو جرائم آداب، وإنما نـحن نتكلم عـن قصص دارت داخل بيوت «بين أزواج شرعيين».

إن هذه القصص تثير علامات تعجب واستفهام مريرة، لأسباب كثيرة، أهمها انه كان هناك حرص دائم فـى كل منها على أن تكـون هناك علاقة شرعية، رغـم أن الدعارة تحيط بالبيت فى كل لحظة..

تلك الحقيقة واضحة تماما فى النماذج الأربعة..

فى قصة الـشاب الذى عاش ستة أشـهر كاملة بدون عقـد مع زوجه رغم زفافه عـليها أملم الجميع.

وفى قـصة الزوج الذى لـم يُظهر صـور زوجته مع عـشيقهـا إلافى المحكمـة.. وكان يمكن أن يصمت فترة أطول.

وفى حكاية الزوج الـذى أجبر زوجته عشر سنوات كاملة عـلى أن تمارس الجنس أمام عينيه مع عشرات غيره.

وفى قصة المـرأة التى تخشى السـقوط فى بئر الزنـا، فكانت تتزوج فى كـل مرة أحبت رجلا، وهى على ذمه رجل آخر.

ولعل الحقيقة المـوجعة فى كل هذه الحكايات التى وجدت طريقـها بشكل أو آخر إلى القضـاء أنها شمـلت طبقات اجـتماعيـة مختلـفة، من أدنى السـلم إلى أعلاه، مـن مصر القديمة إلـى مصر الجديدة، ومن شاب فقيـر فى الزاوية الحمراء إلى زوج مضـيفة جوية فى شركة طيران أجنبية.

والمعنى أن الوباء منتشر بين الجميع.

ومن هـنا فإننـا لن نعـجب إذا عرضـنا فى الأجزاء الـتاليـة من هذا الـفصل لقـصص الدعارة الحلال، ووجدنـا أنها منتشرة بين الجـميع، بين الفنانـات ورجال الأعمال ورجال الحكم وبيـن الفقراء فى الحوامديـة وبين شباب الجامعـة وبين صغار السن وكـباره، وبين الداعرات بحكم المهنة وبين اللواتى يبدون أمامنا وكأنهن آلهة فى الأخلاق.

وكان كل شىء فى مصر بدأ فى التحول.

كل الناس يسعون للربح من وراء النفط.

الذين يسافرون إلى الخلـيج، والذين يبحثون عن سائح خليجـى فى مصر خلال شهر الصيف.

منذ أدرك الناس أن الانفتاح الذى تحدث عنه السادات كان وهما كبيرا، فبعد أن مات كُشف المسـتور، وبدت خزانه الدولـة خالية غارقة فـى الديون، والحكومة عـاجزة عن أن توقف فضـيحة إعلان إفلاس الدولـة، وبعض الوزراء منهمـكون مع غيرهم مـن عناصر الفساد فى سرقه ماتبقى من الكعكة الخالدة.. التى تسمى مصر.

ولأن غالبية المصريين لايميلون إلى التبرم عـلى حكوماتهم، ويفضلون دائما أن يبحثوا عن حل بطـريق آخر غير العصـيان والتمرد.. كان أن سافرت المـلايين للبحث عـن لقمة عيش خارج البلاد.

هكـذا أصبح حـلم الحصـول على «فيزا» إلى السعودية أوالكويت هو منتهى الأمـل.

وهكذا أصبح البحث عن كفيل يتولى توظيف المصرى هو أكبر حلم.

وهكذا وجد المصريون أنفسهم عبيداً فى سوق رقيق العمالة.. يفعلون أى شىء كى يدخلونه.. يقدمون رشوة لسمسار التأشيرات.. يطيعون صاحب العمل الخليجى.. يؤمنون بأفكار البلاد التى تستضيفهم يتحولون إلى الافكار الوهابية، وأحيانا يطلقون اللحى، وغالبا ماتضع نساؤهم الحجاب.. كل هذا من أجل أن يرضى عنهم صاحب العمل الخليجى.

لقد تحول الخليجيون الذين يعيشون حالة رخاء النفط إلى نموذج النجاح الدائم أمام العامل المصرى البسيط.. وأدرك الكثيرون أن رزقهم مرتبط بهؤلاء.. سواء كان بالعمل عندهم خارج مصر، أو بالعمل فى خدمتهم داخل مصر.

هكـذا أصبح السائح العربى وكأنه إله فى شوارع مصر، الجميع يسعى لإرضاء رغباته.. للفوز بالجنيهات التى يبعثرها فى كل ركن يمضى إليه من شارع جامعة الدول العربية إلى كباريهات شارع الهرم، ومن مسارح الفن التافه إلى شقق المتعة الرخيصة، ومن فنادق الخمس نجوم.. إلى قرى فقيرة تقدم أى شىء يطلبه صاحب «العقال».

هكذا أيضا صرنا نرى فى المجتمع المصرى ثلاث ظواهر مختلفة.

أولاها: ظاهرة القرى التى يسافر أغلب رجالها بشكل شبه جماعى إلى مكان معين فى الخليج بحثا عن لقمة العيش.. وهؤلاء قد يكون لديهم كثير من العذر.

ثانيتها: ظاهرة أصحاب المهن التى تحاول إرضاء الخليجى ورغباته للحصول على مافى جيبه خلال وجوده فى مصر، بداية من الداعرة ونهاية بسمسار الشقق المفروشة والخادمة التى تفعل كل شىء.. وهؤلاء هذه هى حياتهم.

والأخيرة: ظاهرة القرى التى احترفت جذب الخليجيين والبحث عن بنات لزواجهم، مقابل أى ثمن يُدفع، حتى لو كان الهدف هو المتعة خلف ستار من

الشرعية..هؤلاء بعض عناصر مؤسسة «الدعارة الحلال» التى نشأت فى مصر خلال الثمانينيات وهؤلاء أيضا هم أحد أوجه الحالة التى يدرسها هذا الكتاب.

ربما تكون المقدمة الطويلة السابقة هى أحد الاسباب التى نفسر بها نشوء ظاهرة «الدعارة الحلال» فى مصر.. وهى مقدمة تتعلق بالمصريين. لكن هناك سببا آخر له علاقة بالسائح العربى نفسه.

هذا السائح يملك وفرة مالية، ولأسباب كثيرة - بعضها يتعلق بالمصريين وبعضها يتعلق بالعرب - رسخ فى ذهن هذا السائح أن مصر واحدة من البلدان المفترض فيها أن تلبى رغباته، وأن تشبع نزواته، وأن ترضى غرائزه بحرية غير موجودة فى بلاده الأصلية. ومن هنا فإن هؤلاء كانوا حين يأتون إلى مصر يفكرون بنصفهم السفلى قبل أن يفكروا بنصفهم العلوى مثل أى سائح من جنسية أخرى.

وهكذا ولدت السياحة الجنسية، كما عرفنا من قبل سياحة الآثار، وسياحة البرارى، وسياحة العلاج..

فى هذا الاطار انقسم السائحون العرب إلى نوعين :

نوع فاجر، بادى الفجور، لايخجل من أن يمضى فى الشوارع بحثا عن مايلبى متعته.

ونوع فاجر أيضا، يستر فجوره، بالبحث عن الجنس من خلال إطار شرعى، فيما نسميه نحن بالدعارة الحلال.. وخلف ستار الزواج الوهمى!

فى الحالتين كانت هناك مؤسسة.

واحدة للفجور العلنى والانفلات الأخلاقى غير الخاجل.. وهذه عناصرها موجودة فى أحياء شبه راقية، تبدأ من السماسرة وأصحاب الشقق والداعرات والخادمات وحارسى العمارات.. ولاتنتهى بالذين يرون كل هذا ومن مسئولياتهم أن يمنعوه، لكنهم صامتون.

وواحدة للفجور الشرعى الخجل، غير المفضوح، شبه السرى، والتى يتمثل زبونها فى السائح العربى الذى لايريد أن يتورط فى قضية آداب، ولايريد أن تعرف أسرته ماذا يفعل خلال أجازته فى مصر.. وهذه المؤسسة عناصرها تبدأ بالسماسرة والأب الذى يبيع

ابنته، والزوجة التى تقضى بعض الوقت فى رحاب «الدعارة الحلال»، والمحامى الذى يشرف على قانونية كل هذا.. ولاتنتهى بالمسئولين الذين يعرفون كل هذا ولايتحركون.

لقد كان هناك إتفاق جماعى ضمنى بين السائح والسمسار والزوجة والأب والدولة على أن تمضى «الدعارة الحلال» فى طريقها بدون اعتراض.. حتى لوتفاقم حجم المشاكل الناتجة عن ذلك فى كل يوم.

وقد تعرفت على هذه المؤسسة أول مرة فى غضون عام ١٩٨٦.

كنت لم أذل صحفيا فى بداية الطريق، أبحث عن نوع من الموضوعات اللافتة للانتباه، حين وجدت نفسى داخل إدارة شرطة السياحة فى شارع عدلى، ليس فقط أمام تحقيق مثير، ولكن أيضا أمام مشكلة مجتمع قررت عديد من عناصره أن تتواطأ فيما بينها من أجل ممارسة «الدعارة الحلال».

لقد عرفت فى هذا اليوم أنه كما توجد دعارة واضحة فى شوارع المهندسين وشقق الزمالك وميادين حى الدقى.. توجد دعارة أخرى فى قرى الشرقية والجيزة والبحيرة.. والزبون فى الحالتين هو السائح العربى الذى يرفع سيفه الفسيولوجى على كتفه بمجرد أن يدخل صالة الجمرك فى مطار القاهرة.

ومن المطار إلى احدى هذه القرى فى الحوامدية تتبعت الرحلة، التى كان لدى شرطه السياحة ـ ولم يزل ـ علم كامل بها.. لكنها لاتقضى عليها وتتركها تترعرع كل يوم.

البداية سائق تاكسى، أول عناصر مؤسسة «الدعارة الحلال..»

يركب السائح الذى سرعان مايكشف للسائق عن رغبته فى قضاء أيام لطيفة فى القاهرة..

وخلال لحظات يتحول السائق المرتبط بشبكة كاملة إلى دليل للسائح فى عالم الزنا الموثق بقيود قانونية.. هكذا بدلا من أن تمضى السيارة فى طريقها إلى شقة مفروشة، أو فندق محترم حيث من المفترض أن يقضى السائح أجازته.. تمضى إلى طريق فرعى فى الاتجاه نحو قرية صغيرة تابعة لمركز الحوامدية.

ما إن تدخل السيارة إلى القرية حتى يفرك جميع أعضاء المؤسسة أيديهم.. فها هو زبون جديد قد وصل.

وفى بيت معروف وخاص، وكَّله أهل القرية كى ينوب عنهم فى البيع والشراء وتبدأ مراسم الضيافة، وتبدأ أيضا عملية التفاوض، على يد سمسار كبير يعرف كل شىء عن بنات ونساء القرية.

وقبل أن توضع مائدة الطعام لملء بطن القادم من رحلة طويلة يكون بعض من الإناث قد زار البيت، فيما يشبه عملية عرض غير رسمية للبضاعة على الزبون. وبعد أن ينتهى من الطعام، وقبل أن يغسل الزبون يديه- وهو عادة لايفعل- يكون السمسار قد أحضر كتالوجاً فخماً، معبأ بالصور.

إنها صور البضاعة التى ستباع الآن بطريقة قانونية..

هذه فتاة فى الرابعة عشرة.. بكر.. هذه فى العشرين.. ممتلئة بالحيوية .. وتلك فى الثلاثين.. ناضجة وتعرف كيف ترضى الرجل.. وهذه عاقر لاتنجب، ولن تترك خلفها آثاراً جانبية للدعارة الحلال.

هكذا تنصب سوق صغيرة للرقيق الابيض. يختار الزبون منها مايريد من بضائع.. قبل أن يكمل يوما واحدا فى مصر.

حين يتم الاختيار.. يبدأ التفاوض.. ويتحول سعر الجنس فى اللغة الشرعية إلى «مهر».. وتتحول هدايا الزنا إلى «متعة».. وتصبح مكافأة نهاية الخدمة «مؤخر صداق».. وتصبح الدعارة زواجا.. ولكن بعيدا عن المأذون.

هنا يظهر عنصر جديد من عناصر مؤسسة «الدعارة الحلال».. وهو «المحامى» الذى يكتب عقود الزنا، ويضفى قانونية على جريمة الآداب، ويجعل للدعارة شرعية، فى إطار عقد عرفى.

وقبل أن يغادر السائح «الزبون» القرية بصحبة الزوجة والسائق الذى يوفر مكان الإقامة، تكون العديد من عناصر المؤسسة قد اقتسمت الأنصبة فى عملية بيع الرقيق التى تمت فى لحظات. فيحصل الأب على جزء يسير من المال، تأخذ منه الزوجة أقل القليل،

ويحصل السائق على «حسنته».. ويتوزع الباقى بين المحامى وسمسار الزواج الذى تحول إلى تاجر رقيق.

هذه القصة تتم كل يوم تقريبا.. إن لم تكن تتم أكثر من مرة فى اليوم الواحد خلال شهورالصيف، حين تروج السياحه العربية، ومعها تروج الدعارة الحلال.. وتزدهر.

وقد ثارث فى ذهنى تساؤلات عديدة حول هذه الأوضاع المثيرة والغريبة، فحاولت أن أعثر على إجابة شافية عنها داخل القرية.. فتجولت داخل أزقتها بعض الوقت على أمل أن أعرف السبب الذى يمكن أن يدفع عائلات بأكملها أن تدخل ضمن شبكة هذه المؤسسة غير الرسمية.

إن المكان لايختلف كثيرا عن أية قرية مصرية أخرى.. فقط هناك نسبة أكبر من البيوت التى تم بناؤها بطريقة شبه عصرية، تعبر عن مدى الازدهار الحرام الذى عاشته القرية فى السنوات الماضية.. الطرق الرئيسية الموصلة إلى الطرق الكبرى مرصوفة.. لكن مظاهر الفقر والجهل المعتادة فى أى مكان من الريف المصرى ليست مختفية.. وعلى الرغم من أن دكاكين القرية الصغيرة تبيع اشياء قد لاتجدها فى دكاكين أخرى : فساتين، أجهزة كهربائية، ألعاب أتارى» إلا أن هذا لاينفى مظاهر التخلف المعروفة: أسر ذات أعداد كبيرة، الكثيرون لم يدخلوا المدارس، فتيات صغيرات يتزوجن بمجرد الوصول إلى سن البلوغ، وآباء لاعمل لهم سوى الذهاب إلى حقول ذات مساحات صغيرة جداً فى صباح كل يوم.

ولقد فسر لى شاب درس فى كلية آداب جامعه القاهرة بعض الأسباب التى دفعت القرية إلى أن تسقط فى بئر الدعارة الحلال.. فحكى لى الكثير من يوميات أهل بلدته ، قال: هذه الظاهرة بدأت تقريبا فى حدود عام ١٩٨٢.

كان عدد كبير من أبناء القرية قد ذهب للعمل فى السعودية، وكان من عادة بعض الذين سافروا أن يصطحبوا فى أجازاتهم عددا من السعوديين الذين يعملون معهم، وخلال هذه الاجازات بدأت تتم بعض الزيجات التى كانت سرعان ماتنتهى بنهاية الأجازة.. أو بعد أشهر من عودة الزوج إلى بلاده.

ولم ينتبه أهل القرية إلى أنه صار لديهم عدد من المطلقات، وعدد من الأبناء الذين لم يشاهدوا أباءهم، وانتبهوا فقط إلى أن إتباع العرب يؤدى إلى بعض المكاسب.. وتزامن هذا مع إدراك عدد من أهل القرية أن «المتعة» يمكن أن تتحول إلى مهنة، وصناعة، عن طريق تحويل القرية إلى سوق رقيق.

هكذا نشأ السماسرة، وهكذا وتحت ضغط الفقر تم بيع الفتيات إلى السائحين العرب فى إطار مؤسسة متعددة الأطراف، لكل طرف فيها غرض واحد فقط.. هو بيع الجسد.. بصورة مؤقتة.

وعن طريق هذا الشخص الذى حكى لى قصة نشأة سوق الرقيق فى القرية قابلت واحدة من إناث البلدة التى تزوجت أكثر من خمس مرات..كانت قد أمضت فترة لاتقل عن ثلاث سنوات من العرض فى فاترينات السوق.

اسمها «منى».. حين قابلتها كانت تحمل على ذراعيها طفلا عمره نحو عام، أبوه اسمه «مطلق»، من مدينة جدة، قالت: عشت مع هذا الرجل شهراً واحداً فى المهندسين.. تزوجته بعقد عرفى، وسرعان ماعاد إلى أهله، دون أن يطلقنى، ولكنه دفع لأبى خمسة آلاف جنيه.

«منى».. لم تضع فى يدها أى نقود من حصيلة الزيجات الخمس، وكل الذى جمعته من عدد من زيجات الدعارة.. طفلاً، وبعض قطع من الذهب، وعدداً من الجلاليب التايوانية، وجهاز تسجيل أخذته من أحد الأزواج.

قالت: أبى فلاح عادى، هو الذى يوافق على كل زيجة، ربما يكون قد حصل على ٢٥ ألف جنيه من هؤلاء الرجال الذين تزوجتهم.. فى المرة الأولى دفعوا له عشرة آلاف جنيه لأننى كنت «بكرا»- ثم انخفض السعر فى المرة الثانية مباشرة إلى ثلاثة آلاف جنيه.

ورغم أنها تزوجت ذات مرة- من اثنين خلال شهر واحد إلا أنها ترى أنها بعيدة تماما عن الحرام «لأنه زواج وكل شىء يتم فى الحلال».

والمثير أن هذا يتم فى كل يوم.

المثير أيضا أن الدولة تعرف ذلك.

والدليل هو عدد من القضايا التى تضبط من حين لآخر.

ومنها القضية التى حررت أوراقها تحت رقم ٢٠٩/ عام ١٩٩٥ فى نيابة البدرشين.

عدد المتهمين فيها خمسة.. كلهم محامون.

والتهمة: تسهيل الدعارة، التزوير فى محررات رسميه، والتحايل على القانون، من خلال تزويج فتيات مصريات لأشباه أثرياء عرب، بعقود زواج باطلة.

والتفاصيل لاتختلف كثيرا عما يدور فى القرية التى زرتها فى الحوامدية.

يأتى طالب الشراء إلى مكتب أحد هؤلاء المحامين الذين إختاروا لأنفسهم موقعا مميزا ومعروفا فى حلوان والطلب المعروف هو فتاة شابة من أجل المتعة وبسرعة يجد المحامى هذه الفتاة لأن لديه قائمة طويلة تضم أسماء محترفات الدعارة الحلال.. ويعقد المحامى عقد زواج عرفى باطل.. ويعقد الزواج بصفة «رسمى».. وتكون بالتالى أول جريمة قد اكتملت الأركان لأن القانون يشترط موافقه سفارة الدولة التى ينتمى لها الزوج قبل أن يتزوج فى مصر، حتى يكون هناك تأكد قانونى من أن هذه الزيجة لن تكون غير دينية، إذ من الذى يضمن ألا تكون هذه هى الزوجة الخامسة، والنص الشرعى يؤكد على أربع زوجات فقط.

لا تأتى موافقة السفارة.

ولكن المحامى يمضى فى طريق تقنين علاقة الدعارة التى تكون قى بدأت فى إحدى الشقق المفروشة.. وسرعان ماتبدأ إجراءات رفع دعوى إثبات صحة زواج.. وبمجرد أن يحصل على ورقة مختومة من المحكمة تقدم فورا إلى الزوجين ويصبحان بالتالى فى حماية من القانون والاتهام فى جريمة آداب.

إن الواقع يقول: إن الزوج الأجنبى لايقف أبدا أمام أى محكمة.

وكمثال فإن الدائرة ١٢ أجانب فى محكمه الجيزة عرفت أشخاصا انتحلوا صفات الأزواج الأجانب.. وعرفت زوجة واحدة قدمت ثلاث دعاوى إثبات صحة زواج فى أقل من ثلاثة أشهر.. فى المرة الأولى قالت: إنها تزوجت فى يوليو ١٩٩٤ من زوج عربى، ووعد بتقديم كافة المستندات التى تؤكد هذا الزواج.. لكنه أخل بوعده. وفى المرة الثانية

بعد أيام رفعت نفس الزوجة دعوى أخرى، ضد زوج آخر، بعد أن غيرت عنوانها، وفى المرة الثالثة، بعد أربعة أيام من الزواج الثانى رفعت دعوى ضد زوج يعيش فى المهندسين وزعمت أنها لم تتزوج من قبل.

وفى كل القضايا الثلاث كان محرر العقد محامياً واحداً.

فى قضية أخرى، وعن طريق محام واحد تزوجت سيدة من ثلاثة أشخاص فى ٣إبريل، ١٩ يونيو، ١٨ يوليو من عام ١٩٩٤.. أى بدون أدنى اعتراف بالنص الشرعى لشهور العدة.

وفى قضية ثالثة رفعت زوجة واحدة، عن طريق محام واحد، خمس دعاوى إثبات صحة زواج حملت الأرقام «٥١٩ , ٤١٨ , ٣٧٢ , ٣٢٧ , ٤٤٢» « المصدر روز اليوسف- ٤/ ٩/ ١٩٩٥».

هنا نسجل نقطتين :

الأولى: إن بعض الناس الذين يقعون فى شباك هؤلاء المحامين قد يكونون بالفعل أسرى خدعة، بعد أن يوهمهم المحامى أنه سوف يحصل على موافقة سفارة السائح.. ثم لايفعل.

الأخرى: هى أن القانون نفسه يعطى فرصة لممارسة «الدعارة الحلال»، حين يشترط للتغاضى عن فارق السن بين زوجة مصرية وزوجه أجنبية أن يوضع باسم الزوجة فى الشهر العقارى ما يثبت أن الزوج سيدفع لها عشرة آلاف جنيه حماية لحقوقها إذا ماكان الزوج يكبرها بـ ٢٥ سنة كاملة.. والذى يحدث عادة هو أن المحامى يضع إيصالات وشيكات وهمية بدون رصيد.

وإذا كانت ظاهرة «الدعارة الحلال» بين المصريات والباحثين عن المتعة -العرب- قد صارت واحدة من نماذج الانفلات الخلقى والاجتماعى، كنتيجة لمشاكل اقتصادية عديدة، فإن نفس الأسباب دفعت المجتمع فى مصر لأن يقبل فى كثير من الأحيان أن تتم زيجات «الدعارة الحلال»، بينما هو يغمض عينيه «تحت ستار الزواج العرفى».

إنها مشكلة اجتماعية خطيرة، أسبابها فى الأغلب هى أن هناك طرفين يرغبان فى

الزواج فى غياب رضاء المجتمع، أو أن هناك شخصا يريـد أن يضفى الصفة القانونية على علاقة غير شرعية مع أنثى من نوع خاص.

وإذا كان المجتـمع الشيـعى فى إيران قد ارتـأى أن يعالج هذه المـشكلة بـالزواج الذى يطلق عليه اسم «زواج المتعة» فإن المجتمع الـسُنى فى مصر قرر أن تكون الصيغة الخاصة به هى صيـغة « الزواج العرفى» الذى يـتميز بأنه لايحظـى بوضع قانونى وإن كان يـتمتع بوضع دينى شرعى.

وإذا راجعت الفصل الأول يمـكن أن تعرف أن المجتمع الإيرانى يمنح الصـفة الدينية والقانونية لزواج المتعة فى نفس الوقت الذى يحجب عنه حالة الرخاء المجتمعى وإذا عدنا إلى مصر وقـبل أن نخوض فى تفاصيـل أوضاع ٢٠ ألف حالة خلال كل سـنة- هى عدد الزيـجات التـى تتم بـالطريـق العرفـى- فإننـا يمكـن أن نرصد الـوضع القـانونى لـهذه الزيجات.

يقـول المسـتشار عـبد المنـعم إسـحاق- نائـب رئيـس هيئـة قضايـا الدولـة «الاهرام- ١/ ٣/ ١٩٩٦»: متى اكتمـلت أركان الزواج وتوافرت مقوماتـه التى إستوجبتهـا الشريعة الإسلامية فـإن ذلك يؤدى على سبـيل الحتم واللزوم إلى حـل استمتاع كل مـن الزوجين بالآخر، سواء تم توثيق العقد عند الزواج لدى المأذون المختص أم لم يتم (!).

بيد أن أمر توثيق الزواج يـصبح غاية فى الأهمية عندما تثور المـنازعات بين الزوجين، وتضطـر الزوجة للجوء إلـى القضاء للـمطالبة بأى حـق من حقوقهـا الناشئة من الـعلاقة الزوجية، وفى هذه الحالة إما أن يقر الزوج بوجود العلاقة أو ينكرها، فتمضى المحكمة فى نظر دعوى الزوجة لتصـدر فيها حكمها بما تراه. وإما أن ينكر العلاقـة ويجحدها وعندئذ يطالب القاضى الزوجة بضرورة تقديم وثيقة زواج رسمية وإلا حُكم بعدم سماع دعواها إعمالا لما تقضى به المادة «٩٩» من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

وقال المستشار عبـد المنعم إسحاق: لئن كان إنكار علاقـة الزواج يؤدى إلى عدم سماع دعوى الزوجية فى الحوادث الواقعة من أول أغسطـس عام ١٩٣١ طالما كانت ليست ثابتة بوثيقة زواج رسمية إلا أنه من الأصول المقررة فى فـقه الشريعة الاسلامية أن نسب الولد يثبت من أبيه بالفراش، وهو الزواج الصحـيح ومايلحق به استنادا إلى قول رسول الله ﷺ

«الولـد للفـراش وللعـاهر الحجـر».. بمعنـى انه إذا زنت الـزوجة مع رجـل غير زوجـها وأنجبت منه ولدا، فإن هذا الولد لايثبت نسبه لـلرجل الزانى، بل يثبت نسبه شرعاً للزوج طالما أن هذا الزوج لم ينكـر بنوته ونسبه إليه، ويثبت انه جاء ولـيد زنا زوجته مع شخص آخر.. باعتبار أن الزنا لايثبت نسبا، إذ هو ليس بفراش صحيح ولاشبه فراش.

ومن المقرر فى فقه الأحـناف أنه لكى يكون الزواج صحيحا له وجـود يحترمه الشارع ويرتب عـليه آثاره الـشرعية أن تكـون المرأة محلا لـعقد الزواج عـليها بالـنسبه لمـن يريد :واجها، وان يحضر زواجهما شاهدان.

وكما يثبت النسب بالزواج الصحيح، فإنه يثبت أيضا بما يلحق بهذا الزواج الصحيح، كالمخـالطة بـناء على عـقد فاسـد، أوبه شبـهة، لأن الفـقه الحنفـى يقرر أن الـزواج الذى لايحضره شهود زواج ، وإن كـان عقداً فاسدا إلا أنه تترتب عليه آثـار الزواج الصحيح، ومنها النسب بالدخول الحقيقى.

وربما يـستخـدم الزوج فـى دعوى إثبـات النسـب المادة ٩٩ حـول عدم سمـاع دعوى الزوجيـة لعدم وجود وثيقـة زواج رسمية، لكن مـحكمة النـقض قالت فى هذا الـسياق: دعوى النسب متمـيزة عن دعوى إثبات الزوجية، أو الإقرار بها، إذ لا تأثـير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب التى مازالت باقية عـلى حكمها المقرر فى الشريعة الاسلامية، وإن النسب كـما يثبت بالبيـنة والإقرار يثبت بالـفراش الصحيح، وهو الزواج الـصحيح، وملك اليمين وما يلحق به، وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو بشبهة.

وبناء على ذلك يحق لـلزوجة فى الزواج العرفى أن تثبت علاقة البـنوة ونسب طفلها لأبيه، وتوافر الفراش الصـحيح بينهما بجميع الوسائل المـقرره للإثبات ودون أن تطالب فى كل ذلك بوجوب تقديم وثيقة زواج رسمية.

هذا هو الرأى القانونى بشكل عام.

ومن هنا فإننا نضع أيدينا على طبيعة مشكلة الزواج العرفى فى مصر.. وهى تتمثل فى النقاط التالية:

١- هناك شروط إسلامية للعقد لاينفيها عدم وجود وثيقة زواج.

٢- يمكن أن يكون الزواج صحيحا إذا لم يكن هناك شاهدان حسب فقه الأحناف.

٣- المحاكم لاتستمع دعوى الزوجية إذا لم يكن هناك عقد.

٤- الزواج العرفى عقد فاسد، لكنه يثبت البنوة.

إذن هناك تناقض وفر البيئة الملائمة لإنبات الدعارة الحلال.

وفوق كل هذا هناك الظروف الاجتماعية التى دفعت للجوء إلى هذه الصيغة فى المجتمع، وفى هذا السياق سوف نورد مزيداً من النماذج التى تثبت أن المشكلة ليست مقصورة على مرحله سنية معينة، أو أبناء طبقة دون غيرها، أو فئات محددة.. ولكنها منتشرة فى كل جوانب النظام الاجتماعى.

إن بعض الرجال لايقبلون إشباع المتعه الجنسية عن طريق الزنا، وفى نفس الوقت لايوافقون على إعلان الزواج، وبعض النساء يخشين من الفضائح، وبعضهن الآخر يرفضن الزنا، وبين الاثنين توجد النماذج التى تقبل «الدعارة الحلال»، لاسيما فى ظل وجود موانع اجتماعية تدفع بعض العناصر إلى إخفاء زواجها.

فى مجله روز اليوسف «العدد ٢٦/ ٢/ ٩٦» حدد أحمد رشدى المحامى النماذج الراغبة دائما فى الزواج العرفى.. بعدة أنواع.. قال : إن الرجل يلجأ دائما إلى هذا الحل لأنه يريد زواجا مؤقتا، وليس دائماً، وكل لديه سبب.. مثلا لأنه يريد الاحتفاظ بثروته لأولاده دون شريك، ولأنه يرغب فى الاستمتاع بامرأة صغيرة السن بعد أن تعب حتى وصل إلى مرحلة الثراء وهو الأمر الذى يتضح من أغلبية دعاوى الزواج العرفى والتى دائما مايكون بطلها رجلا ثريا.

فى هذه الحالة لايريد الرجل أنه يعطى هذه المرأة المجهولة حقوقها الشرعية، كالنفقة أو غيرها.. وكمثال فإن أحد رجال الأعمال وقف يواجه ابناءه فى إحدى محاكم الأحوال الشخصية يقول: « أنا لسه فى عز شبابى، والدتكم كبرت فى السن، ولاأريد ان آتى لكم بزوجة أب، وأخ يقاسمكم الميراث، لهذا تزوجتها عرفيا، واشترطت عليها عدم الإنجاب»

فى هذه القصة.. كانت المحكمة قد رفضت أن تمنح الزوجة ماتصورت أنه حقها من

هذا الزواج، وفى نفس الوقت كان هناك لوم شديد يعانيه الزوج من أسرته لإصراره على هذا الأمر.

وبالإجمال نلاحظ مايلى:

- غرض الزوج من الزواج هو الاستمتاع فقط.

- لايريد الإعلان عنه، ولايريد الإنجاب، ويتعامل مع المتزوجة منه عرفيا بمنطق أنثى الجنس فقط.

- المحكمة لاترى هذا زواجا قانونيا.

- وفوق كل ذلك الأبناء يرفضون تصرف الأب.

وبالتالى نحن أمام علاقة شرعية، معترف بها دينيا، مرفوضة قانونا، وملفوظة اجتماعيا، وفوق كل هذا هى ليست سوى تحايل من الزوج على أن يغرق فى بئر الدعارة .

نعود إلى المحامى أحمد رشدى الذى قال: فى حالات أخرى يلجأ الرجال- بعضهم- إلى العقود العرفية ظنا منهم أنهم بذلك ينجنبون الزنا، وبالتالى يكررون حالات الزواج العرفى، أكثر من مرة/وكلما أعجبتهم امرأة، لأن الأمر لايكلفهم سوى مبلغ من المال يعطونه لكل زوجة عندما يتخلصون منها.

إن بعضهم أيضا يلجأ إلى هذا الحل لانه يريد أن يحافظ على وضعه الاجتماعى والسياسى والدينى.

وقد يصل الأمر إلى حد اللجوء لهذا النوع من الزواج لإخفاء عملية تغيير للدين تمت سرا، كالمسيحى الذى أسلم، ثم تزوج من مسلمة عرفيا، لكن أمره اكتشف حين رآه أحد أبنائه صدفة، وراقبه، حتى وصل إلى الشقة التى يعيش فيها أبوه.. وصار الامر فضيحة.

ويشبه هذا ماحدث لرجل أعمال فى الخمسين من عمره تزوج أرملة عرفيا إلا أن أخاها رآهما بالصدفة، فتتبعهما إلى الشقة وهناك اعتدى الشقيق على الزوج بسكين.. وظهر عقد الزواج العرفى فى قسم مصر القديمة.

إن الأمر يصل فى بعض الأحيان إلى حد إبلاغ النيابة بجريمة آداب بسبب اشتباه الذين لايعرفون شيئا عما يحدث.. فتخرج العقود العرفية.

والواقع أنه بخلاف الحالات الاستثنائية بين بعض الباحثين عن المتعة أو الخائفين من أسرهم يمكن أن نرصد فئات أكثر إقبالا من غيرها فى مصر على هذا النوع من الزواج.. وهم:

١- الزوجات المترملات الراغبات فى الزواج بدون أن يفقدن المزايا الخاصة بسبب الزواج.

٢- الشابات والشباب الساعون للعلاقات الجنسية شبه الشرعية.

٣- الداعرات اللواتى يحاولن أن يفرضن شكلا قانونيا على مايقمن به.

٤- الفنانات والمشاهير.

ولنبدأ بالفئة الأولى:

لقد قال الدكتور عبد الصبور مرزوق لى فى حديث خاص حول هذا: إن سبب ظهور هذا النوع من الزواج فى مصر يعود إلى سبب قانونى أدى إلى حرمان الأرملة من معاشها إذا ماتزوجت.. ومن هنا فإن بعضهن يتزوجن فى شكل عقد عرفى، وبحيث يعرف الأهل والجيران.. وبدون أن تعرف الحكومة شيئا عن هذا.. وبدون أن يصل أى خبر لوزارة التأمينات الاجتماعية. أضاف: لقد تحدثت مع الدكتوره آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية حول هذا.. وقلت لها: إنه لابد أن يبقى المعاش مستمرا حتى يعلن الناس عن علاقاتهم فى شكل سليم. ولان هذا النوع من الزواج جعل الرجال يستهترون بالنساء.

ويقول أسامة سلامة فى تحقيق صحفى بعنوان «الأنثى المعلقة زواجها زنا وطلاقها ابتزاز»: هذه هى الحالات القليلة التى تطلب فيها المرأة ان يكون زواجها عرفيا برغبتها الخاصة، حتى تتحايل على القانون، فالأرامل يردن الاحتفاظ بالمعاش، وكمثال فإن السيدة (هـ) تزوجت من أحد أصدقاء زوجها، وفضلت أن يبقى الامر عرفيا حتى تتمتع بمعاش زوجها الراحل «٦٥٠جنيها شهرياً » لكن أمرها اكتشف حين علمت الزوجة الأولى للرجل بالأمر، وأبلغت إدارة التأمينات، مما اضطر الأرملة للطلاق.

وفى حالات أخرى: تريد الزوجات الاحتفاظ بالأطفال والشقة، بدلا من أن يأخذها

المطلـق، أو أهل الزوج إن كان قـد مات.. وفى ذلك تروى قـصة محامـية تزوجت عـرفيا لكى تحتفظ بـأطفالها، لكن القصة شاعـت بين زملائها، فأقام الزوج السـابق دعوى يطلب فيها حضانة أطفاله.. وأخفت الزوجة عقد الزواج العرفى.

والسؤال هو : إذا ما أنكرت هذه الزوجة أمام المحكمة أنها تزوجت عرفيا ماهو الاسم الذى يمكن أن يطلق على هذه العلاقة؟

- والآن إلى الجزء الثانى من أجزاء مؤسسة «الدعارة الحلال».. أو «الدعارة المقدسة».

إنه الجزء الخاص بالشباب الذى يلجأ إلى هذه المؤسـسة السرية لأن المؤسسه العلنية لم تلب له احتياجاته.

ولأن الشبـاب هم الأغلبيـة ولأن هدفهم ليـس الكسب، سـواء كان كسبا عـن طريق التحايل على القانون أو كسبا عن طريـق تقاضى ثمن لهذا الزواج، فإن هذا فى رأيى أهم جزء فى ذلـك الكتاب. ليـس فقط لانه مَعْـنِىٌ بهموم يـومية ومشكـلة اجتماعـية وأزمات أسرية وتناقضات دينية.. ولكن لانه أيضا يؤكد حقيقة تـورط كافة الاطراف فى الوصول إلى هذا الـوضع المأزوم.. من الشـباب إلى الأسر التـى ينتمون إلـيها.. ومن المجتـمع إلى الدولة التى تديره.. ومن الشيوخ إلى الفتاوى التى لايتوقفون عن إصدارها.

ولنتعرف معا على ملامح الأزمة.

فقد نسبت مجله «المجلة»- العدد ٨٤٩- إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى مصر أنـه قال: إن هناك ٤ ملاييـن شاب وفتاة تخطـوا سن الزواج الطبيـعى، وجاوزوا عامهم الـثلاثين، وقالت: «إن مـن بين الرقم ٥ر٢مليـون فتاة تجاوزن بالفـعل سن الزواج وأن من هـم فى سن الخطـبة والزواج- أى بيـن سن الـ ١٦و٣٠ سـنة- يتجـاوزون الـ١٢ مليون شاب وفتاة».

هذه الأرقام مفزعـة للغاية.. مرعبة.. تعكـس بالتحديد طبيعة أزمـة الزواج فى مصر. خاصة إذا عرفنـا أن دراسة خاصة للمركز القومـى للبحوث الجنائية والاجتـماعية أكدت انخفاض معدلات الزواج إلى ٧ر٩ فى الالف (!).

وإذا كان المشرع المصرى قـبل سنوات عديدة أقر بأنه لايجوز زواج الـشاب قبل عمر

الثامنة عشرة، وزواج الفتاة قبل عمر السادسة عشرة.. إذا كان هذا هو رأيه فإن تلك إشارة إلى عمق الأزمة، التى تؤكد التناقض الواضح بين الذين تخطوا سن الثلاثين دون زواج والذين يفترض القانون أن من حقهم الزواج.. إنه التناقض بين البلوغ الجنسى والبلوغ الاجتماعى.

وهو تناقض واضح ويعنى أن المجتمع يعانى من قصور اجتماعى أكيد، وعجز يقينى عن أن يلبى الحاجات الجسمية لأعضائه إذا ماألحت عليهم.

ومن هنا يحدث الانحراف.

من هنا يحدث التمرد على مؤسسات المجتمع التى لم تستطع أن تقدم الحل.. ويكون الحل هو الانضمام إلى مؤسسات بديلة. خلقها الظرف الاجتماعى والاقتصادى السيىء.. ورعاها الإبداع العقيدى الذى وفر حلا لأزمة طاحنة.. رغم أن هذا الحل مرفوض اجتماعيا فى المؤسسة التى حدث التمرد عليها.

ليس غريبا فى هذا الاطار أن نعرف أن فى مصر ١٠ آلاف عقد زواج يتم فى قسم الشرطة كل عام- هذا رقم يُسْأل عنه الشيخ محمد طاهر رئيس جمعية المأذونين الشرعيين وقد صرح به لمجلة روز اليوسف فى عام ١٩٩٥- وهو رقم يعكس حجم الهروب من المؤسسة الأسرية المصرية ومن تقاليدها فى الزواج. ويعكس أيضا قبولها القسرى- بقوة البوليس- لعشرة آلاف حالة زواج فى كل عام دون رغبتها، بعد أن رفضتها.

وخطورة هذا الرقم مؤكدة لأن الحالات التى تتزوج كل عام فى قسم الشرطة - أى بعيد عن مؤسسة الزواج التقليدية- من كل نوع.. ومن كل فئة إجتماعية..

الامثلة التى ننقلها عن تحقيق صحفى بنفس المجلة «١٠ آلاف زواج فى قسم الشرطة».. تؤكد هذا

- ابنة عضو فى هيئة تدريس فى كلية الطب أحبت زميلا لها.. تقدم لها رجل أعمال للزواج.. رفضته ففرضته عليها امها.. فكرت الابنة فى أن تطلب من زميلها أن يعتدى عليها ليتم الزواج بطريقة الأمر الواقع.. رفض.. وكان الحل الزواج فى قسم الشرطة.

- فتاة حاصلة على بكالوريوس سياحة وفنادق.. ابنة صاحب صيدلية كبيرة.. أبوها أبلغ عن اختفائها فى قسم قصر النيل.. اتضح أن الابنة فى شقة موظف شاب بالصيدلية تخرج فى معهد «سنتين».. وتبين أن هناك قصة حب عمرها ثلاث سنوات.. عرف الأب.. وتم الزواج فى قسم الشرطة.
- عامل فى التليفزيون- شديد القسوة على ابنته.. عطل زواجها من خطيبها ابن الجيران.. اكتشف فجأة أنه لايعجبه.. الابنة أبلغت قسم شرطة إمبابة.. وعقد القران فى القسم.
- ابن شقيق محافظ سابق للقاهرة.. رفض عامل فقير أن يزوجه ابنته لأنه أغنى منهم.. قال: ماذا أفعل لوطلبت ابنتى الطلاق ونحن ضعفاء». عرض مأمور قسم باب الشعريه أن يضمن هو حقوق الفتاة.. ووقع العريس على مؤخر صداق ١٥ ألف جنيه.. وتم الزواج فى قسم الشرطة.

لايوجد مبرر لإضافة مزيد من الأمثلة والنماذج.

فى هذا الكفاية، وفيه أيضا تأكيد على عمومية المشكلة، وعلى غطرسة أدوات مؤسسة الزواج التقليدية.

لكن الاخطر هنا هو أن نعرف أن كثيرا من حالات الزواج تلك التى تتم بالقوة، وفى حضور شهود من الصولات والعساكر، هى فى أغلب الأحْوال حالات زواج عرفى تمت فى السر.. ووجدت نفسها فى العلانية بعد أن تأزمت الأوضاع فى الخفاء.. ويقول محمد طاهر رئيس جمعية المأذونين الشرعيين: «بعض الحالات تتم لأسباب لها علاقة برفض الأسرة، والبعض الآخر لأسباب تتعلق بواقعة اغتصاب أو حمل سفاح، لكن الغالبية والأخطر والأكثر انتشاراً وبصورة مذهلة هى أن الفتيات يذهبن إلى قسم الشرطة للحصول على أى توثيق لعقد زواج عرفى يرفض الشاب أن يعلنه.. أو يحاول التبرؤ منه».

وفى واقع الأمر لايوجد رقم واضح ومحدد عن حجم هذه الزيجات السرية فى مصر.. وبخلاف تقدير محمد طاهر بأنها نحو ٢٠ ألف حالة سنويا.. فإنه لايوجد إحصاء رسمى لأن المؤسسة البديلة بطبيعتها سرية.. شكلها عرفى.. وإطارها عرفى.. وأدواتها عرفية.. أى أن كل شىء فيها يتم بطريقة أقرب إلى «الشفهية»!

ولأنه لايوجد إحصاء فإنه لاتوجد أيضا دراسة.. ومن هنا فإننا نعانى للغاية خلال تعاملنا العلمى مع هذا الموضوع.. فكل جوانب هذه الظاهرة خالية من التوثيق، طالما أنها لم تصل إلى قسم الشرطة.. أو إلى المحكمة بسبب نزاع حول أمور هذا النوع من الزواج.

والتى تصل إلى المحكمة هى غالبا حالات زوجات يبحثن عن شهادة نسب طفل، أو حالات فتيات رضين بأسلوب الزواج العرفى كغطاء للدعارة العربية فى القاهرة.. أما الحالات التى نحن بصددها الآن، فهى الأخطر والأهم لأنها الاكثر انتشارا والاكثر تعبيرا عن حجم المشكلة، فليس لها صدى بعيدا عن غرف الزواج السرى سوى فى برامج الاذاعة وصفحات المشاكل الأسرية فى الجرائد.

فى هذا السياق أجدنى أميل إلى الثقة فى تحقيق نشر مسلسلا فى مجلة «صباح الخير» للصحفية سهام ذهنى « يناير ١٩٩٣ ».. وقد اختارت هى لهذا التحقيق عنواناً يعبر عن الأزمة هو «طلبة وطالبات فى فراش سري» وقالت: إنها كارثة أسرية واجتماعية خطيرة أن يقرر طالب الزواج سرا فى غفلة من الأسرة والمدرسة».

وبالإجمال فإن هذا التحقيق الذى ناقش الظاهرة مستعينا بعدد هائل من حالات الزواج العرفى كان ثائرا على الشباب قبل أن يصب نقمته على المؤسسة التقليدية للزواج فى مصر، وكان مهتما بالبعد الاخلاقى للظاهرة قبل أن يقرر الخوض فى تفاصيل الابعاد الاجتماعية.. وربما شعرت كاتبة التحقيق بهذا.. فدفعها هذا إلى أن تقول: «هل كنت متجنية على مشاعر الشباب؟ هل نسيت وأنا أكتب بثورة ضمنية اننى كنت يوما فتاة تحلم بفتى الاحلام، حتى تضمنت سطورى دون أن أشعر إشارات تدين استسهال الشباب لكل أمور الحياة بما فيها الزواج»؟

فى الواقع كان هذا هو ماحدث.

وفى الواقع أيضا فإن عديداً من المعالجات الصحفية التى تعاملت مع الموضوع كانت دائما ماتستخدم أدوات المؤسسة التقليدية فى تقييم مافعلته المؤسسة البديلة.. وبالتالى فإنه غالبا مايحدث التحيز، وغالبا مايحدث الهجوم، وغالبا مايتم التعامل مع الزيجات السرية بين الشباب على أنها جناية، بدون توجيه أصابع اتهام حقيقى للمجتمع الذى أدى إلى هذه الحالة.

وبشكل خاص أميل هنا إلى أن أتعامل مع مثل هذه المعالجات على أنها «مادة خام» قصص وحكايات ونماذج ضعيفة من مؤسسة الزواج السرى، وجدت طريقها إلى العلنية بشكل أو بآخر.. ومن هذه «المادة الخام» يمكن أن نعرف مزيداً من التفاصيل عن طبيعة مايحدث فى هذه المؤسسة ودوافعه.

وإليكم القصص التى لاتخلو من دلالة.

إنها مثل غيرها.. صبية فى أسره متواضعة الحال.. تعيش فى حى شعبى.. عدد أفراد الأسره كبير ويحتاج لشقة لها أربعة أضعاف مساحة المكان الذى يعيشون فيه فعلا.. الأب موظف عادى بسيط.. والأم ربة بيت تكاد تكون ساذجة.. وقد كان بطل القصة الذى سيصبح زوجا فى السر من نفس البيئة وله نفس الأوضاع الاجتماعية.

اللقاء تم فى مكتب تدريب على الآلة الكاتبة.. فقد كانت طالبة فى الصف الأول الثانوى «تجارى».. وهو موظف فى المكتب.. كانت تنتظر كثيرا حتى تجد مكانا خاليا يمكن أن تتدرب فيه.. وكان ان اقترح عليها ان تمنحه هذا الوقت فوافقت على الخروج معه فى أحد الكازينوهات المتواضعة.

ونمت قصة الحب، وتحولت إلى علاقة زواج عرفى، مكانها شقة خالة الشاب التى كانت تعمل مع زوجها فى بلد عربى.

وتخرجت من المدرسة.. وهو أيضا.. لكنها لاحظت أن الزيجات العرفية التى تمت بين أصدقائها لم تكتمل- الغالبية انتهى بالطلاق.. والبقية فى الطريق إليه.. وقد كانت هى أيضا- بعد أن نضجت مشاعرها وأحلامها- تبحث عن طريقة للوصول إلى نفس الحل.. كانت تريد أن تحصل على زوج دائم ملائم، لايعانى، ولاتفرض عليه الضغوط الاجتماعية أوضاعا معقدة.

وكان أن رفض هو الطلاق.. وكان أن أبلغت قسم الشرطة.. لكنها بدلا من أن تبلغ الضباط اختارت أن تعرض مشكلتها على المسئولة الاجتماعية فى القسم. والتى بدورها أنهت قصة هذا الزواج السرى بضغوط مختلفة.. بعضها معنوى: «انت عندك اخوات بنات.. وبعضها مادى:» انت متهم باستغلال حدث لأنك تزوجت من فتاة فى السادسة عشر دون علم وليها.

وهذه ليست قصة.. وإنما رواية قالها شاب فى مدرسة ثانوى مختلطة- هدم الزواج العرفى عواطفه.. قال: إن الفتيات يتعاملن لآن مع الاحاسيس بتهريج.. بإباحية.. بلاخجل.. وفى مدرستى كنت أهيم حبا بفتاة دون أن أفصح عن حبى .. ثم صدمت.. عرفت أنها تزوجت من أحد الزملاء عرفيا.. ثم طلقها.. وصارت متعددة العلاقات.

لم تكن وحدها فى المدرسة، كان هناك تسع غيرها حوامل- كلهن غير متزوجات رسميا. ولهذا فإننى لم أعد أثق بأى فتاة.. ولم أعد أثق ببكارة أى فتاه.. إذ يمكنها ببساطة أن تزيف هذه الحقيقة الصحية.. ولم يعد من الممكن ان أعثر بسهولة على فتاة لم يسبق لها إقامة علاقة او تزوجت عرفيا من أحد الشباب فى النادى والمدرسة.

قصة ثالثة..

كانت كلما سمعت عن هذا الأسلوب فى الزواج-العرفى- لاتتوقف عن الهجوم عليه.. كانت تقول: ماالذى يدفع اثنين يحبان بعضهما إلى الزواج فى السر.. وكانوا إذا تحدثوا معها عن الظروف قالت أية ظروف تلك التى يمكن أن تعوق علاقة حب- ومن هى هذه المجنونة التى تقبل أن تعيش فى الظل.

لقد ظلت تقاوم حتى قابلت أحد رؤسائها فى العمل.. إنه متزوج من احدى زميلاتها فى الشركة، ولديه ولد وبنت.. وعمره أكبر منها بعشرين سنة.. لكن العلاقة تطورت خاصة أنه كان يعاملها برقة شديدة. يستشيرها فى كل شىء.. ولايعمل إلا معها.

وقد حذروها منه: «إنه دنجوان خطير»..

وكانت تسخر من هذه التحذيرات وتتهكم ممن يقولونها إلى أن وجدت نفسها وقد تزوجته عرفيا. عليها أن تعيش بثلاث شخصيات متناقضة.. : هى زوجة السر فى فراش شقة مفروشة. والزميله فى العمل.. والفتاة التى عليها أن تختار عريسا ملائما لأنها وصلت إلى سن الزواج.

وحين واجهته كان يرى ان معركته مع زوجته وأولاده أصعب وأخطر من المعركة التى تواجهها هى على ثلاث جبهات.. وانتهى الزواج العرفى.

قصة رابعة وأخيرة ..

إن ليلى كأى مطلقة شابة، كانت تبحث عن زوج يستر مابقى من آلام الأيام.. وكان هو رجل أعمال متزوج ولديه أسرة وأطفال.. تسبقه سمعته كرجل غارق فى العلاقات النسائية.. ورغم أن أسرتها رفضت الاسلوب البديل إلا أنهم قبلوا فى النهاية أن تتزوج بهذا السلوب.. وتم الزواج بموافقة الأسرة عرفيا.

كان عليها بعد فترة أن تواجه نظرات قاسية فى العمل حين أدرك زملاؤها أنها حامل.. وكان الحل الذى فرضه هو عليها أن تأخذ اجازة بدون مرتبا لمدة عام.. وقد وافقت على أمل أن يصبح الطفل القادم رابطا قويا بينهما، لكن هذا لم يحدث.. وبعد أن جاء الطفل.. أخرج الزوج آخر أوراقه، وأعلن الانفصال .. لأنها كشفت لإحدى زميلاتها عن زواجها العرفى.

إن المؤشرات الواضحة فى هذه القصص، التى توجد آلاف غيرها، تكشف عن عدة ملامح لصورة المؤسسة الحديثة والبديلة للزواج فى مصر يمكن أن نلخصها فيما يلى:

١- إنه لايوجد إطار عمرى محدد يمكن القول أن عنده يلجأ الناس فى مصر لحل خاص من المؤسسة البديلة.. لأن هناك حالات زواج عرفى بين مراهقين.. وهناك أيضا حالات زواج عرفى بين من هم أكبر.

٢- إنه لايوجد إطار بيئى خاص يمكن القول انه يقتصر على فئة معينة فى حدوده.. فالظاهرة منتشرة بين كافة الفئات والطبقات- بين الأغنياء والفقراء- وبين المثقفين وضعاف المستوى التعليمى.

٣- أن العذرية لم تعد شرطا لدخول هذه المؤسسة.. فكثير من زبائنها عذارى، وكثير من زبائنها غير ذلك.. والظاهرة تشمل فتيات لم يسبق لهن الزواج، ومطلقات ، وأرامل..

٤- إن المؤسسة قد تكون غطاء للهروب من قيود المؤسسة القديمة للزواج، ولكنها فى نفس الوقت تكون غطاء للاباحية والباحثين عن العلاقات المتعددة، بدون ضغوط خاصة، وبحيث يتوفر إطار دينى ملائم لما يمكن أن يحدث بدون ورقه الزواج العرفى.

٥- إن الدعاية المضادة والمستمرة منذسنوات ضد نظام الزواج العرفى- المؤسسة البديلة

للزواج فى مصر- لم تعطلها، وأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تدفع كثيرات وكثيرين إلى الارتماء فى أحضان هذه المؤسسة.

٦- إن الانثى هى الخاسر الأول حين تنهار أركان الزواج العرفى، وأن الرجل لايعانى من متاعب إلا إذا فرضت عليه ضغوط صارمة.. وأن الانهيار عادة مايحدث إذا علم أحد الأطراف المؤمنين بالمؤسسة القديمة، فيتدخل كى يفرض قواعدها على من رفضوها من الاصل.

هذه هى النقاط التى نراها- مؤقتا- فى هذه الظاهرة.. غير أننانتوقف كى نستعين بعدة شهادات، نقلت هى الأخرى من معالجات صحفية درست الظاهرة فى ظل غياب دراسات اجتماعية موثقة.

إن الدكتورة نجوى حافظ الباحثة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ترى أن السبب هو الخلخلة الموجودة فى المجتمع وعدم وجود تقارب أسرى بين الأبناء والآباء..

بحيث اصبح البيت مكاناً للقاء أكثر منه مكاناً للشعور بالصداقة والأخوة.. وهو مايؤدى إلى مواقف شاذة وقرارات مندفعة يتخدها الشباب ودون استشارة الأب والأم.

إنها ترى كذلك أن هذا نتيجة طبيعية للمنطق المادى الذى يسود العلاقات واستغراق الوالدين فى البحث عن مزيد من الدخل، وهو ماأدى إلى تباعد أفراد الأسرة، فى ضوء ضعف القيم ، وضعف التدريب على اتخاذ قرار سليم.

إنه رأى رافض للخروج عن أسس المؤسسة التقليدية للزواج.

وهو لايختلف كثيرا عن رأى آخر للدكتور يسرى عبد المحسن أستاذ الطب النفسى بجامعه الازهر: « هناك أسباب نفسية تدفع إلى هذا، وأبرزها ظروف المجتمع الحالية التى تدفع الشباب إلى أن يفعل أى شىء كى يحصل على حقوقه المشروعة، وأبرز هذه الظروف هى افتقاد الحرية الاجتماعية الحقيقية للتعبير عن الرأى الشخصى داخل الأسرة الواحدة ، وعدم الاختلاط بين الجنسين، وتعدد المشاكل الزوجية، وسوء الحالة الاقتصادية التى تعوق إتمام الزواج العلنى ومايترتب عليه من مسئوليات والتزامات.. خاصة المسكن».

ورغم هـذا فإنـه يرى: «ان هذا اسـلوب خاطـىء يسـىء إلى المجتـمع، ويتـسبـب فى انحدار قيمه ومبادئه.. ولـهذا فإنه محكوم عليه بالفشل قبل أن يـبدأ، لأنه ينافى المضمون الحقيقى للزواج وهو العلانية».

والواقع إن هذه هى أغـلب آراء العلماء الذين يطـلب رأيهم فى الموضوع لكـننى أثناء بحثى هذا فى أوضاع المؤسسة البديلة للزواج صادفت- رأيا مختلفا، صاحبته هى كريمان حمزة مذيعة التليفزيون المحجبة، التى بدت من أشد الناصرات لهذه المؤسسة البديلة فى التحقيق المسلسل الذى نشرته سهام ذهنى عام ١٩٩٣ فى مجلة «صباح الخير».

إن كريـمان حمـزة التى تعـقد ندوات عـديدة فى مـساجد ومنـازل ترى أن «انتـشار الظاهرة أمر حقيقى».. بل« إنه أكثر انـتشارا مما نتصور».. و «إننى أعرف حالات لاتدرى كم هى عددها، وإذ غالبا مايستشيرنى الشباب أثناء الندوات الدينية حول هذا الموضوع».

ودوافع تأييد كريمان حمزة لهذه المؤسسـة دينية بحتة:« إن هذا النوع من الزواج ليس سريا لأن بـعض الاصدقاء يـعرفون به، وفـى أحيان كثيـرة يتم الاحتـفال به، ربما لايـعلم الأهل ويغضبون.. ولكن غضبهم أفضل من غضب الرب إذا ماوقع الفتى أو الفتاة فى بئر الزنا».

إنها تقول: إن الجسد كالمعدة، يبحث إذا ماجاع عما يسد رمقه، المعدة الخاوية لاتفترق كثيرا عن الجسد الجائع- وبينما لاتجد الدولـة حلا لمشاكل الشقق ومعاناة الشباب الأخرى فإنه لايوجد حل آخر سوى الزواج العرفـى».. وتقول: «إن الأهل ينسون أن غدد الشباب تتطور فى سن المـراهقة وأنهم يكافحون ليتجاهلوا مشاعرهم الجديـده إلى أن تصرخ فى الحواس وتبحث عن الجنس الآخر».. «اعطوهم فرصة للحلال».

والواقع أن كـريمان حمزة لـم تخرج عن سيـاستها حـين أعلنت هـذا الرأى، ذلك ان لديها ابنة تزوجت وهى فى عمر السادسة عـشرة، وابنا تزوج فى السابعة عشرة، وآخر فى التـاسعة عشـرة.. والمفارقـة ان أيامنهـم لم يتزوج سـراً، وإنما فى حـفل عام علـى أحدث طراز.. وبالـتالى فهـى لم توافق علـى منطق المـؤسسة البـديلة إلا شفهـيا فقط.. ويـصبح كلامها هذا نـوعاً من الدعاية الدينـية، قبل ان يكون أى شىء آخر.. لاسـيما إذا أدركنا أن أوضاع الزواج السرى فى مصر تنشأ فقط لاسباب لها علاقة بالرغبة فى تلبية الاحتياجات

الجنسية الفائرة، ولاسيما أن الزواج المبكر إلى هذه الدرجة- سواء كان فى المؤسسة التقليدية او المؤسسة البديلة- لايسمح بفرصة لنمو المشاعر ولايتيح القدرة على اختيار الشريك على أسس ناضجة، بل إن قبول مبدأ الزواج المبكر على طريقة كريمان حمزة يعنى خضوع الشباب لاختيارات الآباء والأمهات وبالتالى وجودهم تحت سيطرة المؤسسة التقليدية.

هذه بعض تفسيرات وتبريرات انتشار مؤسسة الدعارة المقدسة والزواج بالنظام البديل فى مصر.. ولكن هناك سبب آخر أجده أنا أحد أهم وأبرز الأسباب فى تدعيم أوضاع هذه المؤسسة.. وهو السبب الخاص بالمؤسسة الدينية.

ذلك أنه لم يحدث أن وقف رجال الدين فى مصر مع حل بديل وتقدمى فى أى سياق كما فعلوا مع الزواج العرفى، وعلى الرغم من أن مساندتهم دائما مايكون سببها هو أنهم لايضعون اعتباراً لأدوات الدولة الحديثة- وهى هنا التوثيق، ويتعاملون مع القصة بمقياس بدوى أصيل، وعلى الرغم من أنهم- كعلماء تابعين لمذهب السنة- يهاجمون دائما زواج المتعة- الذى يقره الشيعة- إلا أنهم دعموا ووافقوا دائما على صيغ الزواج العرفى، فى نفس الوقت الذى كانوا يحذرون فيه من أضراره.

هذا التناقض يجب أن نرصده هنا بدقة.. لأن السؤال الأول الذى يسأله القادم الجديد إلى هذه المؤسسة البديلة هو: «هل هذا النوع من الزواج.. حرام أم حلال؟»

فى عام ١٩٨٠ اعترفت دار الافتاء المصرية- وكان المفتى وقتها هو الشيخ الراحل جاد الحق على جاد الحق- بهذا النوع من الزواج، بشرط أن يتحمل الزوجان الأعباء القانونية الناتجة عن عدم توثيق العقد.

كانت المناسبة قضية طلاق فى زواج عرفى معروضة على محكمة القاهرة الابتدائية.

فى أوراق القضية قالت الزوجة : إنها تطلب الطلاق من زوجها- موظف كبير- للضرر واستحالة العشرة بينهما.. «لقد تزوجته من عشر سنوات، وانجبت منه طفلة عمرها تسع سنوات، قيدت باسمه، وكنت كلما طلبت منه توثيق العقد يتهرب منى، ثم يسبنى ويضربنى لأتفه الاسباب». لكن الزوج استخدم قوانين المؤسسة التقليدية وطلب عدم سماع دعوى الزوجه لأنها لاتملك عقدا موثقا كما ينص القانون.

كانت هى المحاولة الأولى للحصول على اعتراف رسمى بوجود المؤسسة البديلة.

قد صدر هذا الاعتراف- تقريبا- لكنه لم يمنح المؤسسة الحديثه كل ماتطلبه.

وقد تمثل هذا الاعتراف فى رأى نيابة الأحوال الشخصية، كما جاء فى مذكرة- عاصم السيد رئيس النيابة الذى قال بالنص: « إن قاعدة المنع من سماع الدعوى يجب تفسيرها فى نطاق ضيق. ولما كانت الدعوى المنظورة دعوى تطليق فإن شرط عدم السماع لايرد على هذه الدعوى تطبيقا لقاعده أن المحكمة إذا لم تطلق هذه السيدة فليس أمامها إلا أن تتزوج رجلا آخر، وبذلك تكون قد جمعت بين زوجين فى آن واحد مادام القانون يمنع سماع دعواها بالتطليق فى الزواج العرفى. خاصة أنه نوع من الزواج موجود بالفعل فى مجتمعنا مشكلته قائمة.. ويتعين على المحكمة التصدى لهذه المشاكل».

وانتهت النيابة إلى أنه يجب تطليق الزوجه ، ورفض الدعوى بعدم السماع، لأن الدعوى المرفوعة هى دعوى تطليق وليست دعوى إثبات زواج.

وبالتالى فإن النيابة، ولأول مرة، وربما تكون الأخيرة، وضعت يدها على نقطة ضعف خطيرة فى طريقة تعامل المؤسسة التقليدية السائدة مع ماتقوم به المؤسسة البديله غير المعترف بها.. حين قالت: إن عدم سماع الدعوى يعنى الزوجة من حقها الزواج من آخر.. أى الجمع بين زوجين فى وقت واحد.

قبل هذه الدعوى كانت هناك سابقة أخرى حين لجأ أحد المحامين لحيلة وطلب من إحدى المحاكم ان تأمر الزوج العرفى بألا يتعرض لزوجته التى يرفض سماع دعواها لانها لاتملك وثيقة رسمية..

لكن هذا التحايل لايتم اللجوء إليه كثيرا. ويبقى الامر معلقا.

وإذا ماعدنا إلى القضية الأولى ورأى رجال الدين فيها فسوف نصادف التناقض الذى نتحدث عنه.. ألا وهو أن هناك اعترافاً دينيا بهذا الزواج، وعدم اعتراف فى نفس الوقت.

ففى هذه القضية قال الشيخ جاد الحق لجريدة الأخبار «عدد ١٧/ ٢/ ١٩٨٠..» : إن عقد الزواج العرفى يعنى عقد الزواج الذى تم بإيجاب وقبول مستوفيين باقى الشروط الشرعية من وجود شهود وعدم المانع الشرعى بين الزوجين، فإذا تم العقد على هذا

الوجه تحل المعاشرة شرعا بين الزوجين، ولكن إذا لم يثبت لدى المأذون توثيق العقد فإنه عند النزاع القضائى فى أى من شئون الزوجية لاتقبل الدعوى..».

أضاف الشيخ الذى اعترف بشرعية المعاشرة: «إن الزوجة هى التى قصرت فى حق نفسها حين لم توثق العقد، والشرع اشترط التوثيق، فإذا لم يحدث فإن الزوجين يتحملان هذا العبء وليس القانون .. اما النسب فيثبت بكافة الطرق فى وجود أو عدم وجود وثيقة، لأن «الولد للفراش».

إنه إذن رأى دينى يؤكد شرعية الزواج.. ونصيحة قانونية بأهمية وجود الوثيقة.

ومن هنا ولد التناقض عند عديد من رجال الدين، إلا قليل منهم اعتبر أن عدم وجود وثيقة يعنى عدم شرعية الزواج، لان وجود الوثيقة هو التزام بطاعة أولى الأمر.. غير أن هؤلاء قليلون للغاية. وبين هؤلاء وأولئك يتنوع التناقض فى الرأى الدينى حول شرعية وعدم شرعية الزواج العرفى.

وإليكم عدة أمثلة حول هذا :

١- الدكتور عبد الجليل شلبى الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية سابقا.. يقول:«أضرار الزواج العرفى أكثر من نفعه، وعادة لايقبلها الشرفاء من الرجال ولا الشريفات من النساء».. ويعنى هذا الرأى ان المتزوجين عرفيا هم غير شرفاء.

٢- الشيخ عطية صقر- رئيس لجنة الفتوى بالأزهر - اعتبر أن هذا عقد زواج صحيح، طالما استوفى الشروط، يحل به التمتع والتوارث.. وقال بالنص :«من هذه الناحية لاحاجة إلى توثيقه رسميا».. وقد كان هذا هو النظام السائد قبل أن تُعرف الأنظمة الحديثة للتوثيق.

إلا أنه أضاف : إنه زواج صحيح ، لكن له أضرار، وتترتب عليه أمور محرمة، مثل بقاء معاش الأرملة المتزوجة عرفيا، فى نفس الوقت الذى وجبت نفقتها على زوجها الجديد.. وهذا أكل للأموال بالباطل مَنْهِيٌّ عنه.

ثم قال إجمالا- معبراً عن التناقض فى وضوح صارخ: من اجل هذه الاضرار فإن الزواج العرفى ممنوع شرعا، مع صحة التعاقد، حل التمتع به، وقد يكون الشيء صحيحا

لكنه حرام.. كالذى يصلى وهو يلبس ثيابا مسروقه.. صلاته صحيحة ولكنها حرام لأنه سرق مايستر به عورته.. وكمن حج إلى بيت الله الحرام بمال مسروق..

٣- الشيخ أحمد حسن مسلم- عضو لجنة الفتوى- قال: هذا حرام.. حرام.. لأن الهروب من توثيق العقد بمعنى ان يكون بعيدا عن أعين الناس وعن الاسلوب الذى يعمل على الاستقرار لاسباب ففيه شىء ضار.. ولاتسمع المحكمة دعواه.

٤- الشيخ عبد الله المشد- رئيس لجنة الفتوى الراحل قال قبل أن يموت : إن ضعف التربية الدينية وعدم الحفاظ على التقاليد الشرقية المتوارثة وأزمة المساكن وأزمة الأجور سبب انتشار هذه الظاهرة. وأضاف: الزواج مسئولية ومشاركة.. وهذا الزواج ليست فيه مسئولية ولامشاركة.. ولايعتبر زواجا من الناحية الاجتماعية ولا التشريعية.. رغم انه علاقة شريفة إلى حد كبير!

٥- الدكتور أحمد عبد الرحيم السايح- مدرس العقيدة والفلسفة بجامعة الازهر- يقول: -الزواج ميثاق أصيل أقيم على ركائز التعارف والمودة والرحمة وكل زواج يخالف هذا باطل.. والفقه الإسلامى لايعرف زواجا سريا شرعيا.. هذا النوع اغتصاب .. عن طريق التحايل.

هذه بعض الأمثلة، وقد جمعتها من خلال تصريحات للشيوخ نُشرت فى الصحف بين عامى ١٩٨٠و١٩٩٦.. وهى بالإجمال تعكس عدة نقاط هى:

- إن كثيراً من الشيوخ يتجاهلون الدوافع التى تؤدى إلى هذا النوع من الزواج، وهم حين يتعرضون لها لايضعون فى اعتبارهم المبررات التى تؤدى إليه، كى يبنوا حكمهم عليها.

- بعض هؤلاء يصف هذا الزواج بأنه باطل.. دعارة.

- أغلبهم يعتبرها علاقة شريفة، ولكنها تخالف أعراف المجتمع.

- كثيرون منهم يقولون: إن الزواج العرفى حلال.. لكنه أيضا حرام.

- وهذا هو التناقض الذى نتحدث عنه، وهو تناقض مؤثر للغاية لأن هؤلاء أصحاب كلمة مؤثرة فى تحديد وضعية وأهمية مؤسسة الزواج البديلة فى مصر..

وايا ماكان الموقف الدينى، فإن هذا لم يمنع المؤسسة من أن تنمو، رغم كل الفتاوى.. وربما يعنى هذا النمو أن أعضاء تلك المؤسسة- ربحوا كثيرا من خلاف الفقهاء حول شرعية علاقاتهم ، واختار أصحاب علاقات الزواج العرفى الانتماء إلى الرأى القائل بشرعية العلاقة، وتجاهلوا فى نفس الوقت الرأى القائل بالعكس.

- وبالتالى فإننا أمام أزمة حقيقية..

أزمة اجتماعية واقتصادية..

أزمة قانونية..

وأزمة دينية!

الصورة الثالثة لحالات الزواج العرفى في مصر لاتختلف كثيرا عن القصص التى أوردناها فى بداية هذا الفصل عن أسواق الرقيق فى قرى صغيرة تباع فيها البنات لسائحين عرب.. إنها دعارة بكل معنى الكلمة.. متكاملة الأركان.. رجل يشترى متعة حرام.. وامرأة تبيع متعة حرام.. والثمن واضح.. ولكن الغطاء عقد زواج عرفى.. لكى يتم الهروب من مشاكل المطاردة البوليسية.

وسبب ظهور هذا الشكل يرجع إلى اسباب لها علاقة بتطور جريمة الدعارة فى مصر.. فمن الناحية التاريخية كان فيما مضى هناك مكان أو أكثر مخصص فى القاهره وغيرها لهذا العمل.. كانت هناك نساء تبعن المتعة فى حى كلوت بك، وفى حى الأزبكية.. وكان من الطبيعى - بل والقانونى- أن تقف بائعة الهوى فى الشارع بحثا عن زبون طالما أن معها ترخيصا بهذا.

لكن هذا الشكل القانونى الذى كان يخضع لإشراف من الدولة ممثلة فى وزارتى الداخلية والشئون الاجتماعية انتهى.. وصدر قانون تحريم الدعارة.. فرفع عنها الغطاء الرسمى.. وصار بيع المتعة الجنسية- بدون تمييز- جريمة. لكن هذا لم يلغ الجريمة من المجتمع.. بل زادت ونمت وانتشرت، وتعددت أشكالها وشبكاتها.. من نساء يصطدن الزبائن فى الشوارع.. إلى شبكات تصدير الراقصات إلى دول الخليج تحت غطاء إقامة الحفلات وإلى شبكات بيع المتعة متعددة الأطراف، غير المعلنة.

وبعض هـذه الاشكال يتم ضـبطه.. وكثيرمـنه يمر أمام جـميع الأعين بـدون عقاب.. لكن هذا التساهل لم يمنع الداعرات من إبتكار شكل صورى لتغطية نشاطهن حتى يفلتن من قضية مباحث الآداب.. إذا ضبطهن.. وحتى تنهدم أركان الجريمة.. وكان هذا الشكل المبتكر هو توقيع عـقد زواج عرفى مع الزبون، حتى تنتهى مدة تبادل المـنافع، وحتى تظهر الورقة فى حالة إذا ما «كبس البوليس»

وإليكم بعض النماذج:

« س.ع.» هى الاشـارة التى اخـتارتهـا جريده الـوفد فى عـدد ٢٦ أكـتوبر ١٩٩٤، حـين عرضت قصة سقوط شبـكة للزواج العـرفى، كانت بطلتها فتاة تحـمل هـذا الاسم «س. ع».. وشهرتها «منى».

إن منى مثل مئات.. بـل آلاف.. غيرها.. فقيرة.. نشأت فى حى شعـبى.. توفى والدها ولـم يزل عـمرها عامـاً واحداً فقط.. وكـان ان اختارت لهـا امها الخدمـة فى البيـوت كى تتمكـن من الإنفاق على بقـيه أشقائها الست.. فـخرجت من المدرسة.. وبعـد أن توقفت عن العمـل كخادمة عملت فـى مصنع حلوى.. ثم فـى محل ملابس.. وبعده فـى مصنع بلاستيك.

حين بـلغت الخامـسة والعشريـن تعرفت عـلى «حسن».. شقـيق جارتهـا.. وتطورت العلاقة.. وعرض عـليها الزواج.. لكنه طلـب منها أن تذهب معه ذات يـوم إلى شقة فى حى شبرا.. فذهـبت.. وهناك شربت معه بـعض كئوس البيرة.. فدارت رأسـها، وغابت عن الوعى .. وكان أن مارس معها الجنس وهى نائمة.

وعدها بالزواج.. فاطمـأنت.. وظلت علاقتهما معا طوال ثـلاث سنوات.. حتى سافر إلى الخارج.. وهرب منها.. وترك لها مايمكن ان تأتى به الايام من عذاب.

لقد تركت فيها هذه القصة استعدادا لأن تفعل اشياء كثيرة.

ومن هنا فإنها حين تعرفت فى سيارة أجرة على احدى السيـدات، وذهبت معها إلى كازينو نيلى، لم ترفض عرضا بالزواج من أحد السائحين العرب الأثرياء.. عرفيا.

فى اليوم التـالى كان اللقاء مع نفس السـيدة فى نفس الكازينو.. حيـث جاء العريس..

وحيث اختفت المرأه لمدة نصف ساعة، عادت بعدها بورقة زواج موقع من محام، وشهود، وتنتظر فقط توقيعها.. وكان أن وقعت على العقد.. وكان الثمن ٣٥٠ جنيها.

مدة العقد حسب الاتفاق الشفهى كانت أسبوعا. لكن «س.ع» لم تحتمل البقاء مع العريس أكثر من يوم واحد فى فندق خمس نجوم.. «لانه بدين».. وفى اليوم التالى عادت إلى الكازينو.. وتكررت القصة.

إن التفاصيل لاتختلف كثيرا فى بقية الحكايات.

وها هو اسم رمزى جديد «ر.م. هـ».. وهاهى صاحبته تروى قصتها المشابهة..

عمرها ١٩ عاما.. أبوها عامل بسيط.. أخوتها سبعة هى أكبرهم.. تركت المدرسة ايضا.. والاب لم يحتمل ذات يوم كل الأعباء فطرد الجميع من البيت «الأم والأطفال».. وعاش الجميع فى غرفه صغيره داخل قرية لايعرفها أحد.

بحثت عن عمل.. فقذف لها طريق البحث «بحنان».. طلبت منها أن تساعدها.. فأخذتها إلى بيتها.. هناك كانت ام حنان موجودة.. ومعها رجل كبير السن.. عرض عليها الزواج فورا.. وكان المقابل هو الوعد بتوفير مسكن وحياه ملائمة لأسرتها.. فلم ترفض..وبعد اسبوع اتضح لها انه متزوج.. وبعد صدام كان مطلوبا منها أن تخدم أولاده.. ثم طلقها بعد عذاب، بعضه أن قص شعرها، قليل منه أنه كان يطفىء السجائر فى جسدها.

بعد هذا وقعت فى طريق هناء.. ومن هناء إلى أمها.. ومن أمها إلى سائح عربى.. ومن الكازينو النيلى إلى شقة مفروشة فى المهندسين مع عقد زواج عرفى مدته خمسة أيام ثمنه ٥٠٠ جنيه.. ومن المهندسين إلى فندق فاخر مع سائح آخر، وعقد آخر لمدة أسبوع.

و «ن.ع» لاتختلف أبدا عن «ر.م. هـ».. أو حتى عن «س.ع».. عمرها ١٧ سنة.. واحدة بين تسعة أشقاء.. أمها ماتت وهى لم تزل طفلة.. أبوها تزوج من أخرى.. انجب منها خمسة غير التسعة..

هى أيضا تركت المدرسة، وحين بلغت السادسة عشرة قرر أبوها أن يتخلص منها

بزواجها من ابن عمها.. فلم تتحمل العيش معه.. كان يضربها بقسوة.. وكانت النتيجة هى الطلاق بعد شهرين فقط.. ومره أخرى حاول أبوها أن يزوجها من قريب آخر، لكنها رفضت، ثم هربت.

فى الاتوبيس تعرفت على وفاء.. أخذتها إلى شقتها.. وأقامت معها.. وكان الثمن المؤقت هو أن تبقى فى البيت لرعاية الأولاد حتى تعود وفاء من عمل لاتعلمه «ن . ع».

ولم يستمر هذا الوضع كثيرا.. فبعد أيام اصطحبتها وفاء إلى نفس الكازينو النيلى.. وجاء بعض العرب.. ودار الحديث.. ودارت الكئوس.. وعُقِد زواج بينها وبين أحدهم مقابل ٥٠٠ جنيه.. لمدة خمسة أيام. فى شقة بالعجوزة..

ومزقوا العقد.. وبعد أيام تم عقد جديد.. ثم آخر غيره.. توالت العقود وتوالى الأزواج كما توالت القصص والحكايات!

لكن الزبائن ليسوا دائما عرباً.. ففى بعض الاحيان تضبط شبكات يكون فيها الزبائن مصريين.

وهذه الصورة من العلاقات الجنسية التى تحاول أن توقع بنفسها إلى قلب المؤسسة البديلة للزواج.. ليست سوى نوع من المخادنة مدفوعة الثمن.

والمخادنة حسب التعريف الذى ننقله عن الدكتور محمد نيازى حتاته فى كتابه «جرائم البغاء».. مكتبة وهبة.. القاهرة. هى «رابطة تقوم على اتفاق صريح أو ضمنى، أساسه العاطفة المتبادلة أو المصلحة يستمتع كل من طرفيه جنسيا بالآخر خلال فترة المعاشرة أو تكرار الاتصال، تطول أو تقصر حسب الاحوال، ولايستلزم هذا الاتفاق نية الدوام ولا تتولد عنه حقوق أو التزامات يحميها القانون لمخالفة السبب الذى يستند إليه للنظام العام أو الآداب».

وبالتالى، فهى رابطة قلقة، رغم أن بعض الناس يظنونها زواجا قائما.. وهى ليست بغاء فى حالات كثيره لأن صلة المرأة ليست كصلة داعرة بخليط غير متميز من الرجال.

وهذا الشكل الذى ابتكرته شبكات الدعاره فى مصر وغيرها يعود بنا إلى أشكال تاريخية مماثلة..

فكما يقول نيازى حتاته فإن ظهور الخدينـات فى تاريخ العلاقات الجنسيه للناس ليس جديدا، إذ عرفه العبرانيون ومن جاء بعدهم، وكانت الخدينة فى بعض الاحيان لها حرمة الزوجـة، وتعاقـب على الخـيانة كـعقاب الزوجـة على الـزنا، وكانـت الكنـيسة والـدولة تسمحان بها أحيانا، ولـم يبدأ هذا الـشكل فى الاضمحلال إلا فى عهد الإصلاح الانجيلى فى أوروبا.

وفى أيام الاغـريق كانت الخديـنة من الإماء، وكانت تـتقاضى الحكـومة عليهـن رسما مقررا، وفى دولة الرومان كان على الرجل إذا حاول اتخاذ احدى السيدات خدينة أن يقر بذلك أمام شاهـدين.. وهو مايشبه إلى حد بعـيد مايحدث فى القرى المصـرية بين رجال عرب وفتيات ريفيات، يظن أهلهن أن هذا زواج، ويعرف السمسار والزوج أنه مخادنة.. أو دعارة تحت غطاء قانونى.

والواقع أن النساء الداعـرات اللواتى يوقعن عقدا صوريا مع رجـل مايستفدن من أن القانون لايعاقب على هذا، ليس فقط لـوجود العقد، ولكن أيضا لأن الدعارة حسب نص القانون تشترط الممارسة بدون تمييز مع أى عـدد من الناس كما قال حكم النقض الصادر فى ١٨ اكتوبر ١٩٥٤.

إن الصورة الأخيرة للزواج العرفى فى مصر تـكشف عن أن الإقدام على هذه الصيغة لم يكن مقصوراً فقط على فئات خاصة، أو طـبقات بعينها، وانما تؤكد أن مؤسسة الزواج العرفى ضمت فى بعـض الأوقات فنانين ومثقفين ومشاهير.. وأنـه تم اللجوء إليه كنوع من الحل الشرعى لعلاقة سرية بين سياسى معروف وامرأة من نوع خاص.

فى هذا السياق لايعـتبر الكتاب كل زواج تم بعيدا عن المأذون الـشرعى هو دخول فى عضوية هذه المؤسسـة، لأن الزواج يمكن ان يتم عند محام، ويُعلـن فى الصحف ، ويوثق فى الشهر العقارى دون أن يتميز بالصفات السرية المميزة لمؤسسة الزواج الحديثة.

وكمثال فإن الـفنانة يسرا تزوجت فـى منتصف التسعـينيات بدون مأذون من ملـيونير فلسطـينى لبنانى اسـمه فادى الصفدى، ولكـن عقد الزواج الخاص تم على يـد محام هو السفير السابق صـلاح بسيونى.. ورغم أن الصيغة عرفية إلا أن العقد كـان موثقا ومعلنا.. وبالتالى لاتنطبق عليه مواصفات الزواج العرفى العادى.

والواقـع المتكـرر يقول: إن بـعض الفـنانين والمـشاهيـر يلجـأون إلى هذا الحـل، وهو الدخول فـي مؤسسة الـزواج الحديثة، ليـس لأسباب لها عـلاقة برفض الأهـل، أو لعدم الوصول إلى مرحـلة البلوغ الاجتماعى بصـورتها التى حددناها من قـبل، ولكن لأن أحد الزوجين يكون بالفعل غير بالغ اجتماعيا من حيث كونه غير قادر على إعلان زواجه هذا، إما لضغوط إعلاميـة، أو لأسباب سياسية، أو لأنه لاينوى الاستمـرار فى هذا الوضع إلى مالانهاية.

هذا الواقع يـنطبق تماما على قـصه مغنية معروفـة-راحلة، كانت ملء السمـع والبصر حتى نهاية الستيـنيات، حين بدأت فى فرض عزلة إجبارية على نفـسها، بعد أن عانت من تراجع الحيوية والشباب بسبب تقدم السن. حتى ماتت فى عام ١٩٩٥.

حين ماتت نشر النعى فى جريدة الأهرام، وحيـن قرأ كثيرون هذا النعى ظهر فيه اسم ابن لها من مليونير راحل كان قد مات قبلها بعامين.. وحين مات هو لـم يرد فى نعيه اسم هذا الابن، الذى لـم تعترف به أسره المليونير حتى الآن.

إن هذا الابـن الذى يعـمل الآن فى فـندق خمـس نجوم شهـير وكبـير هو واحـد من ثمرات عـلاقة تمت بين المـليونير والـفنانة، ثـم أضفيت علـى هذه العلاقة صـفة الزواج العرفى، كنوع من الحل كى لايصبح الابن ثمرة فراش حرام.. لكن هذا لـم ينقذ الابن من رفض دائم من أسرة الأب.

لقد كان المـليونير أحد الضباط الأحـرار، وكان فيما بعد محـافظا للبحيرة، وفـيما بعد أيضا صار أحد أهم صنـاع السيارات فى مصر.. وقد نجح فى اقامه مـؤسسة فخمة ذات طابع عائلى مميز، لها شركاء فرنسيون، وصار العمل على قمة هذه المؤسسة مقصوراً على أبناء الأسرة التى خلفها المليونير الراحل فى كنف المؤسسة التقليدية للزواج.

ولاتوجد مصادر تريد أن تحـكى القصة التى نحن بصددها بوضـوح أكبر، لكن المؤكد أن العـلاقة كانت مـوجودة، وأن كثـرة ماتردد حولـها جعل الـشريكـين فى هذه العـلاقة يعلنانها على أنها زواج عرفى.. وانتهى الامر بدون الخوض فى تفاصيل ونزاعات وبدون إنكار نسب الابن الذى لـم يزل مرفوضا من الاسرة الأصلية.

ولكن لماذا نروى نحن هنا هذه القصة؟

إننا نرويها كى نشير إلى أن الطبقات المميزة فى المجتمع يمكن أن تقبل قيما مختلفة فى العلاقات الجنسية.. لكنها على الرغم من هذا التحرر الذى قد يصل إلى حد الإباحية ترفض فى نفس الوقت الصيغ غير التقليدية فى الزواج، وتفرض على نفسها قيماً وعادات كلاسيكية، إذا ماكان هناك إعلان عن علاقه من نوع ما..

نفس النتيجة يمكن الوصول إليها من خلال قصة نسب الفنانة المعروفة شريهان، والتى خاضت مع أمها صراعاً طويلاً فى المحاكم من أجل نسب الابنة لرجل أعمال راحل.. رفض الاعتراف بها، حتى حصلت على الاعتراف من القضاء.

والواقع ان هناك قصة أخرى سببت جدلا كبيرا على المستوى السياسى والاجتماعى، لأنها كانت تنتمى لمؤسسة الزواج الحديثة.. وهى قصة زواج المشير الراحل عبد الحكيم عامر عرفيا عن الفنانة برلنتى عبد الحميد فى دوله الرئيس جمال عبد الناصر.

لقد كانت هذه القصة واحدة من أبرز حالات الزواج الحديث المعترف بها فى طبقات المشاهير والسياسيين.. ولهذا نحن نعرض لها بالتفصيل، فهى تقريبا النموذج الوحيد الموثق تاريخيا.

حسب رواية عبد الله إمام فى كتابه «ناهد وعامر»- «دار الخيَّال- القاهرة -١٩٩٦»- فإن المشير عبد الحكيم عامر تعرف على الفنانة برلنتى عبد الحميد عن طريق صلاح نصر - رئيس المخابرات الراحل، حين أقام عدد من الضباط حفل شاى للمشير الذى كان عائدا من سوريا بعد الانفصال محبطا.. وكان هدف الحفل رفع معنوياته، ومشاركته أزمته النفسية. ويقول صلاح نصر: حين انتهى هذا الحفل أردت اقامة حفل ضيق للمشير تحضره نخبة من الاصدقاء، وفى هذا الحفل رأى عبد الحكيم عامر برلنتى لأول مرة.. ويبدو أنه قد بُهِر بثقافتها.

المفاجأة فيما بعد أن أحد ضباط المشير اكتشف بالصدفه أن العلاقة تطورت بين برلنتى عبد الحميد والمشير عامر. ذلك أنه كان فى زيارة ذات مرة لأحد البيوت التى كانت مصر

تستضيف فيها الخبراء الالمان فى الصناعات الحربية، وقالت له زوجة البواب أن الخواجاية وصلت . وقابل هذه الخواجاية فشكرته على طريقة إعداده للبيت، واختياره للمفروشات.. وحين قابل المشير قال له عنها: «بكره لما تعرفها تلاقيها طيبة، غير النظرة اللى انت فاهمها».

ويقول عبد الله إمام : إنه لاأحد يستطيع ان يجزم أن عبد الناصر - الرئيس الراحل - كان يعرف قصه زواج المشير عامر من برلنتى.. لكن برلنتى فى مذكراتها تنفى هذا.. وتقول انه زارهما فى بيت بالهرم.

والواقع أن قصه العلاقة- قبل أن يعلن عن أنها زواج- كانت قد صارت مثار أقاويل.. وفى هذا السياق يروى أن مسئول الشباب فى حى عابدين فوجىء بورقة تحت باب بيته مكتوبة على الماكينة تقول: إن المشير عامر يتردد على برلنتى عبد الحميد فى ڤيلا بالمريوطية.. وإنها على وشك أن تنجب منه . أسرع مسئول الشباب ونقل الورقة إلى قائد منظمة الشباب الدكتور حسين كامل بهاء الدين الذى ذهب بها إلى على صبرى.

ويقول صلاح نصر: إن على صبرى أرسل الورقة إلى شعراوى جمعة لإجراء التحريات.. وقامت أجهزة الأمن بفتح ملف تحريات.. وارسل الملف إلى جمال عبد الناصر فوضعه أمام المشير عامر.. وثار المشير لانه كيف يراقب نائب رئيس الجمهورية من ضباط ومخبرين بدون أمر الرئيس.. وطالب بإخراج شعراوى جمعة من الوزارة.. واخراج على صبرى من الاتحاد الاشتراكى.. بل وهدد بالسفر للاقامة مع اسرته فى اسبانيا.

بعد حرب ١٩٦٧ ، واستقالة المشير، ثبت أن برلنتى عبد الحميد هى التى طبعت الاستقالة ووزعتها على نطاق واسع فى مجلة الامة والنقابات العمالية وداخل القوات المسلحة.. وألقى القبض عليها.. وتم التحقيق معها فى المخابرات العامة.. ولكنها رفضت ان تتكلم إلا فى وجود جمال عبد الناصر أو من يرسله نيابة عنها.. فأرسل لها سامى شرف.. وقد قالت للأخير: إنها متزوجة بورقه عرفية من المشير عامر، وكانت تلك هى المره الأولى التى يعلن فيها النبأ.

وقالت اصلاح عبد الحميد فى تحقيق اجرى معها فى مارس ١٩٩٨ : إنه كان من امنيات برلنتى عبد الحميد طوال حياتها الزواج من شخصية شهيرة.. وأنها كانت تريد المشير خالصا لنفسها وتغير من كل شخص يعطف عليه المشير.. وأن علاقه المشير ببرلنتى كانت وثيقة للغاية فى الأيام الأخيرة حتى انه كان يطلعها على جميع تحركاته ويناقش معها أمورا سياسية.. وأن اسباب انتحار المشير حساسيته وخوفه من الفضيحة خاصة بعد أن علم أن المخابرات استدعت برلنتى ثلاثة أيام على التوالى».

ويقول عبد الله إمام: إن ثمرة هذا الزواج العرفى «عمرو» سُجل فى دفتر المواليد باسم عمرو محمد عبد الحكيم عامر.. وأنه نشأت مشكلة حول ميراث عمرو وحقه فى المعاش.. حتى ان عبد الناصر تدخل شخصيا لصرف جزء من المعاش من رئاسة الجمهورية للابن. وأضاف: بعد وفاة المشير لجأت برلنتى للقضاء من أجل الحصول على نصيب ابنها عمرو فى ممتلكات المشير الراحل لان الزواج العرفى وفقا للقانون لاتترتب عليه حقوق.. وتدخل مصطفى عامر وحل المشكلة وديا وأعطى عمرو حقوقه كاملة.

الآن هذه هى القصة ويمكن من خلالها أن نفهم عدة نقاط فى إطار وضع المؤسسة البديلة للزواج فى مصر.. هى:

١- إن المؤسسة عامة الانتشار، وأن اللجوء إليها يحدث حتى على مستوى كبار القيادات فى مصر.. الذين يتمتعون بالبلوغ الاقتصادى ولكن أوضاعهم تجعلهم بعيدين عن حالة البلوغ الاجتماعى التى تسمح لهم بإقامة علاقة زواج ثان علنى فى إطار المؤسسة التقليدية للزواج.

٢- إن سرية المؤسسة يمكن ألا يتم اختراقها، حتى لو كان المتزوج شخصية عامة، بدليل انه كان هناك تصور أن العلاقة بين المشير وبرلنتى غير شرعية.. وهذا لم يكن صحيحا.. وأن السر كان خافيا حتى على أجهزة المخابرات.. وفى حالة شخص بحجم المشير عامر، مما يشير إلى أحد معالم خطورة المؤسسة.. وهو السرية.

٣- إن جميع أبناء الزواج عن طريق هذه المؤسسة ليست لهم حقوق، وأنه لولا تدخل جمال عبد الناصر ماحصل عمرو عبد الحكيم عامر على معاشه، ولولا الترضية

الأسرية ماحصل على ميراثه.. فما بالنا بحالة أشخاص عاديين يقفون عاجزين أمام القانون، لأنهم لم يحصلوا على خطوة رئاسية، وتدخل بقرار سيادى صادر من أكبر وأهم رجل فى الدولة.

ربما تكون هذه النقاط الثلاث الأخيرة ختاما ملائما لهذا الفصل الطويل، ونقطة أخيرة تضع ملامح واضحة فى صورة المؤسسة بكل جوانبها، وبكافة مظاهرها، من الاغنياء إلى الفقراء، ومن المشاهير إلى العاديين، ومن الشباب الصغير إلى رجال فى عمر المشير عبدالحكيم عامر.

نهاية الصيام الجنسى

ظواهر ومستقبل مؤسسة الدعارة المقدسة

والآن ماهو مستقبل هذه المؤسسة البديلة للزواج؟

ثم ماهو موقفنا نحن من كل هذه الأوضاع الاجتماعية والدينية الحديثة؟

إن هذين سؤالان مهمان للغاية فى نهاية ذلك الكتاب كى نعرف أين نضع أقدامنا.

بداية.. نشير إلى أن العرض الكامل للصورة أظهر أن هذا الواقع المختلف لنظم الزواج ليس مقصوراً على مجتمع بعينه، ولادولة وحدها، ولاهو خاص بدين ما، أو محصورا فى مذهب عقيدى خاص.. ذلك أنه موجود فى مصر وإيران والسعودية وهو موجود أيضا فى لبنان والسودان وأفغانستان.. ومنتشر بين المسلمين سواء كانوا سُنة أو شيعة أو وهابيين.. وبين المسيحين كذلك.

وكما أنه لايخص أهل دوله بعينها، ولا أتباع دين خاص، فانه أيضا ليس مقصوراً على طبقة أو فئة اجتماعية، وانما هو موجود بين الجميع، بشكل يؤكد أن المؤسسة البديلة للزواج صارت وطيدة الأركان، ولم تولد بين يوم وليلة، ولن تنتهى خلال لحظات إذا ماصدرت فتوى مضادة أو قانون رادع.

وبعيدا عن هذه الصفة العامة. والخاصية الشاملة، لمؤسسة الدعارة المقدسة، فإننا يمكن أن نرصد فى الصورة الاجتماعية عدة ملاحظات نهائية على وضع المؤسسة فى المجتمعات التى رصد الكتاب الظاهرة فيها، وبحيث يمكن أن توحى هذه الملاحظات بمستقبل المؤسسة وأوضاع من دخلوها وخرجوا منها وقد يدخلونها مجددا.

أولاها: إن الأوضاع الاجتماعية هى التى تفرض على الشباب والعجائز الهروب من المؤسسة التقليدية إلى المؤسسة الحديثة.. هذه الأوضاع التى عبرنا عنها فى البداية حين اكدنا على التفاوت الزمنى الفادح بين البلوغ الجنسي والبلوغ الاجتماعى.. تفاوت يبلغ مداه سنوات عديدة.. قد تكون عشرين سنة، إذاماافترضنا تمام البلوغ الجنسى فى الخامسة عشرة وتمام البلوغ الاجتماعى فى الخامسة والثلاثين- إذا تم- وهو مايعنى أنه مطلوب من الشاب المؤمن والفتاة المؤمنة البقاء فى حالة صيام جنسى طوال عشرين سنة، والامتناع عن قضاء هذه الحاجة البيولوجية المهمة فى سبيل إرضاء قيم وقواعد المؤسسة التقليدية للزواج.

ولأن هذا مستحيل من الناحية العملية، فإن النتيجة المتوقعة هى: إما الإقدام على الإباحية الجنسية مع تمرد كامل على كل القيم الدينية والصحية، وإما الاستسلام لأمراض وظواهر جنسية خاصة أقلها ممارسه العاده السرية، أو- أخيرا- وهذا هو الحل الأكثر انتشارا- الدخول فى عضوية المؤسسة الحديثة للزواج، التى نسميها الدعارة الحلال بكل مافيها من سرية وبكل مافيها من تمرد وبكل مافيها من وقتية وبكل مافيها من عدم استقرار و بكل مافيها من تناقض، وبكل مافيها من خلط فى المفاهيم بين حكمة الزواج الحقيقية.. وهى تكوين أسرة، ومافى الزواج السرى من قيم خاصه ضد هذا المفهوم الأسرى.

ثانيتها: إن وجود هذه المؤسسة يعكس حاله فصام كبرى تعانى منها المجتمعات الشرقية بوجه عام.. بحيث صار هذا الفصام سلوك حياة.. فصام يسمح للموظف أن يصلى وأن يرتشى.. فصام يجعل النشال وهو فى طريقه إلى الاتوبيس يدعو الله أن يوفقه.. فصام يؤدى إلى قبول كبار الموظفين الحج على نفقه الدولة.. فصام يدعى فيه الناس دائما أنهم مع الأخلاق علنًا بينما هم فى الواقع ضدها على طول الخط.. فصام من خلفه يطالب المتطرفون بتطبيق الشريعه بينماهم يقتلون ويسرقون وينهبون ويغرقون فى بحار الدعارة المقدسة..

وهو حالة عامة «الفصام» لأنه موجود بين الجميع.. وفى كل الفئات. وقد أدى الدفاع الحاد عن الاخلاق من رجال الدين وموافقتهم الواضحة على الزواج العرفى.. أو رفض علماء السنة لزواج المتعة وموافقتهم على الزواج العرفى.. إلى ميلاد المؤسسة بأشكال أخرى فى دول يدعى رجال الدين فيها أنهم ضد الدعارة.

ثالثتها: وفى أحد جوانب هذه المؤسسة سوف نكتشف أن المسلمين والشرقيين قد دخلوا بالفعل فى واحدة من مراحل الإباحية الجنسية الغربية التى يرفضونها على طول الخط.. وهذه الظاهرة تتضح فى إيران اكثر من غيرها حيث زواج المتعة متاح بصورة جلية.

ومن هنا فإن النموذج الغربى المرفوض مطبق بالفعل.. وتطبيقه يعبر عن حالة تحايل كبرى.. وحالة عدم مواجهه للحقائق.. وحالة هروب.. وحالة تقليد، لكن تحت مسميات أخرى مختلفة، غير صريحة.. وهى حالة موجودة أيضا فى جماعات التطرف السنية فى مصر.

رابعتـها: إن المؤسسة الـدينية فى أغلـب الدول التى درسهـا الكتاب بدت عـاجزة عن الابتكـار، والاجتهاد، والابداع الفـكرى.. ولم تعد قـادرة على أن تجد الحلول المـلائمة.. خاصه فـى حاله المؤسسة الـدينية المسيـحية فى مصـر التى تفرض علـى التابعين لـها عدم الطلاق إلا بسبب الزنا، وتركت مشاكل تعقـيد العلاقات الزوجية تتضـخم وتكبر، دون حل، فما كان من بعض الاتباع إلا أن دخلوا المؤسسة البديلة، ومعهم أيضا حجة دينية فى مواجهـة الحجة الدينـيه للكنـيسة.. ويرون أن الزواج العـرفى لم يرد معـنى بتحريـمه فى الانجيل.

هذا العجز يؤدى بالضرورة فى أحوال أخرى إلـى ترك المؤسسة الأم، مع عدم التخلى عن التدين.. ففى الـوقت الذى عجز فيه الأزهر عن احتواء الأفكار الديـنية اندفع بعض الشباب إلى جماعـات التطرف.. وفى الوقت الذى عجزت فيه الكـنيسة عن أن تجد حلا لمشـاكل الزواج والطـلاق هرب بعـض المسيحـيين إلى مـذهب مسـيحى آخر، أو تـركوا المؤسسات الدينية برمتها،

خامسـتها : إن هذه الأوضاع التـى نمت فيها مـؤسسة الدعارة المـقدسة ساهمت فـيها بشكل واضح ثروات السـبعينيات الخليجية.. لاسيما وأن أصـحاب هذه الثروات برعوا فى التحايل الدينـى.. وآثروا تمامًا الجانب الداعر للغاية فى المؤسسـة الحديثة للزواج حين وجدوا فى العقود العرفيـة، والزيجات الصيفية، والعلاقات السرية شبـه الشرعية وسيلة لإشباع رغباتهم الجنسية الجامحة.

لقد كـان هؤلاء، ومازالوا، هـم أهم زبائن شـبكات الرقـيق الأبيض والـدعارة الحلال خلف عقود وهمية.. ودفعوا الدماء فى شراييـن هذه المؤسسة بإقبالهم على الزواج الخالى من الالتزامات، أو قبول الدعارة خلف أوراق الزواج العرفى لمدة أيام.

سادستهاً : إن الخاسر الأول فى هذه الظاهرة هى المرأة.. فهى «ضحية مكسورة الجناح» تخشـى العنوسـة فى زواج المسيـار السعودى.. وهـى ضحية بـلاحق فى الزواج الـعرفى المصرى.. وهى تواجه الاتهام بالزنا فى الزواج العرفى المسيحى.. وهى المطيعة المستغلة فى زواج الهبة عند جماعات التكفير.

آخرها : إن القوانين أيضا عاجزة عن أن تجد حلا ملائما، فلا هي ضد هذا ، ولاهي معه.. ولاهي حامية للحقوق .. ولاهي رافضة لها.

إذن وفي ضوء هذا ماهو مستقبل هذه المؤسسة؟

الواقع يؤكد أنها لن تنتهي.. وأنا شخصيا اعتقد أنها حل ملائم، طالما أنها لم تكن مؤقتة، وطالما أنها تلتزم الأركان الشرعية، وطالما أن الهدف منها ليس هو التربح من الدعارة.

إن الزواج العرفي حل حقيقي لمشكلة الزواج في مصر، ولكن قبوله يقتضي توافر شرط الشفافية والعلانية، واختفاء العلاقات السرية.. لكنه حل سيبقى غير مقبول اجتماعيا في ظل مفاهيم «البكارة»، وفي ظل حالة الفصام التي شرحناها طويلا..

ومن هنا فإن المجتمع مطالب بالبحث عن صيغه ملائمة علنية تنهي حاله الصيام الجنسي بدون السقوط في هوة الإباحية الجنسية المشرعنة.

وسيبقى الزواج الشيعي على طريقة المتعة حلا هو الآخر.. عندهم.. لكن الذي يعوقه دائما هو الاتهام السني للشيعه بالدعارة.. والخلاف الفقهي الحاد حول هذاالموضوع.

وقبول هذا الحل لايعني على الاطلاق أننا يمكن أن نقبل الزواج الشفهي، أو غير الموثق، ولايعني أننا نقبل الصيغة الداعرة للزواج السري.. ولايعني أننا نقبل الفتاوى الملفقة.. أو الآراء الدينية المتناقضة.. إنما يعني أننا نطالب المجتمع بحالة شفافية أكبر، وأن يتخلص من تناقضه، وأن يقبل الحل المفروض كبديل لحالة الصيام الجنسي، طالما أنه لم يتمكن من أن يجد حلا لمشاكله الاجتماعية والاقتصادية ، ويرفض في نفس الوقت- وهذا حق- الإباحية الجنسية.

٧

فى فراش الدعارة الحلال

حكايات من دفتر الجنس

تحت رعاية السفتاوي!!

يمكن اعتبار هذا الفصل ملحقاً أول للكتاب، ولهذا فإننى أوردته هنا بعد الخاتمة التى أعلن فيها الكتاب موقفه من الدعارة المقدسة، ومؤسسة الدعارة الحلال.

وهذا الملحق ليس سوى مجموعه قصص وحكايات حقيقية، حدثت بالفعل، تجسم بوضوح حجم وطبيعة ونوع المؤسسة التى ندرسها. سواء فى مصر أو غيرها.. وعند المسلمين وغيرهم. ولهذا فإن مجموعة القصص تتضمن حكايات من مصر وإيران، وروايات عن وقائع عند الشيعة والسُنة والأقباط.. كما لم يخل الامر من نماذج سعودية باعتبار أنها أحد أهم اسباب ترعرع مؤسسة الدعارة الحلال فى مصر، وهو أمر واضح للغاية فى القصة الأخيرة التى عنوانها «المتعة المصرية».

سيكون ملحوظا بالطبع أنه كان يمكن أن نورد هذه القصص فى الفصول الخاصة بها، غير أننا فصلناها فى ملحق خاص بها.. لسببين.. الأول: هو أنه ليس هدف الفصول الاساسى رواية القصص. والثانى: هو أن هذه القصص مجتزأه، تجسم حقيقة المؤسسة بوضوح.

سيكون ملحوظا كذلك أن القصص تخص ضحايا النساء.. وهذا طبيعى.. لأن المرأة هى الأكثر تضررا من هذه المؤسسة التى من الواضح أن الذى خلقها فى الأساس هو الرجل عموما.. ورجل الدين بالذات ولأن هذه القصص لو لم تكن لضحايا ماكانت ستكشف، إذ أن هناك قصصا غيرها رضى أصحابها بكتمانها لأنهم راضون بوضعهم فى مؤسسة الدعارة الحلال.. الدعارة المقدسة.

دعارة بدون آثار جانبية

اسمها زهراء خانوم

عمرها ٥٤ سنة

هذه السن أعطتها حصانة كى تمارس الدعارة الحلال تحت ستار زواج المتعة بدون أية آثار جانبية.. لقد تخطت سن اليأس.. لم تعد تنتظر مثل كافة النساء ماياتى كل شهر. وبالتالى فهى جذابة جداً لعديد من الرجال.. زواج المتعة منها .. متعة. لايعنى أنها سوف تنجب وتترك وراء فترة الزواج القصيرة مشاكل لاحصر لها.. وبدون عازل طبى أو مانع حمل!.



وبالنسبة لها فإن هذه السن أعطتها ميـزه خاصة جدا، فهى تستطيع أن تتزوج من عشرة رجال فى يـوم واحد.. بدون أن يكون مـطلوبا منـها أن تقضـى فتره العدة بـعد كل زواج وقبل أى زواج مؤقت جديد.

إنها امرأة مـتعلمة، تعـيش فى مدينه قم، تـلك المدينه المقـدسة عند الشيـعة فى إيران، كانـت زوجة لضـابط فـى القوات الجـوية الايرانـية، سـاقه حظـه العاثـر لأن يكـون أحد المشاركين فى خطة قلب نظام الحكم.. وكانت الـنتيجة إعدامه.. فترملت الزوجة، وبقيت بلا معاش مادى أو جنسى.

لم يكـن الجنس - بعـد موت الزوج مُلحـاً وضاغطاً مـثل الفقر، فـقدمت إلى الـسيد ريشـهرى وزير المخابـرات الايرانية- حـيَن ذاك- طلبـاً، تمنت فيـه أن يصرف لهـاراتب زوجها الـذى أصدر الوزير حـكما بإعدامـه. لكنه رفـض.. وبرفضه بقـى جيبهـا خاويا، ومعدتها بلا طعام، وسريرها بلا رجل.

وكان الحل هو الدعارة الحلال.

زواج متعة.

ليس مـرة أو مرتين، بـل مرات عديدة، حـتى صارت تحتـرف هذا النوع مـن الزواج، وأصبحت مهنتهـا التى تأكل منها قوت يومها هى «الدعارة الحلال». حـتى أنها تقول: منذ توقفـت الدورة الشهرية وأنـا أتلقى عروضا مـتزايدة لزواج المتعـة، الرجال يبحثـون عنى وغالبا ماأتزوج رجـل دين، أو طالبا فى إحدى حوزات قم لمدة ساعة مـقابل ألف أو ثلاثة آلاف تومان.

والطريف أنها حصدت ذات مرة عدد من تزوجتهم فى الدعارة الحلال، فوجدت انها تزوجت من أحد آيات الله.. وعشرين رجل دين، وخمـسة تجار، ورئيس مستشفى، ونحو بضعة مئات من طلاب الحوزات الدينية.

ولهذا فإنها تنوى أن تنشر مذكراتها مع كل هؤلاء.

وقد قالت لعلى نور زادة فى مـجله «المجلة» (٢٠/ ١/ ١٩٩٦)- راجع الفصل الأول: إنها تحمل ذكريات جميلة فى قلبها للطبيب الذى تزوجته فى مدينه قم:

«كان وسيـما ومؤدبا ، عـاملنى باحـترام ومحبـة، كان يقرأ لى الاشـعار، ونستـمع إلى

شجريان و سيمفونيات بيتهوفن، قضيت معه ثمانية أشهر، لكنه اضطر لأن يغادر قم بعد أن أدركت زوجته حقيقة العلاقه بيننا».

«انني أيضا لاأنسى زواجي من حجة الاسلام الذي لن أذكر اسمه».

«منحني لقب «هايده» لأنني اشبه مطربه إيرانية راحلة لها نفس الاسم، وكان رجلا مختلفا، له سلوك في شقتي لايشبه سلوكه الذي يعرفه به الناس خارج الشقة، في الخارج كان هو القاضي العابس الصارم الذي يصدر أحكام الإعدام بسرعة البرق.. وفي السرير داخل الشقه كان يصبح دنجوانا عاشقا، يحب الرقص والغناء والأفيون».

«هذا الرجل أعطاني مائه ألف تومان هديه في عيد النيروز».

ورغم هذه الذكريات الجميلة، إلا أنها لاتنسى الأيام السيئة:

«ذات يوم تزوجت طالبا تركيا في مدرسة «حقاني» بمدينه «قم».. لم يتمكن من أن يمارس الجنس معي، فشل في أن يدفع قضيبه للانتصاب، وحين يأس بعد ساعة.. ترك البيت.. ولم يدفع الصداق».

إن الدعارة الحلال فيها أيضا مواقف عديدة كما في الحرام.. وكما يمكن أن تقابل العاهرة زبونا لايدفع ثمن النوم.. يمكن أيضا أن تقابل زوجة المتعة من لايدفع مايسمى «بالصداق».

زواج باطل !

كان يمكن أن يبقى السر محفوظاً سنوات طويلة أخرى، بعد أن بقي طي الكتمان سنوات طويلة .. قبلها.

لكن هذا لم يحدث.

وانتهى الأمر بفضيحة في محكمة الجيزة الابتدائية.

البدايه كانت مثل أي بداية في ملف الدعارة الحلال.. في قرية الصف.. حيث كانت «سيدة» تعمل خادمة في بيت تاجر قطع غيار سيارات.

صبية، صغيرة، نضارتها لاتقارن بذبول السيدة صاحبة المنزل- الزوجة- وكان جمالها

مدفوناً تحت أتربة الفـقـر.. لكن الزوج الذى كانت عيناه لاتتوقفـان عن مراقبة الخادمة فى كل لحظة، أدرك سر الجمال المدفون خلف تعب الأيام .. وسرعان ما أقترب حتى التصق.

ولأنها لم توافق على العرض الأول.. وافقت على العرض الثانى.

العرض الأول هو الجنس فى الحرام.

العرض الثانى كان: الدعارة .. الحلال.

وسرعان مااختـفت الخادمة من بيت قـريه الصف، وخلف وهم ورقة الـزواج العرفى تحولت الفتاة الفقيـرة إلى سيدة فى شقة سرية فى قلب القاهرة.. شقـة مفروشة.. دخلتها الخادمة تسبقها نظرات سمسار خبير لم تكن فيها- النظرات- أيه لمحة إحترام.

لكنها لم تفهم معنى هذه النظرات فى تلك اللحظة.

كانت تعتقد أنها زوجة.

وكان الزوج يعتبرها محظية.

وكان السمسار يرى أنها داعرة.. وإن كانت ليست لبعض الوقت.

والواقع أن الصراع بين طرفى القصة فيمـا بعد كان محاولة من كل جانب أن يفرض وجهة نظره على العلاقة.. هو يريد أن تبقى له سريراً وثيراً مؤقتاً وبعيداً عن أشواك البيت فى «الصـف» حيث لايجد نوع «الجـنس» الذى يريد.. وهى تحـلم بأن تكون تلـك علاقة زوجية سليمة، خاصة أنه وقَّع أمامها علـى عقد الزواج الذى أعده محام محترف لم يجد أدنى صعوبه فـى أن يعثر على شاهدين، لـم يكن اى منهما يعرف أى شـخص من الذين لهم عـلاقة بالعـقد.. حتى المحامـى الذى دفع لكلـيهما عـشرة جنيهـات مقابل الـشهادة وتدوين بيانات البطاقة الشخصية.

إن الزوج لم يـكن ينوى أن تـستمر القـصه طويلا، كان مـتأكداً أن هذا الـذى يحدث سوف يكـون مؤقتاً مهمـا طال عمر هذا الـزواج العرفى.. وكان يـتصور أنه حين إحـتفظ بصورة واحدة من عقد الزواج معه فى جيبه قد أمسك بكل الخيوط فى يده.. وأنه يستطيع أن يمضى هاربا بعيداً عن الخادمة فى أى لحظة.

لكنه فى الواقع كان يتوهم.

ذلك أن العلاقة بين الرجل والأنثى، حتى لو كان مدخلها هو الدعارة المستترة، لاتُحكم فقط بورقة أعدها محام يتستر على مايعرف أنه لن يكون صحيحا.

فبمضى الوقت صار تاجر قطع الغيار أسيراً لهذه الفتاة التى كانت خادمة زوجته.. أسيراً إلى درجه العبادة، حتى أنه تصور ذات يوم أنها لجأت للجن، وعملت له «عملاً».. وبناء على هذا التصور فإنه بدوره لجأ لمحترفى هذه الحيل، وطلب منهم أن يفكوا هذا «العمل».

ومن المؤكد أنهم فشلوا، ليس فقط لأن الجن لايمكن أن يحكم سير العلاقات العاطفية، ولكن لأن الزوج كان بالفعل يحبها.. رغم أنه قاوم.. ورغم أنه حاول الابتعاد.. ورغم أنه لم يكن يترك قطعة من ملابسه فى الشقة المفروشة كى لاتكون «قطرا» فى عمل جديد.. ورغم أنه اقنع نفسه بأنه شبع تماما من الجنس مع هذه المرأه، وأوهم نفسه بأنه حين يقيم علاقات مع أخريات غيرها يمكن أن يهرب ويقطع عقد الزواج وينتهى الأمر.

لكنه كان دائما يعود.

وقد كانت هى تدرك بفطرة نقيه طبيعة مايحدث.. ولهذا فإنها كانت فى كل مرة يعود إليها بعد غياب طويل تفيض عليه بمزيد من المشاعر الناعمة والعواطف الجياشة التى سرعان مايغرق فيها، رغم أنه يقاوم أحاسيسه ظنا منه أن هذا عمل سحرى جديد.

فى واحدة من هذه المرات أثمر اللقاء عن طفل.

ولم يعترض

رغم أن هذا لم يكن مدرجاً على الإطلاق فى جدول أعمال العلاقة الذى تصوره حين تزوج تلك الفتاة..

ولم يطلب منها إسقاطه.

رغم أنه كان يشترى لها وسائل منع الحمل بنفسه.

فى واقع الأمر كان يدرك أنه لن يبتعد عنها أبداً.

وقد استغلت هى تجاهله لقصة الطفل، وحالة الهدوء التى لبسته بعد أن عرف

بالحمل، فطلبت منه أن يحول هذه العلاقة إلى علاقة محترمة..طلبت منه أن يعيش الطفل في إطار شرعي.. أن يتربى في كنف أب طبيعي بدلا من أب تشعر أمه بأنه يمكن أن يتركها بين لحظة وأخرى..

وتحول الزواج العرفي.. إلى زواج رسمي.. استبدل المحامي بالمأذون.. والورقة الوحيدة بوثيقة زواج معترف بها.. وإن بقيت الزوجة في نفس الشقة المفروشة، وإن بقيت العلاقه سرية لايعرف عنها أحد شيئا بناء على طلبه.

بعد ذلك، لايعرف أحد كيف إنقلبت مشاعر الزوج رأسا على عقب، كيف لم يعد يطيق هذه الزوجة التي كان يعاملها معاملة العبد للإله، كيف ارتوى منها تماما إلى حد أنه قرر أن يتخلص منها تماما، وبأي شكل ، وفي أسرع وقت، وبدون أية آثار جانبية.

إنها حالة رجل انتهت نزوته.. كان يريد أن يرتدي ملابسه ويذهب بلا عوده.

لكن المشكلة التي واجهته هي أنه في لحظات «الأسر» العاطفي سقط في فخ قانوني حين وقع على مؤخر صداق قدره خمسون ألف جنيه.. إنه فخ له عديد من الآثار الجانبية بينما هو يريد أن يقطع العرق ويسيح الدم».

مرة أخرى ظهر المحامي.

كان الهدف هو البحث عن طريقة للهروب بدون أن يدفع الزوج أي شيء .

وفي محكمة الجيزة الابتدائية طالب الزوج « ببطلان عقد زواجه من زوجته، لأنه اكتشف أن زوجته سبق لها الزواج بعقد عرفي وأنجبت طفلا بدون مستندات تدل على نسبه».

قال الزوج في أوراق الدعوى: « لقدخدعتني، اكتشفت انها انجبت طفلا من زواج سابق، وليست معها أوراق تثبت ذلك، وبهذا فهي أدخلت عليَّ الغش والتدليس، مما يترتب عليه بطلان عقد الزواج»

وبهتت الزوجة، وفاجأت المحكمة بالقصة كاملة.. قالت: إن الاب الحقيقي للطفل هو الزوج نفسه، وأن الزواج العرفي كان معه هو، وأنها طلبت منه « أن يحول الزواج العرفي

إلى زواج رسمى على يد مأذون فوافق.. لكن خلافات كـثيره بينهما دفعته لأن يدعى هذا الذى يقوله، لأنه يريد ان يطلقنى بدون أن أحصل على أية حقوق شرعية».

المفاجأة الأهم فى هذه القصة كانت متمثلة فى رأى المحكمة.

لقـد تجاهل الـقضاء القـصتيـن تماما. وقـال الحكم الذى رفـض دعوى الزوج وحـكم بصحـة عقد الزواج: «المـقرر شرعا أن الزواج الـباطل هو الذى فـقد ركنا مـن أركانه أو شرطـا من شروط إنعـقاده. وأركان الـزواج التى أقرهـا المشرع هـى: الإيجاب والقـبول، شروطه هى إتحاد مجلس الإيجاب والقبول. وإن كـان العاقد (المأذون) صبيا غير مميز أو جنونا أو لو عقد الرجل على إمرأه محرمـة عليه شرعاً أو متزوجة بآخر فالزواج فى هذا كله باطل ولايترتب عليه شىء من آثار العـقد الصحيح فلايحل به دخول بالمرأة ولايجب به مهر ولانـفقة ولاطاعة ولايثبت بـه توارث، ولايقع فيه طلاق لأن الـطلاق لايجوز إلا بزواج صحيح».

وانه « لمـا كان طلب الـزوج ببطلان زواجـه مؤسسـا على انه اكـتشف بعـد الزواج أن لزوجـته إبنا دون أن يـكون معهـا وثيقـة زواج فهذا الادعاء- حـتى وإن صح- لـيس من الأسبـاب التى تؤدى إلـى البطلان مـادام الثابت أن الـزوجة وقت زواجهـا كانت خالـيه، وليست فى عصمة زوج آخر، ويكون زواجها قد إنعقد مستوفيا أركانه وشرائط انعقاده».

زواج قبل الطلاق

مسيحية

إنها الآن فى الخامسة والأربعين

قبل نحـو ربع قرن، حين كانت فـى العشرين، دفن أهلـها صباها فى قبـر رجل كانت ترفضه.. كان يـكبرها بخمس سنوات.. عامـل بسيط فى أحد المطاعم.. ولـم تـكن به ميزة واحدة يمكن أن تجذب إليه أى انثى.. ولقد رفضت.. وتمردت.. واعلنت العصيان.. لكنها فى النهاية.. وبسبب الضغط الشديد تزوجته بأمر الأهل.

لم يكن زواجا ، كان جحيماً.

وكانت الحالة النفسية التى أحضرتها من هذه العلاقه كـافية لأن يكون البيت قـطعة من

جهنم.. لم تشعر أبـدا بالسعادة معه.. كانت تمقته.. لاتطيقه.. ولـم تستطع أبدا أن تفرض على نفسها قبول منطق الأمر الواقع، خاصه أنه كان فقيرا، لايقبض أكثر من ٦٠ جنيها في الشهر.. فصار فقر الحياه والعواطف معا.

وسط هذا مضت السـنوات.. ومضت بجانبها المتاعب.. وتـزايدت أعباء الزوج فوق نفسها وفي داخل جسدها.. فأنجبت منه أربعة أطفال.. هم -رسميا- مقيدون في مدارس مختلفة.. لكنهم في الواقع يرمحون فـي الشوارع يبحثون عن لقمة عيش عجز الأب عن أن يوفرها.

ولايعرف أحد لماذا توقفـت عن الصبر على هذه الحالة فجأة.. ولمـاذا بعد ٢٢ عاما من الزواج المـتواصل دبت الحـياة في جسـد تمردها الذي ظـن الجميع أنـه مات منذ سـنوات طويلة.. لايعرف أحد السبب.. لكنها فعـلا أعلنت الثورة، وطلبت الطلاق من المحكمة.. وقوبل الطلب برفض شكلي وموضوعي.

إنفصلت عنه..

فقد خـلقت الدعوة الـقضائيـة فجوة هائلـة لايمكن في وجـودها أن تعود إلـيه.. وقد كانت في الواقع تـريد هذه الفجوة.. ولاتريد أن تعود مره أخرى.. ووجـدتها فرصة كي تهرب من الجحيم.

ويبدو أن تمردها هذا لم يـكن مقصوراً على البيت الذي كرهتـه دائما.. وإنما امتد إلى الجميع.. فتمردت على الأهل.. وعلى سلطة الكنيسة.. وعلى الأبناء.. وعلى الحكم الذي رفض طلب الطلاق، فأستأنفته.

لكنها لـم تنتظر حكم الاستئناف.. وتزوجت رجلا آخر.. وضربت عرض الحائط بكل قيم وتعاليم الكنيسة.. وقبلت أن تقيم علاقة الزواج الجديدة قبل أن يتم الطلاق من الزوج الأول.. وبورقه عرفية.

لـم يهـمها ماهو رأي الـكنيسة، ومـاهو رأي الناس.. الـذي همها هو أن تجـد -أخيرا- رجلاً وسيماً له راتب مناسب.. لايجهد ذهنها كل يوم في الطريقة التي يمكن ان تدير بها شئون حياتها.

تقول: «اعرف انهم يقولون إن الزواج العـرفي حرام.. ولكن لايوجد نص في الانجيل

يقول «لاتتزوجى عرفيا». وتقول أيضا: أيهما أفضل .. ان انحرف أنا وأبنائى وأتاجر بأجسامهم فى الدعارة. أم أعيش تحت سقف واحد مع رجل فى الحلال؟

لقد تزوجت منذ ثلاثة أعوام، ولكن حكم الطلاق لم يصدر إلا من عام واحد فقط، وهو حكم غير مقبول كنسيا.. لكنها فى الواقع تمردت على كل شىء.. حتى الكنيسة!.

البحث عن فتوى !

هذه قصة فنانة مصرية يمكن أن تدرج ببساطة غير مخلة فى ملف الدعارة الحلال.

ليس فقط لأن زواجها المتكرر كان دائما زواجاً من أجل المال، ولكن لأنها أدخلت ذات مرة نفسها فى ورطة دينية تستوجب إصدار فتوى كى تتزوج نفس الرجل من جديد، مخالفة بذلك كل مايقوله الدين، وكل ماتنص عليه الشريعة.

إنها فنانة قررت ذات يوم، ومن أجل الزواج، أن تعتزل الفن، وتتحجب، وتنهى مشواراً طويلاً بدأ وهى فى السادسة عشرة من عمرها بطريقة قسرية ومفاجئة.

فى البداية تزوجت من فنان مجهول، لم تستمر علاقتها به طويلا، وسرعان ماتم الطلاق لأسباب لها علاقة بأن نجمها سبق نجم الزوج.. وبينما هى كانت تتقدم فى عالم الشهرة والأضواء.. كان هو باقيا لم يزل فى مكانه يعانى من ضعف الموهبة والفقر.

الزواج الثانى كان فى بداية الثمانينيات.

الزوج رجل أعمال، متزوج، ولديه أبناء، ولكن هذا لم يمنعها من أن تتزوجه، وتنجب منه إبنها الوحيد ، وسرعان ماجاءت المشاكل.. فانفصلت عنه، وعاشت فى شقة خاصة فى نفس المبنى الذى يعيش فيه الزوج.. وعن طريق فنانة صديقتها تعرفت على محام قيل لها انه سوف يحصل لها على حريتها من الزوج رجل الأعمال.

وقد كان.

وسرعان ماعادت الفنانة بعد الزواج الثانى إلى العمل من جديد، فاشتركت فى أكثر من فيلم، وأكثر من مسلسل.. لكنها عادت بسرعة مرة أخرى إلى هواية الزواج من رجال الأعمال.

فى هذه المرة كان الـزوج شبه ملياردير، وكان الزواج مـنه أمنية كثيرات.. لكـن حياتها معه لـم تكن مستـقرة.. إذ تزوجته وطـلقت منـه ثلاث مرات خلال عام واحـد.. وهكذا وصلت سريعا إلى الفخ الدينى الذى يحرم الزواج من نفس الرجل مرة جديدة.

قبل أن يتم الطلاق كانت قد تحجبت

وبعد أن تم الطلاق سافرت للعمرة

وبيـنما هى هـناك تحاول أن تجد حـلا للعـودة إلى الزوج الثـالـث كان الزوج قـد تزوج بالفعل من فنانة غيرها.

فى المدينه المنورة قـابلت المحامى الذى نجح فى أن يحصل لهـا على الطلاق من الزوج الثـانى. وفى القـاهرة ذهبت إلـيه تستـشيره فى شـراء قطعة أرض.. فـتطورت العـلاقة ، وصـارت زواجا.. سرعان ماانتهى بعد ١٥ يوما فقط.

وكما تم الزواج سـريعا، والطلاق سريعا، كـانت العودة لنفس الزوج بـشكل أسرع.. وتم الزواج للمرة الثانـية بعد عدة أشهر.. وخلال عدة أشهر تالية كـان الطلاق الثانى قد وقع، وتم الإتفاق على أن تبقى العلاقة بينهما مجرد علاقه ود وصداقة.

لكن الواضح أنهما لم يستطيعا البقاء هكذا كثيرا..

ففى خلال إسبوعين تم الزواج بين الفنانة والمحامى للمرة الثالثة.

وسافر الزوجان إلى العجمى لقضاء شهر العسل. وخلال شهرين كانت الخلافات قد عادت، وعاد مـعها الطـلاق الثالث الـذى قيل عنـه فى وثيقـة طلاق اتمها مـأذون جاردن سيتى: «إنها طالق منى واعـترف بأن هذا ثالث طلاق وقع منى عليها لسبقه بـطلقتين قبله، فصارت الزوجه مطلقة مـن زوجها طلقة ثالثة ببينونة كبرى لاتحل لـه من بعد حتى تنكح زوجا غيره».

لكن هذا لم يعطل تـفكير الفنانة والمحامى فى البحث عـن طريقة للزواج مرة أخرى.. وكانت الـطريقة المـطلوبة هـى البحث عـن فتوى تؤكـد بطلان الطـلاق الثالـث، ومـن ثم الزواج من جديد!!

لكن الفتوى لـم تصدر بعد.

الحل .. هو الصمت !

أمام غرفة العمليات الجراحية فى مستشفى الجلاء لم يكن هناك أى شخص يهتم بأن يسأل عن نوع المولود، أو صحة الأم.. هكذا بدت الحياة غير عابئة بوصول ياسمين .. هذه الطفله البريئة التى حملتها الممرضة من غرفة الجراحة إلى غرفة الأطفال الرضع دون أن يعترض طريقها أحد بسؤال، أو رغبة فى كشف وجه الطفلة لاحتضان ملامحها البكر.

على الفراش كانت آلام الولادة تفارق الام، فى نفس الوقت الذى تأتيها آلام الذكريات المرة، حين اجترت أحاديث والد ياسمين، ووعوده بالحياة الرغدة، والعيشة الناعمة .. كان يقول لها: «سوف تتركين هذه الغرفة الحقيرة أنت وأمك، وتسكنان معى فى أرقى أحياء القاهرة.. وتسير حياتك كما تشائين، وليس كما تحلمين»..

لكن هذا لم يحدث.. فقد عقدت الحياة معها عقداً مؤداه أن تأخذ منها ولاتعطى.. أن تمنحها الحزن دائما.. وأن تحجب عنها السعادة فى كل الأحوال. وبالتالى فإنها حين وثقت فى كلماته كانت تخالف عقد الحياة معها، وكانت النتيجة أن طبق عليها الشرط الجزائى.

بعد أن تم كل شىء.. اتضح أن كل شىء لايساوى شيئا.

معها ورقة، عليها توقيع رجل قال: انه الزوج، ورجل آخر قال انه محام، ورجل ثالث ورجل رابع قالا أنهما شاهدان.. ولم يكن لهذا كله أى قيمة .. فقد تركها بعد أن امتص رحيقها.. وتركها بعد أن ترك لهاالحزن والألم وطفلاً يتحرك فى الأحشاء.

وتوقفت حركه الأحشاء ، إذ ولدت ياسمين.

ولكنها ولدت وولدت معها مشاكل عديدة.

لقد أنكرها الأب. فهو لايريد أن تعرف زوجته الأولى أى شىء عما حدث.وكان الحل هو اللجوء للمحاكم.

غير أنه لم يكن حلا.. كان مشكلة جديدة .

فالزوج أنكر العلاقة برمتها.. والمحكمة لاتعترف بهذه الورقة التى تسمى عقد للزواج العرفى.. ولم يثبت نسب «ياسمين»- اسم الطفلة- وكانت النتيجة أن قرر الزوج

الانتقام، وقدم إلى المحاكم شيكات عليها تـوقيعات مزورة من الزوجة- فظلت تواجه فى كل يوم محاولة لإدخالها السجن عقابا على إصدار شيك بدون رصيد.. لكن القضاء كان دائما ينقذها.

ولم يتوقف عن مطاردتها..

قال لهـا : إن لم تصمـتى ستموتـين.. إن لم تتـوقفى عن أن تقـولى ان هذه هى ابـنتى سأقضي عليك وكان أن قبلت هذا الحل.

قبلت أن تتوقف.. وكان الحل هو أن تبتلع آلامها وتصمت !

مهواش خانم .. وأشهر العدَة !

التقيت « مهواش خانم فى مزار «المعصومة» فى مدينه قم، صيف ١٩٧٨.

كان أول تعليق لها حول الإجحاف الذى يلحق بالمرأة بسبب إرغامها على إقامة العدة، وقالـت: « من الظـلم إرغام المـرأة على الامـتناع عـن ممارسة الجـنس لمده شـهرين، لأنـها مارسته لسـاعتين فقط». صراحتـها وصدقها أنعشانـى وفاجآنى فى آن معا. فقـد اعترفت علنا بأنها عقدت زواج المتعة من أجل اللذه الجنسية، وتمنت لوكان بإمكانها ممارسته « كل ليلة».

وقد أجـريت ثلاث مـقابلات مـع « مهواش خـانم» ، مرتـين علـى إنفراد ومـرة فى حضور مجموعة من نساء مدينة قم فى منزل مضيفتى. إلتقيتها صدفة، وفيما كنت أشرح لسيدتـين أخريين فى المـزار طبيعية الـبحث الذى أقوم به دعـانا صوت ناعم ولطـيف إلى الجلوس. فقد سمعت مهواش حديثنا. وتطوعت لتزويدى بالمعلومات دون التدقيق كثيرا فى طبيعة بحثى.

كنت متـحمسة جدا لأننى تمـكنت أخيراً من التـعرف على سيدة عقـدت زواج متعة. وبسبب حماسى لتسجـيل كل شىء. ارتكبت غلطة كبيرة. فطلبت منـها ان تنتظرنى ريثما أذهب إلى المنزل الذى لايبـعد كثيرا عن المزار، لاحضار آلة التسـجيل. وافقت «مهواش» وأسرعت إلى المنزل لكـن عند بلوغى بوابة المزار الخارجية لاحظـت أنها أسرعت هاربة، لحقت بها وسألتها عـن سبب هروبها. بدت خائفة وتكلمت بسرعة فـيما أخرجت خفيها

من كـيس كبيـر تحمله، وطـلـبت مـنى أن أدعها وشـأنها لأنـها لم تعـد راغبة فى الـكلام. حاولـت أن أطمـئنها وأشرح لها طـبيعة بحثـى ولكن دون جدوى ، ابتعدت عـنى وأنهت لقاءنا القـصير وهى تردد مثلاً يقول : «مـن لايعانى صداعا لا يربط رأسـه بوشاح » كنت محبطـة فبسبب أجواء الخـوف والتوتر المسيطـرة على ايران آنذاك أرعبـت «مهواش» من دون قصد عندما إقترحت عليها تسجيل محادثتنا.

خرجت من المزار يائسـة ووقفت في الساحة المزدحمة بالنـاس لـم أرغب فى الذهاب إلى المنزل وسرت من غير هدى بين الحشود أحدق فى البشر وأحاول جاهدة أن أتبين مِن منهم يمارس المتعه ويوافق على التحدث إلىَّ وبـقيت أفكر فى كيفية العثور على شخص يمارس المتعة؟

عند الغروب بدأ المصلـون فرش سجاجيدهم الصغيرة فى الساحـة استعداداً للصلاة وقبـل بلوغ الطـرف الآخر من السـاحة لمحت مهـواش جالسة عـلى سجادتـها الصغـيرة وكيسها الكبير أمامها..

لمحتنى بـدورها وابتسمت لى، ابتـسمت لها بدورى لكـننى لم أسارع للتحـدث إليها اردت عدم إخافتها مجدداً لكنها أومأت إلى ودعتنى إلى الجلوس بجانبها. وبسعادة كبيرة لبيت دعوتها وسـألتها عما أخافها فى حديثـنا السابق فأجابتنى أن المسألـه ليست خوفا وأن هناك أشياء لاتستطيع الآن الخوض فيها لأنـها «مراقبة». وقالت: «العدو يبحث عن أعذار لوضعي في مصحة للأمراض العقلية أو دفـعى إلى الانتحار ! » تكلمت بسرعة وكان من الصعـب عليَّ متـابعة حديـثها وعلـى الرغـم من تـنامى فضـولى قلت لـها: إنها حـرة فى التحدث إلىَّ أو عدم التحدث.

وفى ثانى مقابلة بدت مهواش ألطف فسألتـها من يكون هذا العدو فأجابت بأنه جهاز الاستخبارات الايرانية «السافاك» Savak فسألتها ولماذا يلاحقك السافاك فقالت: «لأننى من أتبـاع إمام الزمان الإمام الـغائب وسأنـفذ كل مايطـلبه منى، الـعدو يحاول دفـعى إلى ممارسة الدعارة أو الانتحار لكننى لن أرضخ له أبداً».

على الرغم من أننى لـم أعرف قط عم تحدثت «مهـواش»بالضبط فإنني تفهمت خوفها بعد أن غادرتها إذ أوقفنى شرطى وحاول أن يعرف ماذا كنت اتحدث وإياها ولماذا أعطيتها بعض المال كـان غاضبا لابد أنه كـان يراقبنا منـذ اللحظة الأولى لـلقائنا توتـرت أعصابى

وقلت لـه: إنني أجريـت معها مقـابلة للبـحث الذى أجريـه وأعطيتهـا بعض المال مـقابل الوقت الذي أمضته معى عند ذلك تركنـى الشرطى وأنا أفكر فى كلام مهواش وأتساءل عن أهداف الشرطة من مراقبتها.

وفى مقـابلة لاحقـة أخبرتنـى «مهواش» أنها لاتـرغب فى التـحدث إلىَّ لانهـا قامت «باستخارة» سـريعه بسبحتها وكانـت النتيجة سلبيـة، طلبت منى أن أنتظرها حـتى تتوضأ إستعداداً لصلاة العشاء ثـم تقوم بإستخارة جديدة قبل أن تتحدث معي لـكنها لم تتوضأ بل تحدثت وكنت سعيدة بالاستماع إليها وحفظ النقاط المهمة.

ولدت «مهـواش» فى عائلـة متدينة وفـقيرة فى مـدينة «شيراز» وكـانت فى السـابعة أوالثامنة من العمر عندما ترك والدها أمها وأشـقاءها وشقيقاتها الستة. وتوجه إلى طهران بحثا عن عمل لكن لـم يعد قط وعلى الرغم من جميع الصعوبات الـتى واجهتها تمكنت «مهواش» وهى كبرى أشقائها من الذهاب إلى المدرسة.

وتقول: «لأن والدتى إبنة عالم دينى كبير مـاكانت ترضى بجلب الماء من البئر أو شراء الخبز لأنهـا تعتقد أن هذه الأعمـال لاتليق بها. لـذلك كان علىَّ أداء جميـع هذه الأعمال اليومية والـذهاب إلى المدرسة فى الوقت نفســه. لم أكن أملك ثوبا لائقا فالـثوب الوحيد الذى أملكه كان ممزقا لـكننى كنت أكويه وأرتديه». كافحت «مهـواش» بشدة حتى نالت الشهادة الابتدائية وأظهـرت لى الشهادة بفخر بعد ذلك بفتره قصيرة وعنـد بلوغها الثالثة عشـرة من العمـر تم تزويجـها لرجل يـكبرها بـأحد عشـر عاما لتـخفيـف الأعباء الماليـة المفروضة على عائلتها.

زواجها كان سلسلة مـن الأحداث المحزنة فبسبب طيشها وقلة حـرصها كشفت أمام جيرانها انتماء زوجها السياسـي: «كان زوجى من مؤيدى مصدق رئيس الوزراء الإيراني الأسبق الـذى أطاح به الشاه محـمد رضا بهلوي فـي الخمسينـيات وكان يشتم الحـكومة والشـاه، وكنت شابـة وجاهلة أتحـدث عن حياتـنا الخاصة والجـنسية وأى شـىء آخر دون تحفظ» ونتيجة ذلك عـرفت استخبارات الشاه «السافاك» بأمر زوجهـا واقنعت رب عمله بطرده ومن شدة غضبه على «مهواش» طلقها زوجها واحتفظ بأولادها الثلاثة ولم يسمح لها برؤيـتهم على حدقـولها فقد أصبحـت مطلقة وهى فى الحـادية والعشرين مـن العمر

وعندما أجريت معها المقابلة كانت فى الرابعة والأربعين. واخبرتنى انها لاتعلم شيئا عن مصير أولادها.

بعد طلاقها بفترة وجيزة ذهبت «مهواش» إلى مدينه النجف فى العراق والتى تشتهر بأنها مدينه تُمارَس فيها «المتعة» على غِرار مدينه قم. وهناك تزوجت رجلا عراقيا زعمت أنه عاجز جنسياً وتقول إنه بسبب خيبة أملها على الصعيد الجنسى لجأت: «إلى ممارسة العاده السرية بكثرة إلى درجة أننى كدت أن أجرح نفسى» وأسوأ مافى الأمر أنه كان يرفض إسكانها فى منزله او الإنفاق عليها. وعندما لم يعد بإمكانها الصبر أكثر من ذلك تخلت عنه وعادت إلى ايران وإلى مدينة قم بالذات حيث يستطيع المرء اكتشاف زواج المتعة والعثور على شريك ملائم. كانت دقيقه جدا فى الوصف وادهشتنى بقدرتها على وصف تجربتها دون الشعور بالإحراج كانت المرأة الوحيدة التى قالت لى بانها تمارس العادة السرية.

وفى نقاش مع مجموعة من نساء مدينة قم تمكنت «مهواش» من الهيمنة على النقاش كانت لطيفة لكن لهجتها كانت إنتقامية وعلى مايبدو كانت تعلم أن سمعتها ليست جيدة بالنسبة إلى هؤلاء النساء ورداً على إنتقادات شابة لزواج المتعة قالت «مهواش»: «زوجى الأول كان شاباً ووسيماً لكنه طلقنى وزوجى الثانى (أى الرجل العراقى) كان عجوزاً ولايحب النساء ولايريد أن يطلقنى أيضا! عذبنى طوال ستة عشر عاماً أو سبعة عشر لم يرد أن يطلقنى أو ينفق على كنت يائسة ومنهارة حرمت من ممارسه الجنس طوال تلك السنوات كنت شابه وأنا من السادة (أى من نسل النبى ويعتقد بانهم اقوى من الآخرين على الصعيد الجنسى) " كنت ارغب فى ممارسة الجنس وكنت معتادة على ممارسته لكن زوجى لم يكن بحاجة للنساء كل ماكان يحتاجه هو من يطبخ له ».

فى بعض الأحيان كانت غامضة ومبهمة وأصبحت مراوغة عندما سئلت عن كيفية حصولها على الطلاق من زوجها العراقى العجوز الذى رفض تطليقها باستمرار وبطريقة غير مباشرة ألمحت إلى وفاته لكننى غير واثقة تماما من وفاته فعلا.. ربما أقنعت «مهواش» نفسها بأنه توفى .

على أى حال مارست بعد ذلك زواج المتعة باستمرار وقالت: إن السبب هو أنها تأمل

فى العثور على زواج دائم لأن ذلك أفضل من وجهة نظرها.. وفى ظل إرتباطها بزواج دائم فأنها تفضل عقد زيجات متعة طويلة الأجل «لثلاثة أشهر أو أربعة ولقاء مهر يراوح بين أربعة آلاف تومان وخمسة لتأمين إحتياجاتى لبضعة أشهر على الأقل ». فى غضون ذلك فانها تعقد زواج متعة كلما أمكن لها ذلك ولمدة ساعه أو ساعتين أو ليلة كحد أقصى . « أرغب فى الزواج» (تعبير ملطف لممارسة الجنس) دوما وكل ليلة إذا أمكن».

آخر زواج متعة عقدته «مهواش» تم فى أحد فنادق مدينة قم لاحظت شابا وسيما حضر إلى المدينة برفقة والده وأخيه الأكبر لاداء الحج أعجبت به كثيرا وقارنت جماله وقوته بجمال «رخسن» اسم جواد «رستم» (البطل الشعبى الايرانى) إقتربت من الرجال الثلاثة باحتشام واخبرتهم أنها وحدها «ومن دون مرافق» واستعملت مصطلحا عاميا لابلاغهم بأنها «أعزب» وأضافت أنها تخشى صاحب الفندق الذى قد يختلق الأعذار لدخول غرفتها ليلا وبذلك استثارت شهامتهم ووضعت نفسها بحمايتهم وبالطبع فقد فهم الشاب رسالة مهواش وطرق باب غرفتها ليلا بمجرد نوم والده وشقيقه.

لقد عقد زواج المتعة لليلة واحدة وطلبت «مهواش» قطعة من الحلوى كمهر قائلة انها لاتكترث لهذا الأمر لكن الشاب أصر على إعطائها مائة تومان كمهر. ماليس واضحاً هنا هو من اقترح على الآخر عقد زواج المتعة. مهواش ادعت أن الشاب اقترح عليها عقد زواج متعة لكننى أظن أنها عرضت الفكرة عليه ولاسيما أنها إختارته منذ البداية وعمرها يقارب ضعف عمره وهى تعرف كل شىء عن زواج المتعة عن قواعده واجراءاته.

خلال المناقشة انتصرت «مهواش» لحقوق الرجال مما أزعج النساء المشاركات فى الاجتماع وقالت «الله خص الرجال بطاقة جنسية كبيرة فالرجال يحبون ممارسة الجنس وهو أمر مفيد لصحتهم وامرأة واحدة لاتكفى الرجل وهذا مذكور فى القرآن لكن على الرجل أن يعدل بين زوجاته. كما أنه باستطاعته عقد ما يشاء من زيجات المتعة وهذا أمر مفيد لصحته والله سمح له بذلك ولم يسمح به للمرأة ».

وبدأت « مهواش » بوعظ النساء قائلة: «إذا كانت المرأه طيبة وطاهرة فانها لن تفقد إيمانها ولو عقد زوجها زيجات متعة مع ألف امرأه غيرها» وعندما لاحظت أن النساء يعتبرنها مصدر خطر على استقرار عائلاتهن حاولت «مهواش» التشديد على السلوك اللائق بالمرأة المسلمة.

اخبرتنى «مهواش» أنها تتلقى عروض زواج مؤقت مع رجال من مختلف المشارب والأعمار لكنها تختار الرجال الذين تشعر بانجذاب جسدى نحوهم ورداً على سؤال حول ما إذا كانت تنتقى أزواجها المؤقتين عادة من بين الحجاج فى المزار هزت كتفيها قائلة « الله يعطينى قسمتى » ورداً على سؤال آخر حول ما إذا كانت تختار أزواجها المؤقتين من بين طلاب الحوزات الدينية فى قم ردت بازدراء: «كلا فهؤلاء الحمير لايملكون غرفة ويطلبون من المرأة ان تذهب معهم فى نزهه طويلة أو ممارسة الجنس فى مقبرة خلف أحد المدافن.. لاتوجد لذة فى هذا النوع من الزواج».

وأضافت أنها تتزوج أحيانا رجال دين وسيمين. لقد فاجأتنى لهجة الازدراء التى استخدمتها خصوصا فى وقت (عام ١٩٧٨) تتصاعد فيه شعبية رجال الدين فى كل أنحاء إيران ونظراً لتدينها الشديد فى الواقع أطاحت «مهواش» بأفكارى المسبقة حول النساء فى قم عند كل منعطف فى مناقشاتنا الطويلة.

ورداً على سؤال حول كيف تلتقى بأزواجها المؤقتين اجابت «مهواش»: «رجال كثيرون يطلبون عقد زواج مؤقت معى. رجال من كل الأعمار والمستويات اغنياء وفقراء».

وتضيف انها تقترب من الرجال احيانا وفى أحيان أخرى يكون الرجل هو المبادر وفى المزار قد ينظر إليها رجل بلهفة وبطريقة غير محتشمة فاذا أعجبها تقترب منه وتتبادل معه التحية كما لو أنهما يعرفان بعضهما منذ زمن وهذا يساعد على عدم إثارة فضول الموجودين فى المزار والذين قد يعتقدون أن شيئاً مريباً يجرى! وتضيف «مهواش» مبتسمة «بعد ذلك تأخذ الأمور مجراها الطبيعى».

فى أحيان أخرى قد يعطيها الرجل إشارة مابوجهه أو بإظهار مفاتيحه للإشارة إلى انه ذو اقتدار ويملك غرفة خاصة به وعلى مايبدو فان هذه السلعة مطلوبة جدا فى مدينة قم وقد يشير بعد ذلك إلى باب المزار للاشارة إلى ضروره مغادرته. وبعد أن يصبحا بعيدين عن أعين المراقبين والوشاه يتفاوضان حول شروط زواجهما المؤقت ويقومان بالإجراءات اللازمة وعلى الرغم من أن «مهواش» قالت بأنها تحتاج إلى إشارة من الرجل قبل الإقتراب منه يبدو أنها تعرف تماما ماذا تريد وتعرف أيضا كيف تحصل عليه.

تؤكد «مهواش» انها لم تلجأ إلى «مرتبة زيجات» لتسهيل عقد أى من زيجاتها المؤقته وانها لاتعرف أى مرتبة زيجات فى مدينة قم، كانت تعرف واحدة فى مدينة النجف العراقية وكانت هذه السيده تحتفظ بلائحة بأسماء وعناوين نساء فى المناطق المجاورة. وعند توفر زوج مؤقت لأى واحده منهن تتصل بها مرتبة الزيجات وتتقاضى نسبة من مهر المرأه مقابل خدماتها هذه.

اعتقد ان زعم «مهواش» عدم وجود «مرتبات زيجات» فى مدينه قم يفيدها وهذا الزعم يعكس واقع ازدواج النظرة إلى مرتبى الزيجات فى ايران والشك الذى يحيط بهم احيانا على الرغم من تشديد المؤسسة الدينية على ايجابية الدور الذى يلعبونه وعلى أهميته. لقد كانت مهواش فقيرة لدرجه لاتستطيع معها احتمال ثمن خدمات «مرتبى الزيجات» وكانت ذكية لدرجه تمكنها من الاستغناء عن خدماتهم، وفى الحقيقة فقد كانت مهواش معروفه أيضا على انها «مرتبة زيجات».

فى البداية يتفاوض الزوجان المؤقتان على شروط العقد وتؤكد «مهواش» انها تفضل تقاضى المهر قبل اتمام الزواج خوفا من احتمال تمنع الرجل عن دفع أى شيء بعد دخولى منزله.

لكنها بدت غير جازمة حيال مسألة المهر ففى احدى المرات اخبرتنى انها لاتأبه بالترتيبات المالية عند زواج المتعة وان كل مايهمها هو وسامة الرجل وخلال المناقشة الجماعية قالت مهواش: المرأة المؤمنة لاتطلب شيئا إلا من الله. لايجب على المرأه ان تمارس المتعه لتأمين احتياجاتها المادية (المتعه من أجل المال).

والله هو المدبر والمعين لاأتوقع العون إلا من الله. لكنها اخبرتنى فى مناسبة سابقة أنها ترغب بعقد زواج دائم يوفرلها الأمان على الصعيدين المادى والجسدى وفى حالة عدم تمكنها من تحقيق هذه الرغبة فانها تود عقد زواج متعة طويل الأمد.

فى إحدى المناقشات الجماعية ردت «مهواش» على تحدى شابتين معارضتين لزواج المتعة بلطف ولكن بلهجة الواعظ قائلة: «واذا ارادت امرأة الزواج (أى عقد زواج دائم وممارسة الجنس ايضا)، ولكنها لم تعثر على زوج ملائم اعتقد ان زواج المتعة سيكون عندئذ أفضل من لاشيء. والسبب لايعود إلى رغبة المرأة فى العيش بهذه الطريقه او

الحصـول على المال. السـبب هـو الغريزة لأن المـرأه تريد ممارسـة الجنس ولـكنها لاتـريد ارتكاب خطيئة. فاذا اعطاها الرجل مهراً. كـان هذا امراً جيدا، واذا لم يعطها. تكون على الأقل قد أشبعت رغبتها الجنسية.

في صيـف ١٩٧٨، كانت «مهـواش» مقيمـة في المزاره لانهـا لاتملك منـزلاً أو غرفة. واخبرتني بأنه لاأحد يرضـى بتأجيرها غرفة أو منزلاً بسبب سمعتـها كامرأه تمارس المتعة بكثرة . وعلى مايبدو فـان والدتها واشقاءها وشقيقاتها، لا يختلـطون بها. لكن «مهواش» لم تظـهر أى مرارة من جـراء ذلك. فقد كـانت مدركة لازدواجـية النظـرة إليها وقـانعة بقدرها. وتقول «هناك شائعات كثيره تتناولني، كمثل القول بأنني «مرتبة زيجات» كل هذا غير صحيح، انا من أتباع خط الله والرسول».

تؤكد «مـهواش» أنها مـتدينة جـداً وفي الواقع فـقد كانت عـلى إلمام كبـير بالشـريعة الاسلاميه وكانـت بامكانها قراءة القرآن وكتـب الشريعة والأدعية، وكانت تـتقاضى المال من النســاء مقابل قراءة القرآن لـهن. راقبتها عـدة مرات في المزار وهي تقتـرب من نساء وتسـألهـن ما إذا كـن يردن سـماعـها وهي تـقرأ الـقرآن او يـرغبن فـي ان تؤدي بـعض الصلوات لأجلهن أو أن «تشرح»لهن مسائل دينية محددة وفقا لاجتهادات آيات الله. إن معرفتها بالـقرآن والشريعة وثقتها بنفـسها، قد وضعاها في موقع قوة في مـواجهة النساء، وخلال المناقشات الجماعـية، فكانت «مهواش» تدعم وجهة نظرها بـحديث نبوي ملائـم. أو بحديث لأحد الأئمة الشيعة، وترد على انتقادات النساء بالأسلوب نفسه.

وعلى الرغـم من معرفتها بعـدم قدرتها على الإنجاب بـسبب عملية جراحـية أجريت لها، فإن «مهواش» أصرت على تـأكيد أنها تقيم أشهر العدة. لكنها كـانت محبطة بسبب اضطرارها للامـتناع عن ممارسة الجنس لمده شـهرين، بعد انقضاء مـدة زواج المتعة. وبدا أنها موزعة بين قناعاتها الدينية من جهة وبين رغباتها الجنسية من جهة أخرى. وفي إحدى المرات انقلبت الأدوار ، وأخبرتني «مهواش» أنهـا تريد طرح سؤال علي، ولكنها مترددة، وبعد ان طمأنتها وأخبـرتها انني مهتمة بالسؤال قالت: «هل يتعـين عليّ المرأة إقامه اشهر العدة، فـي حال تمت المضـاجعة بيـن رجليهـا فقط، أو اذا أتاهـا الرجل من الخـلف (أي الدبر)؟

صعقني السؤال!! فهذه المرأة المتشددة في حجابها، تكشف لي اهتماماتها الأشد حميمة بالجنس داخل مزار ديني في مدينه قم ، أي المكان الذي طالما ارتبط في ذهني بالتقى والورع. لكنني ارتحت للسؤال أيضا. فقد مكنني من إدراك مبلغ قناعاتها بوجوب الامتناع عن ممارسة الجنس خلال أشهر العدة، حتى ولو دام زواجها المؤقت بضع ساعات فقط.. «إذا تمكنت من إقناع رجل بممارسة الجنس بهذه الطريقة، فلن اكسب المزيد من المال فحسب. بل لن أعود مضطرة إلى الامتناع عن ممارسته (أي الجنس) لمده شهرين» ربما خاب أمرها لعدم وجود إجابة لديّ عن هذه المسألة فضحكت «مهواش» باحتشام، واقترحت عليّ بأن «نكتب» إلى أحد آيات الله في قم، لطرح السؤال عليه. فاعتذرت بلباقة.

كانت «مهواش» تعرف نساء في مدينة قم. يمارسن زواج المتعة، وتحسد إحداهن بشكل خاص. وقالت لي: إن هذه المرأه تجاوزت الخمسين من العمر وانقطع الطمث عنها. وبما أنها لم تعد ملزمة بإقامة أشهر العدة، فقد كان باستطاعتها نظريا، عقد زيجات مؤقتة عندما تشاء ويبدو أن الرجال يعلمون بأن هذه المرأة تجاوزت سن الإنجاب، ولذلك يقصدها رجال كثيرون طالبين عقدا مؤقتا معها. لكنها كانت ترفضهم كلهم! وجدت «مهواش» الأمر مثيراً، وتمنت ان تكون مكانها وفي مقابل بعض المال والهدايا، رتبت لي «مهواش» لقاء مع هذه المرأه لكن المرأة كانت مريضة، ورفضت إجراء أي مقابلة معي.

عندما سألتها عن الأساليب التي تتبعها لحماية نفسها من الأمراض التناسلية، وعن مسائل النظافة والصحة، أجابتني «مهواش»: إنها تنتقي بعنايه زوجها المؤقت. لم تكن تعرف من وسائل منع الحمل سوى الواقي الذكري، لكنها لاتحبذ قيام شريكها باستعماله لأنه «يحرمني من اللذه، فضلاً عن أن الزهرة تحتاج إلى المطر».

نقلا عن قانون المتعة- شهلا حائرى»

زوجي يرتدي قميص نوم !

في واحدة من نقاط التصادم العديدة التي كانت تعترض طريق زواجهما سألته: طالما أنك هكذا .. لماذا تزوجتني؟

فأجاب فى برود: إنك ستار.

وقد كانت هكذا فعلا، مجرد واجهة اجتماعية يختفى وراءها بكل مافى نفسه من عاهات. لم يكن يريد أن يعرف أحد حالته.. كان يريد أن يمارس عاداته الخاصة جدا بينه وبين رفاقه دون أن يدرى أحد.. يرغب فى أن يعرف الجميع انه رجل سَوِىُّ.. طبيعى.. متزوج من امرأة.. جميلة.. وثرية.. بينما هو فى الواقع لايقبل التعامل الجنسى إلا مع مثيل له.. مع رجل..

لقد كان شاذا.

ولقد أدركت هذه الحقيقة المُرَّة فى اليوم الأول للزواج.. بعد ساعات من اتمام الاكيل فى كنيسة الزيتون.. وبعد حفل صاخب فى فندق ميريديان مصر الجديدة.. وبعد أن جلست طوال أربع ساعات كاملة فى هذا الحفل تتلقى نظرات الحسد والغيرة من عدد هائل من المعارف والأقارب.. كانوا يقولون: إن ريهام عرفت كيف تختار زوجا مميزا.

وقد كان مميزا بالفعل.. انه شاب وسيم مملوء بكل علامات الحيويه، أنيق، شبه مليونير، من عائلة ميسورة، اسمها نصف معروف، تتمتع بسمعة طيبة، وقد وعدها- كما عرف الجميع- برحلة شهر عسل فى باريس .. لكن هذه الرحلة لم تتم أبدا.

فى اليوم الأول كان واضحا معها للغاية، لم يخف شيئا بعد أن سقطت فى بئر خداعه، قال لها بوضوح: إنه لايميل للنساء، وانه مثلها يهوى الرجال، وانه مثلها يفضل ان يرتدى قمصان النوم.. وانه مثلها له زوج خاص به.. وأنه تزوجها فقط لانه لايريد أن يكتشف أحد قصته.

ولم تسافر إلى باريس..

ولم تعرف طعم الزواج..

لكنها لم تستطع أن تترك البيت حين عرفت الحقيقة..

كانت تخشى الفضيحة، وكانت أمها تطالبها بالصبر، وكانت تقول لها : لاتجعلى الاعداء يشمتون فينا.

وعلى الرغم من أنها ظلت فى سجن الشذوذ هذا عدة أشهر، إلا أنها لم تستطع التحمل فترة أطول، وانفصلت عنه، وتركت البيت، وبدأ المحامى رحلة طويلة لطلب الطلاق من هذا الزوج الشاذ.

وتحول الزواج إلى فضيحة، بدلا من أن يكون ستارا على مأساة الزوج، وعرف الجميع القصة، ووصلت المحكمة شهادات طبية تؤكد حقيقة الزوج الجنسية، ووصلت شهادات أخرى تؤكد أن الزوجة لم تزل عذراء، ولم تستغرق المحكمة وقتا طويلا كى تصدر حكمها بالطلاق.. ولم يستأنف الزوج الحكم فقد حدثت الأمور التى كان يخشاها، فقبل الأمر الواقع.

وفى دين آخر يعنى مثل هذا الحكم ان من حق الزوجه أن تبدأ حياتها من جديد، دون أن تحصل على اذن من أحد. إلا أنها لم تستطع الزواج مرة أخرى.. لأن الكنيسة رفضت أن تمنحها تصريح الزواج.. قالوا لها : إننا يجب ان نتأكد نحن أيضا من أنه شاذ كما تقولين.. فأظهرت لهم الشهادات الطبية.. لكن علاقاته منعتها من الحصول على التصريح.. وفى نفس الجلسة التى حصلت فيها الفنانة هالة صدقى على تصريح الزواج لمرة ثانية.. كانت هذه الزوجة تتلقى رفضا لطلبها.

ولم تجد حلاً ببساطة.. إلى أن طبقت نفس السيناريو الذى طبقته احدى صديقاتها.

إن الصديقة هى الأخرى صادفت حظا سيئا فى زواجها.. كان زوجها عقيما.. لاينجب.. ودخلت المشكلة العائلية أروقة المحاكم.. ولكنها قبل أن تحصل على حكم الطلاق.. كانت قد تزوجت عرفيا، دون أن تنتظر تصريح الكنيسة.

وقالت لها : لو انتظرت التصريح ستصبحين مثل البيت الوقف.. لايُباع ولايُشترى.. ولايدر دخلا.. والانجيل لاتوجد به آية واحدة تقول: إن الزواج العرفى حرام .. وليس لديك واسطة يمكن ان تساعدك فى إصدار تصريح الزواج.. تزوجى عرفيا وأمرك إلى الله.

وقد تزوجت بالفعل بهذه الطريقة..

أصدرت قراراً خاصا بتطليق نفسها.. بالحصول على حريتها..

وكان الثمن أن اعتبرتها الكنيسة زانية..

وكانت النتيجة ان مُنِعَت من دخول الكنائس!

حرام فى حرام !

أحيانا يكون الجهل غطاء للعواطف.

وسيلة لإخفاء تجاوز فرد ما للتقاليد والدين كى يبنى علاقة آثمة.

وحين تزوجت هذه السيدة المسلمة من ذلك الرجل المسيحى قالت: إنها لم تكن تعرف ان هذا حرام. لم تكن تدرى أنها تخالف تعاليم الإسلام الذى يسمح بزواج المسلم من مسيحية أو يهودية ولايسمح أبدا بزواج المسلمة من مسيحى أو يهودى.

لم يكن هناك أى شىء يمكن أن يعوق هذه العلاقة المحرمة.. ليس لها أهل يمكن أن يعترضوا فتنتبه إلى ماتفعل.. ولاصديقة يمكن أن تشير عليها.. ولاحتى جار يتبرم ممايحدث فتأخذ بالها. إنها مقطوعة من شجرة.. مات والداها قبل أن تحصل على شهادة دبلوم التجارة.. وحتى حين حصلت عليها لم تكن قد قرأت كتابا أو سمعت شيخا أو دخلت مسجدا حتى تعرف الحلال من الحرام.. فسقطت فى الفخ الأخير.

وقد كانت فى حاجة لأى سند. وقد كان هذا السند هو أول رجل قابلته.. كان قبطيا.. ولكنها تزوجته.. بورقه عرفية.. وقد قالت بعد عشر سنوات من الزواج الداعر لبثينة كامل الإذاعية المعروفة: «تزوجته ولم اكن أدرى اننى أقدمت على اقتران خطأ، كان تحديا أو عندا، وأنجبت منه ولدا، والآن بدأت أفكر لماذا فعلت ذلك.. واشعر بالندم..

مصيبة كاملة الأركان بنيت على أساس من الجهل.

مصيبه كافية لاشعال فتنة طائفية.. ولإغراق قرية- إن لم تكن دولة- فى الصراع بين أهل دينين.. ولكن أحد لم يعرف.. وبقيت المصيبة من نصيب طفل كان هو ثمرة هذا الزواج الغريب.. لايعرف ماهو دينه ومن يتبع.. الأم.. أم الأب؟

سألتها بثينة كامل التى تنشر بعض ممالا تستطيع أن تذيعه فى الراديو فى جريدة الدستور:

اما زلتما تعيشان معا ؟

أجابت: نعم.. ولقد طالبته بأن يسلم أو يبتعد عنى وعن طفلى.

هل وافق أهلك وقتها على هذا الزواج؟

أجابت: ليس لى أهل

ماهو مستوى تعليمك؟

قالت : دبلوم تجارة.

أتعملين؟

أجابت: نعم.. أعمل.

إذن أنت امرأة تدرك ماحولها.

لكنها قاطعت بثينة كامل وقالت: لم أكن أدرى ماذا أفعل، لقد افقت مؤخرا.

ألم تكونى تعرفين وقتها حرمانية الزواج من مسيحى؟

قالت: لا.. وقتها لم أفكر فى ذلك.

إن المرأة التى تبلغ الأن من العمر ٣٥ عاما، نموذج واضح للغشاوة التى يضعها القلب فوق العيون وعلى العقل، بحيث لايدرى المرء ماذا يفعل.. وماذا يرتكب من آثام.. إنها أيضا نموذج للسؤال الذى يطرح عند البعض ولايجد إجابة شافيه حول مبررات هذا التحريم.. ونموذج على مايرتكب خلف ورقة الزواج العرفى من آثام وقضايا.

وهى كذلك دليل جديد على أن المرأة هى الخاسر الأول والذى يكاد يكون وحيدافى مؤسسة الزواج العرفى فى مصر.. مؤسسة الدعاره الحلال.. لأن المجتمع لم يقبل هذه الصيغة من العلاقات الزوجية، ولم يرتضى بها، ولم يوافق عليها، وإن كان يمارسها كل يوم.

هنا يجب أن نقارن بين طبيعة مؤسسة الدعارة الحلال في مصر ومؤسسة الدعارة الحلال في إيران..

كلاهما عليه اعتراضات دينية.. لكن الصيغة مقبولة إلى حد ما في ايران، والخسارة ليست فادحة، لأن هناك إطاراً قانونياً يوافق على أن يضفى الشرعية على ثمار الزواج .. بينما في مصر لايوجد أى ترحيب بالزواج العرفي.. حيث يُعَامل الأطفال معاملة أبناء الزنا «الولد للفراش».

نعود إلى القصة التى بين أيدينا.

سألت المذيعة السيدة التى تعترف لها:

أليس زوجك مستعداً لأن يشهر إسلامه ؟

أجابت: انني أدرك الآن خطورة الموقف بالنسبة لابني.. عندما يكبر ماذا سوف يفعل. وقد طلبت منه أن يشهر إسلامه.. وذهبت معه إلى شيخ.. أسلم على يده.. وهو يقرأ الآن لابني القرآن.. ويؤدي المناسك والمشاعر.. ولكنه يخشى أن يشهر إسلامه خوفاً من أهله أن يذبحوه، فهم من الصعيد.

وقالت لها المذيعة: هذه هي نتائج الإقدام على خطوات غير محسوبه، نتيجة الاندفاع وراء عواطفنا، دون أن نأخذ في الاعتبار مستقبل الأبناء، ماذنب هذا الابن في أهل غير قادرين على مواجهة عواقب فعلتهم.

وأجابت الزوجة: لقد ندمت فعلا، ولكن لا أدرى ماذا أفعل؟

ولكن هل يجدى الآن الندم ؟!

٨

الأرجوحة الدينية

شهادات وفتاوى

يمكن اعتبار الصفحات التالية ملحقا ثانياً لهذا الكتاب، وهي تحتوى على آراء وشهادات وفتاوى توضح حجم التناقض الدينى والقانونى والاجتماعى فى التعامل مع الظاهرة.. ومع هذه المؤسسة البديلة للزواج فى مصر وإيران والسعودية.. وغيرها من الدول.

وكان من الممكن أن تكون هذه الشهادات والفتاوى موجودة داخل صفحات الكتاب، وفى كل فصل خاص بها، لكننى آثرت أن أخصصها هنا حتى نجسم هذا التناقض الذى يجعل الآراء المتباينة حول الموضوع وكأنها تتقاذفه كالأرجوحة.. مرة فوق.. ومرة تحت.. مرة فى الحلال.. ومرة فى الحرام.

وسوف نلحظ سويا أن هذه الآراء لم تقتصر على السُنة، وإنما شملت آراء الشيعة، ولم تقف عند رأى الشيوخ ولكنها امتدت إلى كتاب وباحثين تعرضوا للموضوع، كما أنها جمعت من دول ومجتمعات مختلفة.. وقد كان هذا مقصودا.

زواج الإيجار وزواج البيع

ترى الباحثة الإيرانية شهلا حائرى، التى عرضنا لكتابها عن «مؤسسة المتعة» فى إيران فى الفصل الأول أن الزواج الدائم هو عقد بيع، والزواج المؤقت هو عقد إيجار. وتقارن بين النوعين بالتفصيل.

- نوع العقد: فى الدائم «بيع» وفى المؤقت : «إيجار».
- عدد الأزواج: واحد فى كل مرة وفى كلا النوعين.
- عدد الزوجات: فى الدائم «أربع»، وفى المؤقت «بلاحدود».
- تبادل المال: فى الدائم «مهر»، وفى المؤقت «تعويض مالى - أجر»
- موافقة الولى: فى الدائم «ضرورية»، وفى المؤقت «غير ضرورية».
- الإرث: فى الدائم «يحق لهن» ، وفى المؤقت «لايحق».
- الفسخ: فى الدائم «بالطلاق»، فى المؤقت «عند انتهاء العقد ».
- العدة : «أربعة أشهر وعشرة أيام»، وفى المؤقت «خمسة وأربعون يوما»

- الإنفاق المالى على الزوجة: فى الدائم «ضرورى»، وفى الآخر «غير ضرورى».

- الأبناء: شرعيون فى الدائم، ويمكن للأب أن ينكرهم بقسم اللعن فى المؤقت.

- قطع الجماع: موافقة الزوجة ضرورية فى الدائم وغير ضرورية فى المؤقت.

- تجديد العقد «الزواج من شخص واحد»: لعدد محدد فى الدائم ، ولعدد غير محدد فى المؤقت.

- إنكار الأبوة: قسم اللعن ضرورى فى الدائم، وغير ضرورى فى المؤقت.

- الزواج من أتباع الأديان الأخرى: غير مسموح به للنساء فى الحالتين.

- حق المرأة فى ترتيب النوم: يحق لها به فى الدائم، ولايحق لها فى المؤقت.

- حق المرأة فى الجماع: يحق لها فى الأول ولايحق لها فى الثانى.

«المصدر : شهلا حائرى «law OF Desire »

العــرفـــى.. شـرعـــى
والمتعـة .. قـضـاء حـاجـة

يقول الدكتور أحمد شلبى الكاتب الاسلامى وأستاذ التاريخ الاسلامى: هناك فرق بين زواج المتعة والزواج العرفى. العرفى: زواج قد تصحبه توصية الشهود بالكتمان، وبذلك يكون من زواج السر، وربما لاتصحبه توصيه بالكتمان وقد يعلم به الشهود من الأهل والجيران، وهو زواج استكمل الأركان والشروط المعتبرة فى صحة النكاح الحلال، وبه تثبت جميع الحقوق من حق الاتصال، ومن وجوب النفقة على الرجل ووجوب الطاعة على المرأة، ونسب الأولاد من الرجل.

وهو -أى الزواج العرفى- عقد شرعى بدون توثيق، كان معهودا به عند المسلمين إلى عهد قريب، وقد كان الضمير الإيمانى عند الطرفين قاضيا فى الاعتراف به، وفى القيام بالحقوق الشرعية على الوجه الذى يقضى به الشرع، ويتطلبه الإيمان.

أما زواج المتعة، ومنه الزواج إلى أجل، فهو: ان يتفق رجل مع امرأة خالية من الأزواج على أن تقيم معه مدة ما، معينة أو غير معينة، فى مقابل مال معلوم.. ولا يقصد به سوى قضاء الحاجة.

« المصدر- مجلة «المجلة »٢٠ يناير ١٩٩٦»

زواج المتعة .. حلال !

زواج المتعة هو زواج تجربة بين طرفين ضاقت بهما السبل نحو تحقيق الزواج الدائم، وهى تجربة تقوم على أساس الوعي والوضوح.

الوعى بعلاقة كل طرف بالآخر وحدود هذه العلاقة.

والوضوح بأهداف هذا الزواج ورسالته.

وقد ينتج عن هذه التجربة الوئام والانسجام بين الطرفين ، فيتجهان نحو الزواج الدائم، وقد يحدث التنافر فيذهب كل منهما إلى حال سبيله.

ومثل هذه التجربة هى أفضل كثيرا من تجربة الزواج الدائم فى زماننا هذا، والتى تقوم على أساس الغموض، وعدم معرفة ووعى كل من الطرفين بالآخر، مما ينتج عنه أن تصبح الزوجة مهددة بالطلاق فى أى وقت وأحيانا ماتقود الخلافات الزوجية إلى قتل الزوج أو الزوجة.

مثل هذه التجربة هى أفضل كثيرا من ذلك الوضع المهين الذى تعيشه كثير من النساء السابحات فى بحور الرذيلة ، المتقلبات بين شتى الرجال دون ضابط أو محاذير، وفى هذه التجربة لن تخسر المرأة شيئا، بل سوف تربح علاقة شرعية بزوج قد يبنى معها مستقبلا مشرقا لها فى ظل إسرة مستقرة ثابتة الأركان.

ومن الخير للمرأه أن تخوض هذه التجربه بدلا من انتظار السراب فى ظل ظروف اجتماعية قاسية قد تفرض عليها أن تكون أعزب طوال عمرها، أو تعرضها للانحراف فى طريق الرذيلة.

إن حالة زواج المتعة لايمكن ضمان نجاحها وانضباطها بأحكام الشرع إلا إذا تحلى طرفا الزواج بقدر من الوعى والخلق والتمسك بالقيم حتى يحفظا هذا الزواج ويبتعدا عن الوقوع فى المحظور أو استغلال هذا الزواج فى مآرب أخرى.

ومثل هذا الطرح يفرض السؤال التالى: ماالذى يضمن انضباط طرفى الزواج بأحكام الشرع وألاينحرفا بالزواج عن قواعده؟! أو السؤال بصيغة أخرى، ماالذى يضمن ألا تنحرف المرأة بعد انتهاء فترة الزواج، وتتزوج بآخر قبل انقضاء مدة العدة، أو يرتبط رجل بامرأه بعلاقة غير شرعية تحت ستار زواج المتعة؟!

الجواب هو نفس جواب السؤال التالى:

ماالذى يضمن ألا تنحرف الزوجة أو الزوج المتزوج زواجا دائما؟

إن الإجابة عن السؤال الأول هى الاجابة عن السؤال الثانى وهى أن سلاح القيم والاخلاق هو الفيصل فى العلاقات الانسانية بصوره خاصة. والضابط هنا ليس هو عقد الزواج المؤقت، وإنما الأمر يعود إلى الخلق والقيم والوازع الدينى.

ومايجب ذكره هنا هو أن الشيعة على الرغم من كونها تتبنى هذا الزواج المؤقت إلا أنها لاتطبقه إلا فى حالة الضرورة ووفق ضوابط وشروط خاصة.

من كتاب : زواج المتعة حلال

تأليف: صالح الوردانى ـ ص ٩١، ٩٢

وقد تم الاطلاع على أصل الكتاب قبل نشره.

خطورة الزواج الصيفى

نورد هنا هذه الشهادة، وصاحبها سعودى، لأهميتها القصوى بالنسبة للسعودية التى احترف بعض رجالها هذا النوع من الزواج، وبالنسبة لدول أخرى تقع نساؤها ضحية هذا الزواج.

والشهاده تؤكد على اعتراف سعودى بوجود هذه الظاهرة، وهو ما أكدنا عليه فى أكثر من موضع داخل هذا الكتاب، باعتبار أن الخليجيين وأثرياء النفط هم الذين ساعدوا على انتشار هذه الأنواع من الزواج، وهم الذين أبدعوا اشكالها المختلفة والمؤقته، اعتماداً على فتاوى أباحت «نكاح الغربة»، واستناداً إلى رؤية اجتماعية ترى أن من حق رجال النفط أن يتمتعوا بالجنس فى إطار يرونه شرعيا.

والأن إلى نص الشهادة التى كانت ردا على سؤال لمواطنة سعودية من مكة المكرمة اسمها هنادى.. قالت لصحيفه عكاظ: أصبح عدد الرجال المتزوجين المسافرين للخارج أكبر من ذى قبل ، بحيث يتركون أولادهم هنا يذهبون بحجة الراحة والاستجمام، الأمر الذى يجعلهم يتزوجون هناك.. ألايمكن الحد من هذه الزيجات الصيفية؟

الإجابة كانت على لسان الدكتور صالح الفوزان.. الذى قال:

أولا: من حيث المبدأ، السفر فى الاجازة الصيفية مشروع للجميع، ذكورا و إناثا، متى توافرت القدرة المالية على ذلك. وإن كنا نتمنى السفر وقضاء الاجازة داخل المملكه درءا لأى مشكلات اقتصادية وشخصية أو نفسية أو حتى جسدية..

إن قضية الزواج فى الخارج فهى تعبر عن رغبة الرجل المسافر وحده فى تحصين ذاته من الانحرافات ،لكن ذلك ينطوى على العديد من المشكلات على أسرة الزوج، وخاصة الزوجه التى تشعر بالغبن نتيجة تجاهل الزوج لها.. إذا كان من الأولى على هؤلاء اصطحاب زوجاتهم وقضاء وقت الأجازه معا.

وبالنسبة لضوابط الزواج فى الخارج فإن وزارة الداخلية فى المملكة وضعت الضوابط الكفيلة بالحد من الزواج من الخارج وتنظيمه، خصوصا لأولئك الذين يرغبون في إحضار زوجاتهم، أمامن تكون لديهم نية الزواج في الخارج بدون إحضار الزوجة فلا اعتقد أن الدولة مسئولة عن مثل تلك الحالات التى تعود إلى الرجل نفسه.

يجب أن يدرك هؤلاء الرجال خطورة زواج الأجازة الصيفية، ومايترتب عليه فى قضية المواريث وانتساب الابناء وحاجتهم إلى حنان الآباء الذين يغيبون عن زوجاتهم الاجنبيات فترات طويلة، وقد تشعر المرأة الأجنبية بالظلم نتيجة عودة زوجها إلى المملكة وتركها وحيدة لفترات طويلة. ويجب ان يدرك هؤلاء مشكلة انتماء الابناء وهو مانسمع عنه كثيرا حينما يحدث الطلاق بين الرجل والزوجة الاجنبية حيث يكثر الخلاف حول: من يبقى معه الاطفال؟ ومن يتحمل مسئوليتهم؟!

عكاظ الأسبوعية

باب : «أسئلة حرجة»

١٣ مايو ١٩٩٦

الزواج فى أجازة

تصلنى كل يوم مشاكل من كل نوع، لكننى أتلقى أربع قصص عن زواج سرى يوميا فى بريد برنامج «لو كنت مكانى». وبالتالى فإن هذه ظاهرة حقيقية.. وقد كنت أعلم أننى

أصدم الشعور العام حين أذيع هذه المآسى، واعترف اننى قصدت ذلك حتى ينتبه الآباء إلى هذه الظاهرة الخطيرة .. ويتقربوا من بناتهم اكثر، حتى لا يقعن فى أيدى الافَّاقين أو الذين صفوا حسابهم مع الضمير.

إن الحل واضح وسبب الازمة أكثر وضوحا

لنبدأ بالسبب، وهو أن هناك أزمه إسكان، ومشكلة اقتصادية، والزواج أصبح مكلفا، وكذلك الطلاق.. والاب يريد حياة مستقرة مع عريس جاهز بالشقة.. وهذا العريس المطلوب أصبح اليوم عملة نادرة.

والأمثلة عندى كثيرة:

فقد حضرت إلى البرنامج طالبه فى مدرسة معلمات دمياط، واعترفت بأنهاتزوجت زواجا سريا من أفَّاق أوهمها بأنه خريج جامعة. وبعد الزواح سلبها مصاغها.. ثم بدأ يحرضها على سرقه أهله.. ولقد توسطنا لها عند والدها.. وكان الرجل متفهما ونبيلا وأصيلا وحنونا.. وصفح عن الفتاة.. وتمكنامع بعض جهات الأمن فى دمياط من الحصول على الطلاق من ذلك الأفَّاق.

هناك مشكلة «مشهورة» أخرى.. عرضتها فى مجله «أكتوبر».. مشكلة تاجر الخيش فى السبتية الذى تزوج طالبة فى مدرسة تجارية متوسطة.. وظل الزواج سريا عن الأهل حتى تزوج هذا الرجل من فتاة أخرى زواجا سريا أيضا. ولجأت إلينا الفتاة الأولى تستغيث لنسوى لها الأمر مع أهلها.. لكننا لم ننجح للاسف الشديد.. ففى كل مرة لم تكن تسلم الجرة.

مشكلة ثالثة لطبيبة من المنيا رفض أهلها زواجها من شاب تربطها به معرفة سابقة، لكنها خضعت له تحت اسم الحب، وتزوجت منه فى مكتب مأذون، أحضر شاهدين، وأعطى كلاً منهما خمسة جنيهات.. ولما علم أهلها بهذا الزواج دفعوا للشاب عشرة آلاف جنيه كى يطلقها.. وبسبب هذه الزيجة تعرضت الطبيبة المطلقة لأزمة حادة فى زواجها الثانى، لأن الزوج الجديد ظل يعايرها على أنه تستر عليها..

إن الحل واضح كما قلت ، وهو أن ينمى الأهل صداقتهم مع أبنائهم ، خاصة

البنات.. وبالاضافة إلى هذا حل مشاكل الإسكان والأزمة الاقتصادية.. ولو أن هناك قانونا يوجب على المأذون أن يكون حاضرا مع الفتاه أخوها أو أبوها أو عمها أو خالها لاختفت ٩٥٪ من حالات مشاكل الزواج السرى.

إن الأزمة الاقتصادية أعطت الزواج أجازة، وتأخر سن الزواج لدرجة مقلقة، لكن الحب والعواطف لم تأخذ هى الاخرى اجازه.. ونتج عن ذلك خضوع بعض البنات لأهواء شباب يأخذونهن إلى المأذون حيث يعقد الزواج السرى.. ويظل كل من الشاب والفتاة - وهما غالبا من طلبة الجامعة أو حديثا التخرج- فى بيت أهله، دون أن يدرى الأهل شيئا.

ضياء الدين بيبرس (الراحل)
مذيع برنامج (لوكنت مكانى)

نقلا عن مجلة أكتوبر ٣/ ٧/ ٨٨

الزواج العرفى .. صحيح

- الزواج فى الشريعة الاسلامية :عقد قولى يتم بالنطق بالايجاب والقبول من العاقدين فى مجلس واحد بالالفاظ الدالة عليهما، الصادرة ممن هو أهل للتعاقد شرعا وبحضور شاهدين بالغين مسلمين، وأن يكون الشاهدان سامعين للإيجاب والقبول، فاهمين أن الالفاظ التى قيلت من الطرفين امامهما الفاظ عقد زواج، وإذا جرى العقد بأركانه وشروطه المقررة فى الشريعه كان صحيحا مرتبا لكل آثاره.

أما التوثيق بمعنى كتابة العقد وإثباته رسميا لدى الموظف العمومى المختص فهو أمر أوجبه القانون صونا لهذا العقد الخطير بآثاره عن الإنكار والجحود بعد انعقاده سواء من أحد الزوجين أو من غيرهما حسبما هو معمول به فى مصر، حيث نصت الماده ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من المرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ « على عدم سماع دعوى الزوجية أو أحد الحقوق المترتبة عليها للزوجين عند الانكار إلا بمقتضى وثيقة زواج رسمية».

ومن هنا يتضح أن كلمة الزواج العرفى مراد بها مايقابله الرسمى أى الموثق رسميا

وإذا استوفى عقد الزواج العرفى أركانه وشروطه المقررة شرعا كان صحيحا مرتبا آثاره الشرعيه من حل المعاشرة الزوجية وثبوت نسب الأولاد بشروطه والتوارث، دون توقف على التوثيق الرسمى.

إلا أن هذا التوثيق أمر لازم لإثبات الزواج عند الالتجاء إلى القضاء لاسيما إذا أنكره أحد الزوجين أو الورثة من بعدهما. إذ قد استوجب نص القانون المرقوم لسماع دعوى الزوجيه عند الانكار وجود الوثيقة الرسمية فيما عدا النسب وفضلا عن هذا فإن الجهات الرسمية فى مصر لاتقبل عقد الزواج كسند إلا إذا كان موثقا رسميا.

لما كان ذلك فإن الزواج بعقد غير موثق يكون صحيحا إذا استوفى أركانه وشروطه الشرعية وقت انعقاده، لكنه غير معترف به عند التنازع أمام القضاء فى شأن الزواج كما لاتعترف به الجهات الرسمية كسند للزواج وعلى السائلة ان تتريث وأن تتبع الطرق الرسمية المقررة المشروعة لصالح طرفى العقد وضمانا للحقوق المترتبة على هذا العقد

جاد الحق على جاد الحق

شيخ الأزهر (الراحل)

مجلة الوطن العربى ٨/ ٥/ ١٩٨٦

أبو حنيفة ضد العلنية

لا أعترف بكلمة زواج عرفى.

وإنما الزواج نوعان. إما شرعى موثق أو شرعى غير موثق.. والفرق بين الاثنين فقط هو التوثيق أو عدمه.. وكل الشروط التى فى الزواج الأول هى نفسها فى الزواج الثانى ناقصه التوثيق.

وقد لجأت الحكومه إلى توثيق عقود الزواج بسبب دمار أخلاق الناس وضياع الحقوق.. وأيام الرسول (ﷺ) لم يكن هناك توثيق أو مأذون.. لكنه كان الزواج بكل شروطه وحسب القواعد التى قررها الفقهاء من وجوب المهر وحضور شاهدين وأن يسمع الشاهدان الإيجاب والقبول من الطرفين.

مع أن الزواج غير الموثق- العرفى تجاوزا -جائز شرعا إلاأننا لاننصح به.. ونطلب من

الأطراف المعنيه أن توثق زواجها شرعيا لما يحدث بسببه من المشاكل.. ولأن القانون لايعتبره زواجا رسميا، وعموما فإنه لايتم اللجوء إلى هذا النوع من الزواج إلا فى المناطق النائية والصحراوية حيث لاتحدث مشاكل من هذا الزواج.

إننى أرى انه إذا تزوجت المرأة عرفيا خوفا من سقوط معاش زوجها، أرى أنها مذنبة فى حق الدوله من ضياع المال.. لكن زواجها صحيح مادام تم فيه الاتفاق على مهر، وشهد به شاهدان.. وتم قبول وإيجاب من الطرفين.

ونحن فى مصر نتبع مذهب الامام أبى حنيفة.. وجميع المذاهب تشترط فى الزواج العرفى الإشهار إلا الامام أبو حنيفة الذى لايتضرر من السرية

عبد اللطيف حمزة

مفتى الديار المصريه السابق

روز اليوسف ١/ ١٠/ ١٩٨٤

الزواج السرى .. فاسد

الزواج السرى الذى يتم بحضور الرجل والمرأه فقط ليس مشروعا.. وليس زواجا، لان من شروط صحة الزواج : العلانية وضرب الدفوف والشهود والولى كما جاء فى الحديث الصحيح عن رسول الله (ﷺ) : «لا نكاح إلا بولى وشاهدى عدل».. وقوله : «فرق مابين الحلال والحرام ضرب الدفوف». وقال: «اعلنوا هذاالنكاح واضربوا عليه بالدفوف».

ولاشك أن معنى الزواج لايستقيم بالسرية لأنه يقوم على المعاشرة الظاهرة، التى يحترمها الجميع وتقطع ألسنة الناس.. اما هذا النوع من الزواج السرى .. فهو عبث ويفتقد لأهم أسباب وجوده فيكون زواجا فاسدا.

وهو يختلف عن الزواج العرفى، حيث يفترض فيه أنه زواج معلن مستوفى لشروط الصحة، من الشهود والولى والعلانية ولهذا كان الزواج العرفى زواجا صحيحا يترتب عليه حل المعاشره ويثبت به النسب، غاية ماهنالك انه لاتثبت به الحقوق المالية لأى من الزوجين لأنها لاتثبت إلابوثيقة الزواج الرسمية.

أما الزواج المؤقت وهو الذى ينشأ بلفظ من الألفاظ التى يصح أن ينعقد بها عقد الزواج على الإشهاد عليه، غاية الامر ان الصيغة فيه تكون مؤقتة وصورته أن يقول رجل لمن يريد أن يتزوجها على هذا الوجه: تزوجتك لمدة يوم أو شهر أو سنة أو نحو ذلك فإن هذا الشرط يفسد العقد، إذ يخرجه عن مقاصد الشرع من الزواج الذى يشترط فيه الدوام والاستمرار وأن يكون كل منهما سكنا للآخر.

أما زواج المتعة فهو عقد لايراد به إلا مجرد الاستمتاع بفترة منصوص عليها فى العقد دون قصد الاعتبارات الاخرى وعقود الزواج والتى من أهمها التعامل ودوام العشرة وصورته: أن يقول الرجل للمرأة أعطيك كذا على أن أتمتع بك يوما أو شهراً أو سنة.. وهذا عقد باطل وإن حضره شهود ولا يترتب عليه أى حكم من احكام الزواج.

ويأخذ الزواج المؤقت حكم زواج المتعة فى انه عقد باطل حتى لو عقد بلفظ الزواج وسمى فيه مهر وأشهد عليه لان العبرة بالمقصود والمعانى

د. عبد الله مبروك النجار

استاذ بكلية الشريعة والقانون- الأزهر

الأهرام ٢٧/ ٥/ ١٩٨٨

عيوب الزواج الدائم

كان منزل آية الله شريعت مدارى مفتوحا أمام الناس. كان هناك حشد من الرجال من مختلف الفئات والاتجاهات فى الباحة الخارجية للمنزل عندما وصلنا أنا ووالدى إلى المنزل وجدنا شرطيين عند البوابة الخارجية يبدو أن «السافاك» (الشرطة السرية فى عهد الشاه)، وضعتهما لمراقبة نشاطات آية الله والابلاغ عن هوية زواره، أو لتفادى حصول اى نشاطات معادية للنظام، الأمر الذى كان شائعا جدا خلال صيف ١٩٧٨ قبل اندلاع الثورة بأشهر قليلة. بدا أن الشرطيين غافلان عما يجرى حولهما، وانهما لايرغبان فى منع اى كان من دخول المنزل أو الخروج من فضلا عن انزعاجهما من حرارة الصيف الشديدة. إن فكرة لقاء أعلى مرجع دينى فى ايران آنذاك قد أثارت حماستى وخوفى فى آن معا.

بعد أكثر من ثلاثين دقيقة، أخذنا إلى مسكن آية الله، والذى كان متصلابالباحة

الأولى، بواسطة ممر أرضى ضيق ذى سقف منخفض. دخلنا أولاً إلى باحة ثانية أصغر وأجمل من الأولى، تتوسطها بركة صغيرة تظللها أشجار الرمان ، وما إن جلسنا فى غرفة الضيوف، حتى دخل علينا آية الله وبعض المقربين منه، كان آيه الله شريعت مدارى، رجلا لطيفا ودمثا فى مطلع السبعينيات من العمر، ألقى التحية علىّ وعلىّ والدى وخلافا لآية الله بخفى- مرعشى، لم يتجنب النظر إلى مباشرة بدا مرتاحا وتبسم فى بعض الأحيان، بل إنه تفكه فى موضوع المتعة.

لقد أظهر معرفة عميقة بالجذور الجاهلية لزواج المتعة (الأمر الذى يفتقر إليه معظم الايرانيين)، وأشار إلى أن «زواج المتعه فى عهد الرسول، كان مختلفا عما كان يُمارَس أيام الجاهلية» ثم بدأ بوصف القواعد والإجراءات المعتمدة فى مؤسسة الزواج المؤقت، وعدّد بالتفصيل أسباب شرعيتها :

أ- سمح الرسول بعقد زيجات المتعة بشروط سهلة عندما يكون الرجال بعيدين عن عائلاتهم، كى لاتنشأ «علاقات محرمة بين المقاتلين».

ب- هذه الزيجات لاتزعزع أخلاق ومبادىء المجموعة.

ج- تقى من الأمراض.

د - وأخيراً فإنها تشبع حاجات الرجال الجنسية وأدان إقدام الخليفة الثانى عمر بن الخطاب على تحريم زواج المتعة، وأكد أن هذا القرار غير شرعى وغير ملزم.

سألته إذا كان هدف المتعة إشباع الحاجات الجنسية بطريقة شرعية، فلماذا ميَّزت الشريعة الاسلامية بين الرجال والنساء طالما أن الجنسين يمتلكان غريزة جنسية؟ لم يجب آيه الله على سؤالى مباشرة، لكنه شرح لى بأسلوبه البليغ كيف أن زواج المتعة فى جوهره جيد، وكيف أنه مفيد لأن «أى شىء يسهل حصول عمل مهم «أى إشباع الشهوة الجنسية وتفادى الزنا) هو أمر جيد.

مسألة أن زواج المتعة أمر جيد، ليست موضوع نقاش لكن أى شىء جيد، قد لايكون مفيدا لجميع الناس فى ظروف معينه». وأضاف ببلاغة : «على سبيل المثال: فإن الزواج الدائم الذى يعتبر مفيداً لجميع المجتمعات، قد لايكون ممكنا فى حالات معينه ربما يكون الشخص غير راغب فى عقد زواج دائم.

هذا الأمـر ليست لـه أي علاقة بـالقانون نـفسه، فـالقانون يـقف بقـوة فى ساحتـه «ثم أعطانى أمثلـة أخرى مشابهة حول التبادل الاقتـصادى والمقايضة اللذين يعـتبران «جيدين من حيث الجـوهر» ولكنهمـا ليسا كذلك فى «جـميع الأوقات» ثم أشار إلـى زواج المتعه قائلا: «قد يكون هـناك شخص ليست لديه حاجـات جنسية كبيرة، ولكن قـد يكون هناك شخص آخر يحـتاج إلى امرأه او اثنتين أوإلى عـشرين، وقد تكون هناك نسـاء مستعدات لمجاراة الرجال فى هذا الأمر. كل هذا ليس له علاقـة بضعف القانون»، لقد شدد على أن «القانون جيد ومقبول فزاوج المتعة وسيله لمكافحة الفساد والانحطاط الأخلاقيين، ثم شدد مجدداً عـلى أنه «طبعا مـهما يكن القـانون جيدا ففى بـعض الحالات ربما لايكون مـفيدا للجميع»

اعتـرض آية الله شريعـت مدارى على نـشاطات الأشخـاص الذى يستـغلون المتـعة ويمارسونـها بكثرة، أولئك الـذين يستغلون ثـراءهم أو موقعهم لـتمتيع بضع فـتيات، ثم يهجرونهن بضعة أيام، وشدد مراراً على طابع «الحاجة الملحة» للمتعة، وعلى أنه لا يجب اللجوء إليـها، إلا «كدواء» عندما يكون المرء مريـضا أو محتاجا. كما اعتـرض أيضا على وجهة النظر القائلة بأن زواج المتعة استغـلال للنساء.. ودافع عن هذه المؤسسة مؤكدا أنها مفيدة للنساء بشكل خاص. وختم قائلا: إنه لولا شريعة الزواج المؤقت، لكانت اضطرت النساء المحتاجات إلى ممارسة الدعارة لإعالة أنفسهن.

اعترضـت على قولـه بأن القانـون واضح ولايترك أى مـجال للتـلاعب أو استغـلاله. فأجابنـى قائلا كما ذكرت سـابقا-: السبب يعـود إلى طابع «الحاجة المـلحه» للمتـعه فهو دواء وليس طعاما. لكن بعض الناس افترضوا أنـه طعام وهذا خطأ. ولهذا السبب يحمل هذا النوع من الـزواج وصمة دائمة. ثم رد على وجـهة نظره كاتب روسى (لـم يـقو على تذكر اسمه)، ادعى ان المتعه هى دعارة شرعيـه فأكد آية الله شريعت مدارى أن هذا فهم خاطىء يعبر عن رأى الأجانب فى المتعـة وشدد على أن «المتعه هى نوع من أنواع الزواج، نوع مختلف، نوع خفيف ، زواج مؤقت».

ورداً على سـؤال حول شبكات تـرتيب الزيجات ودور «مـرتبى الزيجـات» قال: «لم يعد الأمر شائعا فى أيامنا هذه، كما كان سابقا حتى إذا كان هناك (مرتبو الزيجات) فإنهم

غير مشهورين.. ثم علق على قول كاتب مصرى (لم يذكر اسمه ايضا)، قال: إن فى مدينة مشهد، جامع ترتاده النساء، وشيخ يعرفهن ويعرف بعض الرجال الذين يلجأون إليه طلبا لمساعدته، لعقد زواج متعة. على مايبدو فإن الكاتب المصرى، كان يشير إلى غوهر شاد الذى يحظى بنفس السمعة حتى الان، استهجن آية الله هذا الوضع مؤكدا ان هذه النشاطات لم تعد تمارس فى مدينتى قم أو مشهد. وختم قائلا: «حتى لو كانت هناك مثل هذه النشاطات ، فإنها تمارس على انفراد».

« المصدر : " شهلا حائرى " »

أربعة رجال مع امرأة واحدة

الملا «إكس» رجل أسمر البشرة، فى بدايه الأربعينيات من العمر علمت بواسطة الشائعات التى يتناقلها جيرانه، أنه ذو حظوة عند النساء أى «دونجوان» محلى نوعا ما. كان مطلقا، واحتفظت زوجته السابقه برعاية ابنهما البالغ من العمر أربعة أعوام. كان يعيش وحيدا فى منزل كبير ذى حديقة فارسية تقليدية تبين لى فيما بعد، أنه من أكثر رجال الدين حيوية.

على غرار رجال الدين الآخرين، كان الملا «إكس» صريحا إلى حد المفاجأة فى الحديث عن الجنس، واعتبره «حقا طبيعيا» مضمونا للرجل كان متحمساً لمشاركة قناعاته معى. أجريت معه مقابلتين: الأولى فى منزله والثانيه فى مقر إقامتى وفى المرتين كان والدى حاضراً. حضوره منح بحثى الشرعية، وأظن أنه سمح للملا بالتحدث بصراحة ودونما خجل ولكن لسوء الحظ فشلت محاولاتى للقائه مجدداً، بسبب اغتيال الرئيس رجائى وبعض الأحداث السياسية المؤسفة.

بدأ بشرح قواعد زواج المتعة وإجراءاته، وعندما تأكد من حسن معرفتى بها، أجاب بصراحة عن أسئلتى. قال: إن له عشرين عاما من الخبرة فى هذا المجال، ووافق على إخبارى عن تجاربه وتجارب اشخاص آخرين يعرف عنهم أنهم عقدوا زيجات متعه. اعترف الملا «إكس» بأنه يعقد زيجات متعة باستمرار وقال: إن الكثيرين يمارسون هذه العادة، لكن عندما طلبت منه لاحقا، تقديمى إلى بعض الاشخاص الذين يمارسونها رفض وأبدى دهشته قائلا: «ماذا تريدين ان تعرفى من هؤلاء الأشخاص؟ أنا أخبرك بكل

ماتحتاجين لمعرفته لدىَّ عشرون عاما من الخبرة. يغضب الناس إذا قال عنهم أحد: إنهم يمارسون المتعة، ولايرغبون فى اجراء مقابلات.

ردا على سؤال حول الأسباب التى تدفع الناس إلى ممارسه المتعة، كرر امامى المقوله الدينية -الثقافية بأن دافع المرأه مادى، فى حين أن دوافع الرجل جنسية، لكنه أشار فى مناسبة أخرى إلى أن لبعض النساء رغبات جنسية قد تكون أقوى من رغبات الرجل واعتبر ان هناك علاقة سببية بين المناخ والقوة الجنسية وأكد أن «حجم وقوة» الرغبة والشهوة الجنسية، يرتبطان بالموقع الجغرافى على الكرة الارضية قال: «لأننا (أى الايرانيين) نعيش فى مناخ أشد حرارة من الذى يعيش فيه الأوروبيون. فلدينا رغبات وحاجات جنسية أكبر وأقوى» كان يؤمن باختلاف قوة الشهوة الجنسية داخل إيران أيضا. وأضاف «على سبيل المثال ، فإن الرشتيين (مكان فى شمال ايران). باردون جداً ولذلك لايهتمون بالجنس كثيراً لكن فى مدينة قم (المجاورة للصحراء)، ليس بإمكان أحد تجاهل هذه الحاجة الحيوانية».

يعمل الملا«إكس» مساعداً إدارياً لأحد آيات الله العظمى، ويتولى مسئوليات عديدة بما فى ذلك وظيفة المرشد أو الموجه للطالبات الجديدات فى المعاهد الدينية فى قم انطلاقا من معرفته بمشكلات النساء اللواتى يطلبن مشورته. حدد دوافع المرأة لعقد زواج المتعة على النحو التالى: «اشباع الحاجات الجنسية، الحوز المادى، العقد النفسية، وحسد الآخرين على ثروتهم أو جمالهم. لقد شدد كثيراًعلى دور الأهل المحافظين والجهله فى خلق او تفاقم مشكلات اولادهم وبناتهم على وجه الخصوص. وأكدأن سلوك بعض الآباء أو الأشقياء يتميز بخشونة لالزوم لها مع بناتهن أو شقيقاتهن ويحرمونهن (وفى بعض الأحيان يحرمون الأبناء أيضا) من الحقوق الفردية وحسب رأيه فإن العازبات هن الأضعف من بين جميع الفئات ويتعرضن لمختلف أنواع القيود والحرمان والذل، على أيدى آبائهن وأقاربهن، لكنه قال: إنه من قبل ثورة ١٩٧٩ لم يكن عدد الفتيات العذارى (باستثناء الفتيات اللواتى نشأن فى ظل زوجه أب) اللواتى يمارسن المتعه يضاهى عدد اللواتي يمارسن من غير العذارى، أثناء إجراء المقابلة، تلقى اتصالات هاتفية من نساء يطلبن مشورته، وحضرت شابة إلى المنزل، لكنه حرضها على أن تخرج بسبب وجودنا.

يستقى الملا«إكس» بعض معلوماته الحميمة والمباشرة، من كونه مرشداً للطلاب فى مدينة قم. ووفقا لمعلوماته، كانت هناك خمسمائه طالبة فى قم خلال العام١٩٨١-١٩٨٢

يدرسن على أيدى آيات الله ويؤكد أنه منذ ثوره العام ١٩٧٩، ارتفع عدد العذارى اللواتى يمارسن المتعة، وأن بعضهن يعقد عدة زيجات متعة أثناء دراستهن في قم، وأضاف: «من أصل خمسمائه طالبة فى قم، عقدت اكثر من مائتين منهن، زواج متعة مع أحد الأساتذة أو مع أحد زملائها من الطلاب» سألته: أين يسكن الزوجان المؤقتان أثناء فترة زواجهما؟ فأجاب: «حيث يستطيعان، وفى منزل الرجل غالباً» على غرار الكثير من رجال الدين الذين أجريت معهم مقابلات، شدد الملا «إكس» على الثواب الدينى لزواج المتعة، واكد على منافع زواج المتعة، وتفوقه على الشكل الغربى للعلاقات بين الجنسين باسم «الحب الحر» والذى يعتبره معادلاً للزنا».

ثم عرض حالة شابة عقدت زواج متعة مع أحد أساتذتها، من دون علم والديها، كانا يلتقيان فى منزل الملا «إكس» وكلما زارت أهلها فى طهران كانوا يعرضون عليها شابا ملائما للزواج، لكنها ترفض جميع العروض، فخشى الملا «إكس» علي سلامتها في حال اكتشاف والدها أمر زواجها المؤقت السرى وأضاف «آخر مره طلبا فيها استعمال منزلي، رفضت» وأشار بسبابته إلى عنقه قائلا «لا أريد مواجهه أب غاضب» وعلى الرغم من تأكيده مراراً أن العديد من هؤلاء النساء مارسن زواج المتعة مراراً، فإنه رفض الادلاء بأى تفاصيل حول زيجات المتعة بين الأساتذة والطالبات وعندما طلبت منه تقديمى إلى بعض الطالبات تردد قليلا، ثم قال: إنهن سيغضبن فى حال كشف هوياتهن.

أبدى الكثير من الناس، مثل هذا التردد في كشف هوية الأشخاص الذين يمارسون المتعة، لكن التردد كان أكبر عندما يتعلق الأمر برجال دين على المستوى النظرى البحت، كانوا يستفيضون فى تأكيد شرعية زواج المتعة والثواب الدينى لممارسيها، لكن عند الانتقال إلى المستوى العملى الفردى كانوا يصبحون مراوغين يترددون فى الحديث عن تجاربهم او فى تقديمى إلى اشخاص يمارسون المتعة كانوا متكتمين وبدا أنهم يتبنون النظرة الثقافية السلبيه إلى زواج المتعة، هذه الازدواجية كانت أشد وضوحا خلال عملى الميدانى عام ١٩٧٨.

عندما سألت «إكس» عن سبب هذه الازدواجية في الموقف الاخلاقى من المتعة قال: «هذا يعود إلى سياسات نظام آل بهلوى الذى شجع العلاقات الحرة بين المرأة والرجل واعتبرها تقدمية، لكنه حارب هذه العادة الاسلامية، معتبراً أنها محافظة ومسيئه إلى

النساء» ثم شدد على أن «المشكله لاتكمن فى القوانين الاسلاميه، وانما فى هذه السياسات المنحطة»

صحيح أن نظرة آل بهلوى إلى زواج المتعة، كانت سلبية، على الرغم من أنه لم يقدم على تحريمها، ولكنه الصحيح أيضا هو أنه على الرغم من دعم النظام الاسلامى لهذه العادة، فإنه مايزال الكثيرون يرغبون فى عدم إفشاء أمر ممارستهم زواج المتعة وبصرف النظر عن مدى صحه موقف الملا «إكس» فى إلقاء تبعة الأمر على سياسات نظام آل بهلوى، إلا أنه أغفل التمييز الرئيسى الذى يقوم به بين البعدين الخاص والعام للمتعة، فقد تقلبت السياسات العامة حيال القيمه الأخلاقية والاحترام العام للزواج المؤقت فى ايران ، بحدة بين نظام وآخر.

ونتيجة ذلك انقسم الرأى العام حيال مدى ملاءمة هذه المؤسسة لأخلاق المجتمع ومدى استقامة الذين يمارسون هذه العادة لذلك فالمشكله تعود حسب رأيه، إلى اختلاط النطاق الخاص بالعام ، من خلال إعلان وشيوع نبأ نشاط خاص، فكل شيء يكون على مايرام، طالما بقى زواج المتعة سريا أو شبه سرى، لكن ما إن يصبح النبأ شائعا حتى يستعمله الناس لأغراض مشبوهة.

لم يخف الملا «إكس» أمر زيجاته المؤقته وذكر أنه فى احدى المرات، اقتربت منه إمرأه داخل المزار وطلبت منه ان يجرى لها استخارة قرآنية، ثم طلبت منه عقد زواج متعة لأن الاستخارة اشارت إلى أن فألها سيكون حسناً فى حال عقد زواج متعة، على مايبدو، فاستجاب لطلبها وعقد زواج متعة لمدة ساعة واحدة، واتفقا على عشرين تومانا كمهر فى يوم آخر، اقتربت منه امرأه وطلبت منه أن يعقد زواج متعة مع ابنتها العذراء لمدة ليلة واحدة مقابل خمسين تومانا كمهر. يقول الملا «إكس» إنه فى الحالتين كانت المرأتان بحاجة إلى المال ويضيف أنه فى المقابل: هناك حالات تبادر المرأة إلى طلب عقد زواج المتعة بسبب إعجابها بالرجل، يقول الملا «إكس» : «تفصح نساء عديدات عن رغبتهن مباشره أمام الرجل الوسيم الشاب» ويؤكد ان هؤلاء النسوة يلاحقن الرجل إما مباشرة او بطريقة غير مباشرة بواسطة الرسائل أو الوسطاء وخلافا للاعتقاد الشعبى الشائع يرى أن هؤلاء الشبان أضعف من النساء إذ من السهل إغراؤهم للخروج عن الصراط المستقيم».

أى انه من الصعب على الرجل أن يرفض عروض المرأه وقد وجدت صدى لآرائه هذه خلال المقابلات التى أجريتها مع رجال آخرين.

خلال لقائنا الثانى كاد الملا«إكس» يناقض نفسه تماما، من خلال تأكيده أن الرجل يقوم غالبا بالخطوة الأولى عندما سألته عما إذا كانت المرأة تبادر ايضا..؟! أجاب: «اولئك النساء اللواتى يأتين ويطلبن إجراء استخارة لهن، هن فى الواقع عاهرات، لكن اللواتى يموهن نشاطاتهن بذريعة ممارسة زواج المتعة على حد تعبيره وبالنسبة إلى هؤلاء النسوة فلا فرق بين رجل وآخر وهن لا يقمن أشهر العدة على النحو المطلوب.. أضاف أيضا:«هذا النوع من زيجات المتعه نجده فى الفنادق والحانات (المحيطه بالمزارات أو الموجوده فى المدن) حيث يعرف صاحب الفندق عدة نساء، يقوم بتقديمهن إلى النزلاء الباحثين عن امرأه». فى المقابل، يؤكد أن هناك نساء يمارسن المتعه «لإرضاء الله فقط ومن أجل نيل الثواب» ويضيف قائلا: «يمارسنها لعصيان أمر عمر (الخليفة الثانى). القاضى بتحريم المتعه ولارضاء الله».

وبتقديره فإن « ثلاثة فى المائة فقط من النساء يمارسن المتعة لإرضاء الله فى حين تتراوح دوافع الأخريات بين القطبين اللذين أشار إليهما.

وردا على سؤال حول فئات الرجال الذين يمارسون المتعة بكثرة أجاب قائلا: «كلهم يمارسونها، كل من معه المال اللازم ولديه الرغبه يمارسها، لكن رجال الدين يتلقون اللوم وحدهم».

سألته عن سبب شيوع الاعتقاد الشعبى بأن رجال الدين يواظبون على عقد زواج المتعة؟

فقال من دون مناقشه السؤال: «ربما يعود السبب إلى أنهم أكثر تدينا وإطلاعا على الشريعة»

سألت الملا«إكس» عما إذا كانت هناك شبكات من الأشخاص الذين يعملون كوسطاء او «مرتبى زيجات» أى من يعرف الأشخاص على بعضهم؟ على الرغم من اعترافه بأن «مرتبى الزيجات» يعملون كوسطاء فى اغلب الأحيان فإنه تهرب من الاستجابة لطلبى بتقديمى إلى احدهم، لكنه اشار على بزيارة المؤسستين الأكبر شهرة فى ايران أى «مؤسسة الشهيرة ومؤسسة الزواج» كانت هاتان المؤسستان مزدهرتين فى ظل النظام

الاسلامى ولكل منهما فروع فى مختلف المدن الايرانية الرئيسية، أما بالنسبة إلى «مرتبى الزيجات» الذين يعملون بمفردهم فقد قدم لى ملاحظة ذكية قائلا: «إن لكل حلقة او جماعة مرتبى زيجات خاصين أى أن للتجار مرتبى زيجات خاصة بهم وكذلك لرجال الدين والفقراء وغيرهم، لكنه شدد على أن « الفئات الاجتماعية العليا لاتحتاج إلى مرتبى الزيجات، فهؤلاء الأشخاص لايودعون مرتبى الزيجات أسرارهم».

كرر الملا«إكس» وجهة النظر الشيعية الرسمية حول زواج المتعة مشدداً بصورة خاصة على تلاؤم الزواج المؤقت مع الشريعة الإسلامية وأيديولوجيتها التقدمية «الاسلام اعترف بأهمية الرغبات الجنسية وأوجد زواج المتعه لتلبية هذه الحاجة الحيوانيه» كرر تصريحه هذا مرات عدة خلال مقابلتنا مركزاً على عدم قدرة الرجل والمرأة على ضبط انفسهما فى حضور الآخر اكثر من ذلك، أكد أن لدى الإسلام أجوبه على جميع المشكلات الانسانية ، ماضيا وحاضراً ومستقبلاً وشدد على أن «الإسلام اوجد أفضل طريقة لتلبية الرغبات الجنسية» ولتدعيم موقفه هذاشرح كيف يستطيع أربعة رجال عقد زيجات متعه متتاليةمع امرأة واحدة فى فترة زمنية قصيرة نسبيا.

« المصدر : شهلا حائرى »

توثيق الزواج العرفى

أصبح الزواج (العرفى) سيىء السمعة!! بل وصل سوء السمعة إلى حد تحريمه كما جاء على ألسنة الكثيرين من المتحدثين فى أجهزة الإعلام، حتى وقر فى أذهان الكثيرين أيضا، من الشباب، أنه زواج آثم.. ومحرم!!

ولست أعرف، كيف يمكن- بهذه البساطة- تحريم ما أحله الله؟!وكيف يمكن خلع صفة الحلال على مايقرره المشرعون البشر، وصفة الحرام على ما أحله الله؟! ولا أعرف، منذ بدء الإسلام، متى كان من شروط الزواج، مأذون ودفاتر وتوقيعات وخاتم التاج والنسر والصقر، والغراب بالمرة ؟!

ولست أعرف إطلاقا، كيف يكون الزواج العرفى منطويا على مخاطر، ويكون الزواج على يد (الحكومة) منطويا على سعادة لا حدود لها؟! أعرف فقط أن التفاهم والتوافق والحب بين رجل وامرأة بشهادة شهود، هو المحور الشرعى والحقيقى للزواج، كما شرعه الله. أما العرفى والرسمى والبين بين، فإن هى إلا أسماء سميتموها!!

فأين الحقيقة؟! الحقيقة هى ضالة المؤمن، يبحث عنها حتى يجدها، ولاأدعى أننى أقول حقيقة مطلقة، إنما أستمد تصورى للحقيقة من القرآن والسنة والتاريخ.. وللمعترضين أن يتفضلوا.. فنحن نريد أن نوضح وألا نبهم على الشباب أمرا من أمور دينهم ودنياهم!!

والحقيقة التى لاتقبل الجدال، هى أن (المأذون) اختراع من اختراعات القرن العشرين، لم يكن موجودا قبل ذلك!!

إن الركن الحقيقى للزواج، هو رضا الطرفين، وتوافق إرادتهما فى الارتباط أى أن عقد الزواج- كسائر العقود- يتطلب إيجابا وقبولا بين الطرفين، دون اشتراط كتابته.

وشرط الكتابة جاء فى القرآن الكريم، خاصا بالديون ﴿.. إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ..﴾.. لكنه لم يرد بشأن الزواج، إنما اشترط أن يكون الإيجابُ والقبولُ بألفاظ تؤدى الى المعنى الذى يقصده الطرفان. ويقول الفقيه الشيخ سيد سابق فى المجلد الثانى من موسوعته الكبرى (فقه السنة): إن شروط عقد الزواج هى الشروط التى تتوقف عليها صحته، بحيث إذا وجدت، يعتبر عقد الزواج موجودا شرعا، وتثبت له جميع الأحكام والحقوق المترتبة عليه. وهذه الشروط تنحصر فى شرطين:

الشرط الأول: حل المرأة للتزوج بالرجل. أى ألا تكون محرمة عليه.

الشرط الثانى: الإشهاد على الزواج.

وقد ذهب جمهور الفقهاء، إلى أن الزواج لا ينعقد إلا ببينة، ولاينعقد حتى يكون الشهود حضورا حالة العقد. وفى صفحة ٥٦ من هذا المجلد، قال الشيخ سيد سابق: إن مذهب مالك وأصحابه، هو أن الشهادة على النكاح ليست بفرض ويكفى فى ذلك، شهرته والإعلان به، وقال الشيخ فى نفس الصفحة: «وإذا شهد الشهود وأوصاهم المتعاقدان بكتمان العقد وعدم إذاعته، كان العقد صحيحا»، وقال يزيد بن هارون: أمر الله تعالى بالإشهاد فى البيع دون النكاح، (فاشترط أصحاب الرأى الشهادة للنكاح، ولم يشترطوها للبيع)، وهناك آراء متباينة ومختلفة حول هذا الموضوع، لكنى أميل إلى ضرورة الشهادة وعدم التوصية بكتمانها، حتى تتحقق الحكمة من الإشهاد، وهى الإعلان للكافة.

ولقد كان الزواج منذ بدء الإسلام، غير خاضع لشروط الكتابة ولا لشروط الشهر الرسمى بالتوثيق حتى تم إصدار لائحتى المحاكم الشرعية فى عامى ١٨٩٧، ١٩١٠، وجاء فيهما «.. أن لولى الأمر أن يمنع قضاته عن سماع بعض الدعاوى، وأن يقيد

السماع بما يراه من القيود تبعا لأحوال الزمان وحاجة الناس، وصيانة للحقوق من العبث والضياع.. إلا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج- وهو أساس رابطة الأسرة- لايزال فى حاجة إلى الصيانة والاحتياط فى أمره. فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة، ثم يجحده أحدهما ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء.

وقد يدعى الزوجية، بعض ذوى الأغراض، زورا وبهتانا أو نكاية وتشهيرا أو ابتغاء غرض آخر، اعتمادا على سهولة إثباتها، خصوصا أن الفقه يجيز الشهادة بالتسامع فى الزواج.. وماكان لشىء من ذلك أن يقع، لو أثبت هذا العقد دائما بوثيقة رسمية، كما فى عقود الرهن وحجج الأوقاف، وهى أقل شأنا منه وهو أعظم خطرا منها. فحملا للناس على ذلك، وإظهارا لشرف هذا العقد، وحفظا من الجحود والإنكار، ومنعا لهذه المفاسد العديدة، واحتراما لروابط الأسرة، نصت الفقرة الرابعة فى المادة (٩٩) من لائحة الاجراءات الشرعية الصادرة بالمرسوم رقم ٧٨ لسنه ١٩٣١ على أنه «.. لاتسمع عند الإنكار، دعوى الزوجية أو الإقرار بها، إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية، فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنه ١٩٣١م.

إن مسألة الزواج العرفى إذن، لاتندرج تحت باب الحرام أو الحلال. إنما تندرج- وعلى وجه الدقة- تحت باب (صيانة الحقوق) وفرق كبير جدا بين الحرام وبين التفريط فى الحقوق. أى أن الزواج العرفى الذى أخذ اسما مقابلا للزواج الرسمى، كان هو (الزواج) دون وصف أو تخصيص. فهو بأركانه وشروطه، الأصل الشرعى، للعلاقة بين الرجل والمرأة.

ومثل هذا الزواج ليس حراما على الإطلاق، ولاأعرف كيف هان على من ينادون بتحريمه أن يعدلوا وأن يغيروا فيما أحله الله. وكيف غاب عنهم أن الرسول تزوج به وكذلك الصحابة والخلفاء وسائر المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها حتى القرن العشرين!!

أريد أن أقول: إن أمانة الكلمة تقتضى أن يبين المتكلمون فوائد التوثيق لعقد الزواج، ومضاره فى العقد العرفى. وكل نفس بما كسبت رهينة!! بل إنه إذا كان شهر الزواج بعقد رسمى، قد تقرر لدفع مفاسد واضحة لا ننكرها، فإن الزواج العرفى فى حالات نعرفها جميعا، مطلوب أيضا، لدفع مفاسد واضحة لاننكرها. بل كثيرا ما يكون الزواج العرفى حلا مثاليا لمشكلة ما.

وأريد أن أسأل: هل من الأفضـل أن تشيع العلاقات غير المشروعـة والمحرمة دينيا، أم نعـالج ذلك بالـزواج العرفى إذا كـانت له أسبـابه؟! كل ماهـو مطلوب وضـرورى، فى تصورى، أن يضع الطرفان في اعتبارهما، عنصر الأمان لمستقبل كل منهما. إن الفتاة عليها أن تعلم أنها إن تزوجت عرفيا، فلن تستطيـع أن تطلب نفقة زوجية، ولانفقة عدة ولانفقة متعة، والرجـل عليه أن يعلم أن الزواج العرفـى، لن يتيح له طلب زوجتـه فى الطاعة ولا مقاضـاتها أمام المحـاكم، إنما الحق الـوحيد المتاح أمـام الزوجين هـو حق التداعـى لإثبات النسب. فالمـسألة هنا لاتتعلـق بشخصين فقط، تراضـيا على زواج عرفى، إنما تتـعلق بحق إنسان آخر لم يكن طرفا فى هذا التعاقد وهو الأبناء. ومن أجل ذلك، ارتأى الشرع- على حق - أن هـؤلاء الأبناء لايـمكن أن يـكونوا فـى حكـم اللقـطاء، أو فى حـكم المولـودين سفاحا.. إنمـا هم أبناء لشخصيـن، تزوجا زواجا شرعيا، وإن لـم يكن قانونيا وعلـى النحو الذى رسمه القانون.

لقد تغير الـزمان فى شكله وفى جوهره.. تغـيرت مضامين الأشياء جميـعا، حتى لقد أصبـح الكثيـر من القيـم والمفاهيـم. عكس مـا كان!! لكن سـنة الله فـى خلقه أن زمـانا لايفضـل زمانا آخر، وأن الشر والخـير، ندان موجودان مـنذ خلق آدم وحواء.. ومنـذ قتل قابيـل أخاه هابيـل والمدهش أننـا فى زماننـا هذا، نؤكد- ونـظن- أن الزمن المـاضى، كان الأحسن وأن زماننـا هو الأسوأ، ولكن الأكثر إدهاشـا واستغرابا، أن لكل زمان سـاخطين عليه، متباكيـن على الأيام الخوالى!! وعبر كل التاريخ، نجد التغنـى بالماضى ولعن الحاضر والتشاؤم من المستقبـل. ونظرة بسيطة- مثلا- الى الأفلام السينمائية الـقديمة التى أنتجت منذ خمسين سنة، نجد من يقول من الممثلين (فين أيام زمان.. الدنيا مبقاش فيها أمان)!!

ونحن نقول عن زمان هؤلاء الممثلين منذ خـمسين سنة نفس العبارة، وأن زمانهم كان أحسن من زمننا! وفى كل رجوع تاريخى للخلف، سنجد هذا الصراخ وتلك الشكوى.

لذلـك فإن توثيـق عقد الـزواج، لحمايـة الفتاة مـثلا، لم يـعد هو الـعاصم من الـزلل والواقى مـن الفشل!! لـم يعد (القانـون) صاحب سطـوة، ولا قوة، ولاردع. فكثـيرا ما تنتهك هذه العقود الرسمية الموثقة أبشع انتـهاك وكثيرا ماتنتهك حقوق المرأة أبشع انتهاك ! وليس أدل على ذلك من أن امثل هذا العقد قد تحول- بغرابة- الى وثيقة سجن للمرأة، دونها خـرط القتاد، لا تـستطيـع منها فـكاكا ولافرارا إلا بـشق الأنفس.. وكـأن (الرجل)

المشرع قد وضع صيغته الرسمية، لا ليحمى المرأة، ولـكن ليصدر عليها حكما ظالما بالبقاء فى بيت زوجية، تراه سجنا أو ليمانا أو أن الموت أفضل منه!!

أريد أن أقـول: إن العـقد (الرسـمى) لـم يحم المـرأة .. إنما وفـر الحماية للـرجل.. وانـقلـب مفـهـوم الزواج مـن السـكـن والمودة والـرحـمة، الـى «التـأديـب والتـهذيـب والإصلاح»، شعار السجون والمعتقلات!! وإلا فبماذا نفسر، استخدام (الوثيقة) من قبل الرجل، لجرجرة المرأة الى بيت الزوجية، أو لحرمانهـا من حقوقها المالية لمجرد أنها لم تعد تطيق العـيش مـعه؟! لصـالح من إذن هـذه الوثـيقة؟!.. ثـم بماذا نفـسر، عـذاب المرأة وانسحاقها وبهدلتها فى المحاكم، للحصول على إذن بالتحرر من هذه الوثيقة(؟!)

إن الحصول على (عفـو) عن السجين ، أسهل ألف مرة، من حصـول المرأة على حكم بالطلاق.. أو التحرير!! فهل كانت وثيقة الـزواج- حقا وصدقا- حاميا للمرأة، مانعا من الإضرار بها، أم أنها استبدلت ضررا بضرر وعذابا بعذاب؟!

إن أمور الزواج ليسـت فى بساطة التفكـير (الرجالى) فقط.. وليـس من العدل ولامن الإنسانية، أن ينفرد الرجل بتقنين حقـوق وواجبات المرأة الزوجة!! فمادمنا نشرع لنحمى المرأة، أليس من الفطنة وحسن الإدراك أن تشاركنا المرأة بالرأى؟!

إن الذين يحـرمون ما أحله الله، من زواج بـالتراضى والشهود، لايدركـون، أنهم فى واقع الأمر، يكبلون المرأة بالحديد ويلوحون لها بالنار!!

ويا أيها العقد (الموثق).. كم بك ترتكب الآثام!!

المصدر : د. محمد إسماعيل على

الأهرام ٢١/٩/٩٦

هنا إنتهى هذا الفصل، وانتهت معه الفتاوى والآراء المتأرجحة بين التحريم والإباحة.. وهى نهاية معبرة تمامًا عن موضوع الكتاب بأكمله، حيث تجد المؤسسة البديلة للزواج من يسـاندها وتجـد من يحاربـها.. وحيـث سيبـقى الأمر مـعلقًـا فترة طويـلة.. إلى أن تحـسم المجتمعات الإسلامية موقفها من الدعارة الحلال..

تم بحمد الله

المحتـــوى



الدعارة الحلال

السعوديون أطلقوا عليها اسم "المسيار" فصارت غطاء لعلاقات جنسية خاصة جداً.. والايرانيون يمارسونها تحت اسم "المسيغية".. ولا تواجه عندهم أى رفض دينى، رغم أن أحد آيات الله قال إنها «دعارة».. والمتطرفون غرقوا فيها استناداً إلى فتوى «الهبة».. وصاروا يتزوجون بدون أشهر عدة.. والمصريون المسلمون والمسيحيون لا يخجلون منها، رغم أن القانون لا يعترف بها، ورغم أن الشيوخ لا يقبلونها، والقساوسة يحرمونها.

إنها مؤسسة الدعارة الحلال «التى كتب المؤلف حولها فصول» :

«المتعة تحت المنبر» «حريم الخليفة»، «الخليلة الشرعية»، «الافراج الجنسى»، «عقود الزنا».. وأضاف إليها عشرات من الحكايات والقصص الحقيقية، وعشرات مثلها من الفتاوى والآراء القانونية.

الناشر

